الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران
كلية الحقوق والعلوم السياسية

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: العلاقات الدولية والأمن الدولي

الإصلاحات السياسية في الجزائر في ظل التحولات الدولية

إعداد الطالب:
بلعربي علي

إشراف الأستاذ:
أ.د. بوسلطان محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ بوسماحة نصر الدين	أستاذ محاضـــر (أ)	جامعة وهران	رئيسا
الأستاذ بوسلطـــان محمـــد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	مشرفا
الأستاذ فاصلة عبد اللطيف	أستاذ محاضـــر (أ)	جامعة وهران	مناقشا
الأستاذ بن طرمول عبد العزيز	أستاذ محاضـــر (أ)	جامعة وهران	مناقشا

السنة الجامعية: 2013 ـ 2014

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران
كلية الحقوق والعلوم السياسية

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: العلاقات الدولية والأمن الدولي

الإصلاحات السياسية في الجزائر في ظل التحولات الدولية

إعداد الطالب:
بلعربي علي

إشراف الأستاذ:
أ.د. بوسلطان محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ بوسماحة نصر الدين	أستاذ محاضـــر (أ)	جامعة وهران	رئيسا
الأستاذ بوسلطـــان محمـــد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	مشرفا
الأستاذ فاصلة عبد اللطيف	أستاذ محاضـــر (أ)	جامعة وهران	مناقشا
الأستاذ بن طرمول عبد العزيز	أستاذ محاضـــر (أ)	جامعة وهران	مناقشا

السنة الجامعية: 2013 ـ 2014

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران
كلية الحقوق والعلوم السياسية

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: العلاقات الدولية والأمن الدولي

الإصلاحات السياسية في الجزائر في ظل التحولات الدولية

إعداد الطالب:
بلعربي علي

إشراف الأستاذ:
أ.د. بوسلطان محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ بوسماحة نصر الدين	أستاذ محاضـــر (أ)	جامعة وهران	رئيسا
الأستاذ بوسلطـــان محمـــد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	مشرفا
الأستاذ فاصلة عبد اللطيف	أستاذ محاضـــر (أ)	جامعة وهران	مناقشا
الأستاذ بن طرمول عبد العزيز	أستاذ محاضـــر (أ)	جامعة وهران	مناقشا

السنة الجامعية: 2013 ـ 2014

قال تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿... إنَّ الله لَا يُغيرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ...﴾

صدق الله العظيم

سورة الرعد الآية (11).

وقال تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ولَنْ تَرْضَى عَنْكَ اَلْيَهُوْدَ ولَا اَلْنَصَارَى حَتَّى تَتَبِعَ مِلَتَهُمْ...﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية (120).

إهداء

إلى روحي أبي العزيز.....رحمه الله

إلى أمي العزيزة.....حفظك الله

إلى كل أفراد العائلة.....عرفاناً

إلى جميع أساتذتي..... تقديراً

إلى كل الزميلات والزملاء.....وفاءً

إلى أسامة، ياسين، رشيد، محمد الأمين، عبد القادر، حميدة، الهوارية، سميرة

إلى جميع زملائي في الجمعية الوطنية للأساتذة والباحثين الجزائريين.

أهذي هذا العمل المتواضع.

شُكر وعرفان

الحمد لله على عظيم فضله وكثير عطائه، والذي بتوفيقه تمكنت من إتمام هذا العمل.

ولأن حُسن السجية يُوجبُ إبداء الشُكر، فإنني أتقدم بالشكر والعرفان لأستاذي الفاضل

الأستاذ الدكتور "بوسلطان محمد" على كل ما قدمه لي من مساعدة وعون لإنجاز هذا العمل

وذلك من خلال توجيهاته القيمة التي ما فتئ من تقديمها لي عبر كل المراحل التي مر بها إنجاز

هذا العمل. كما أُعربُ أيضاً عن كل العرفان والامتنان لكل أساتذتي الكرام وإلى كل من ساعدني

في

إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

فشكراً لكم جميعاً.

الطالب: بلعربي علي.

مقدمة:

زخرت الساحة السياسية الدولية منذ نهاية الحرب الباردة بِفَيْضٍ من التطورات السياسية التي شهدتها دول العالم الثالث. تجلت معظمها في تراجع التوجهات التسلطية وتنامي ظاهرة التحولات الديمقراطية. وتلاحقت تطورات النظام الدولي بخُطى سريعة استوجبت على النُظُم العربية ضرورة مواكبتها واستيعاب آلياتها المختلفة. على اعتبار أن تلك التطورات تُؤَثر وستُؤثر في المستقبل على تلك النظُم. ومن الطبيعي أن درجة التأثير هذه تتراوح بين السلب والإيجاب، ففي حين تَطرَحُ هذه التطورات فُرَصاً ينبغي الاستفادة منها، فهي تَطرَحُ أيضا مخاطر ينبغي العمل على تَجَنُبها ومواجهتها.

ورغم تداخل وتفاعل المتغيرات الداخلية والخارجية في دفع عملية الإصلاح السياسي، إلّا أنَّ ضغط المتغيرات الدولية كان أكثر فعالية في بعض الأحيان من ضُغوط العوامل الداخلية. ففي حين كان تأثير العوامل الخارجية يقتصِرُ على دور المؤسسات المالية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير فيما تفرضه من شروط سياسية مقابل تقديمها لبعض القروض والمنح والمساعدات المالية لبعض الدول التي تعاني عجزاً مالياً أو انهياراً اقتصاديا. إلا أنّ أحداث 11 سبتمبر 2001 أظهرت اهتمام الدول الكبرى وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية ودُول الاتحاد الأوروبي بعملية الإصلاح السياسي في الوطن العربي. كما أصبحت المنظمات الدولية المُهتمة بحماية حقوق الإنسان تُمارس دوراً نشطاً من أجل حماية حقوق الإنسان في العالم، باعتبارها مؤشرا من أكبر مؤشرات عملية الإصلاح السياسي.

وكانت بداية 2011 ميلاداً لأكبر الاحتجاجات الشعبية في تاريخ الوطن العربي، وهي ما سُميت فيما بعد "بثورات الربيع العربي". أثبتت هذه الثورات الشعبية العربية عن فاعليتها وقدرتها على إحداث التغيير والإطاحة بأعرق الأنظمة التسلطية، وذلك غرار ما حدث في تونس ومصر. وانتشرت موجة هذه الاحتجاجات لتمُس تقريباً جُلَ البلدان العربية حتى أَطْلَقَ عليها البعض اسم "الموجة الرابعة من التحول الديمقراطي".

وبعد هذا التمهيد المُوجز لدور العوامل الخارجية في عملية الإصلاح السياسي، نجدُ أن الجزائر مثلها مثل باقي الدول العربية تأثرت هي الأخرى بالتطورات الدولية الحاصلة منذ سقوط المعسكر الشيوعي إلى غاية أحداث الربيع العربي. إذ شهدت الجزائر مع نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، تجربة ديمقراطية كانت حقاً تجربة رائدة في وقت كانت معظم الشُعوب العربية تئِنُّ تحت وطأة القهر والتسلط والاستبداد. لكن التجربة الديمقراطية الجزائرية لم تَدُم طويلاً، إذ سُرعانَ ما تَمَ إجهاضها على إثر إلغاء المسار الانتخابي سنة 1992. والجَديرُ بالذكر أن هذه التجربة لم

تكُن نِتاجاً لتدخل العوامل الخارجية، بل كانت بمبادرة من النخبة الحاكمة آنذاك. جاءت هذه المُبادرة لما تعارضت أهداف المجتمع مع أهداف الدولة. لكن تدخل العوامل الخارجية في الجزائر بدأ مع إلغاء المسار الانتخابي سنة 1992 ليشمل كل مراحل تطور النظام السياسي في الجزائر.

نظراً للغموض الذي يشُوبُ العلاقة الموجودة بين العوامل الخارجية وعملية الإصلاح السياسي في الجزائر. وللكشف عن طبيعة هذه العلاقة تُحاول هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى ساهمت التحولات الدولية المُتسارعة في دفع أو عرقلة مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر؟

ويرتبطُ بهذه الإشكالية سؤالين فرعيين:

1- ماهي طبيعة الدور الذي لعبتهُ القوى الدولية، حكومات كانت أو منظمات، في التأثير على مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر؟

2- هل ستنجح ثورات الربيع العربي في دفع النظام السياسي الجزائري تجاه تبني نظام ديمقراطي حقيقي؟

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة، والسؤالين المتعلقين بها. تقومُ هذه الدراسة على فرضية أساسية مفادها:

- العوامل الخارجية أعاقت مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر أكثر مما دفعت باتجاهه.

وتنطوي تحت هذه الفرضية، ثلاث فرضيات ثانوية تُقدم كل واحدة منها إجابةً مؤقتة عن المباحث الثلاثة الواردة في الفصل الثاني من الدراسة على التوالي وهي:

1- التخوف الغربي والعربي من وصول الإسلاميين إلى الحكم في الجزائر، أدى إلى دعم المجتمع الدولي للجيش الجزائري عندما ألغى المسار الانتخابي سنة 1992.

2- اهتمام الدول الغربية بتحقيق مصالحها الإستراتيجية جعلها تحافظ على النظام السياسي القائم في الجزائر، هذا ما أدى إلى إجهاض أي محاولة باتجاه تغيير الأوضاع القائمة.

3- ثورات الربيع العربي دفعت النظام السياسي الجزائري إلى إحداث إصلاحات تجميلية لا ترقى إلى مستوى التغيير الديمقراطي الحقيقي.

وعن المناهج المستخدمة في هذه الدراسة، فلقد اعتمدنا على منهجين: المنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة. فإذا كان الأول يستخدم للحصول على أنواع من المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة وتحليل بعض المشكلات الإنسانية والعمليات الاجتماعية الحاضرة، وذلك لأنه كثيراً ما يَصْعُبُ علينا فهم حاضر الشيء دون اللجوء إلى ماضيه. وهذا هو حال دراستنا هذه فلا يمكننا فهم التجربة الديمقراطية الجزائرية اليوم من دون اللجوء إلى ماضي هذه التجربة في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين. والمنهج الثاني يستعمل لجمع البيانات العلمية المتعلقة بوحدة من الوحدات. وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ هذه الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرّت بها. ويكون الهدف من استعمال هذا المنهج هو الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة. ولقد استعملنا هذا المنهج لجمع المعلومات العلمية عن تأثير العوامل الخارجية في عملية الإصلاح السياسي في الجزائر، وذلك في كل المراحل التي مرّت بها التجربة الديمقراطية الجزائرية.

وأما عن تقسيم الدراسة، فاعتمدنا على خطة منهجية متكونة من مقدمة وفصلين وخاتمة.

أما الفصل الأول فهو بمثابة المدخل النظري والمفاهيمي للدراسة. تطرقنا فيه إلى تحديد مفهوم الإصلاح السياسي مع ذكر أهم معوقاته والمؤشرات المساعدة على تحقيقه. ثم تطرقنا إلى أهم التحولات الدولية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، مع الإشارة إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 باعتبارها مساراً حاسماً في تاريخ العلاقات الدولية. كما تطرقنا أيضا إلى تراجع مفهوم السيادة الوطنية في ظل هذه التحولات. وفي آخر هذا الفصل أشرنا إلى إشكالية الإصلاح السياسي في سياقه الدولي الجديد، وذلك بتبيان ثلاث أشكال مؤثرة في عملية الإصلاح السياسي وهي: الضغوط الدولية، المشروطية السياسية، وأخيراً تأثير التجارب الديمقراطية الناجحة.

أما الفصل الثاني فهو فصل تطبيقي تناولنا فيه تأثير العوامل الخارجية على مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر، وذلك عبر كل المراحل التي مرت بها التجربة الديمقراطية الجزائرية من 1988 إلى غاية 2012. تطرقنا أولاً إلى أول تجربة ديمقراطية في الجزائر وذلك سنة 1989، كما أشرنا إلى إجهاض هذه التجربة بتدخل الجيش لإلغاء المسار الانتخابي. وفصلنا في المواقف الدولية من تدخل الجيش في الحياة السياسية، وذلك برصد المواقف العربية والإسلامية والغربية. ثم تطرقنا إلى تأثير عنصري المشروطية السياسية والضغوط الدولية، وذلك بالتطرق إلى دور المؤسسات المالية العالمية ودور القوى الغربية الفاعلة وبالتحديد دور الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. ثم تطرقنا إلى دور المنظمات الدولية المهتمة بحماية حقوق الإنسان. وفي آخر هذه الدراسة تطرقنا إلى تأثير ثورات الربيع العربي على الحياة السياسية في الجزائر وحاولنا رصد أهم الإصلاحات السياسية التي جاءت في هذا الإطار. ثم حاولنا استشراف مستقبل الإصلاحات السياسية في الجزائر على ضوء المعطيات الجديدة التي أفرزتها إصلاحات 2012 .

الفصل الأول:

المدخل النظري لدراسة موضوع الإصلاحات السياسية وعلاقته بالتحولات الدولية

المبحث الأول: ماهية الإصلاح السياسي

المبحث الثاني: تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة وما تلاها من تغيرات دولية

المبحث الثالث: إشكالية الإصلاح السياسي في سياقها الدولي الجديد

المبحث الأول: ماهية الإصلاح السياسي

سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية الإصلاح السياسي. وذلك بالوقوف عند أهم التعاريف الواردة من طرف الأكاديميين على اختلاف مشاربهم العلمية والأيديولوجية. والتطرق أيضا إلى أهم ما ورد من تعاريف في الندوات والملتقيات والمؤتمرات الحكومية وغير الحكومية. كما سنشير في هذا المبحث إلى أهم معوقات الإصلاح السياسي في المنطقة العربية. وفي المطلب الأخير نتطرق إلى مرتكزات الإصلاح السياسي، محاولين في ذلك تحديد أهم الركائز المساعدة على نجاح عملية الإصلاح السياسي.

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح السياسي

توافر كم هائل من الدراسات والبحوث العلمية حول موضوع الإصلاح. منها ما تناول جانبه السياسي، ومنها ما تعرض للجانب الاقتصادي، وبعضها تطرق إلى الإصلاح الإداري. ولعله ومن منطلق الاختلاف اللغوي والتباين المعرفي كثرت التعاريف التي تناولت الإصلاح . وبما أن موضوع دراستنا يتعلق بالجانب السياسي للإصلاح فسنكتفي بتقديم تعاريف مختلفة ومتنوعة لمفهوم الإصلاح السياسي.

إن أهم ما يميز الآونة الأخيرة هو تداول الكثير من المصطلحات، كالتغيير والإصلاح والتطوير، والتحديث، والتحول السياسي، والانتقال الديمقراطي...وهذا على مختلف المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وعلى مستوى الجهات الرسمية وغير الرسمية، – وهذا ما يوقع الباحث في إشكالية ضبط المصطلحات –، كون هذه الأخيرة تفتقد إلى الدقة والتحديد الواضح، وفي حالات كثيرة يتضمن بعضها البعض الآخر، لأنها في الأخير تهدف إلى نتيجة واحدة وهي الانتقال نحو الأحسن والأفضل[1].

وقبل التطرق إلى ضبط المعنى اللغوي والاصطلاحي للإصلاح السياسي، فلابد من الإشارة إلى أن التغيير الذي يسعى إلى الإصلاح لبلوغ الأسمى والأفضل، هو معطى حضاري في استمرارية

[1] جمال سند السويدي وآخرون، التحولات الدولية الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي، (الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007)، ص ص(13-14).

وفي حراك دائم لا يتوقف، لأن حاجتنا إلى التغيير هي سنة من سنن الله في الكون[1]. وقد ورد ذكر كلمة الإصلاح في القرآن الكريم في أكثر من سورة، وفي أكثر من موضع، فلقد جاء في نص الآية(22) من سورة البقرة "والله يعلم المصلح من المفسد"، وقوله تعالى مخاطبا فرعون "إن تريد إلا أن تكون جبارا في الأرض وما تريد أن تكون من المصلحين" الآية (19) من سورة القصص. ونجد أن أصل فكرة الإصلاح قديم قدم الإنسانية، إذ نجد أن معظم مؤلفات الفلاسفة اليونانيين أمثال أفلاطون وأرسطو، تضمنت أفكارا إصلاحية تهدف أساسا إلى تحقيق العدالة وتطبيق القانون، والعمل على تنظيم المجتمع والدولة وتحقيق الاستقرار السياسي وضمان التوزيع العادل للثروة...ولا تزال فكرة الإصلاح الشغل الشاغل والغاية السامية للعديد من الفلاسفة والحكام، والحركات السياسية والاجتماعية في مختلف أنحاء العالم[2].

وبعدما رجعنا إلى تتبع أصل كلمة الإصلاح، وأهمية هذا الأخير باعتباره ضرورة لمواكبة التطورات الحاصلة اليوم. فتجدر الإشارة إلى المعنى اللغوي لكلمة الإصلاح. فالإصلاح لغة " يعني الانتقال من وضع فاسد إلى وضع صالح، بمعنى آخر الانتقال من حالة الركود والتخلف إلى حالة أخرى أحسن من الأولى"[3].

ويعرف "عبد الإله بلقزيز" الإصلاح على أنه " التغيير أو التعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، ولاسيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة أو متسلطة، أو مجتمعات متخلفة، أو إزالة ظلم، أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج "[4].

وأما عن مفهوم الإصلاح السياسي، وكما أشرنا سابقا إلى تعدد التعارف واختلافها، وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى التمايز الفكري والأيديولوجي. فالإصلاح السياسي في أوسع معانيه، نعني به

---

[1] محمود بن مسفر، الإصلاح رهان حضاري...التغيير...كيف؟ وأين؟، (لبنان، بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص 09.

[2] محمد تركي سلامة، "الإصلاح السياسي: دراسة نظرية"، (الأردن: جامعة اليرموك)، موجود على الرابط التالي: http□//www.dahsha.com/old/viewarticle_php pid=30976

[3] إسماعيل معراف، الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية(مع التركيز على قضايا الإصلاح والتحول الديمقراطي)، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2009)، ص ص(593-594).

[4] فاطمة مساعيد، " التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة "، مجلة دفاتر السياسية والقانون، (عدد خاص أبريل 2011)، ص217 .

الانتقال من نظام سياسي غير ديمقراطي إلى نظام سياسي ديمقراطي يعزز آليات المشاركة في الحكم، ويكرس مبدأ المساءلة[1].

ويعرفه الأستاذ "إسماعيل معراف" على أنه " جملة الممارسات القاضية إلى تحديث أداء الدولة كجهاز إداري وسياسي واقتصادي في بعض المجالات الحياتية التي تعرف حالات من التراجع والتأزم، وتنعكس بالمرة على مصداقية ومشروعية النظام السياسي مما يستوجب تدخلا إصلاحيا جذرياً يعيد ولاء المواطنين لدولتهم" ويضيف الأستاذ "معراف" أن كلمة Réforme يكون القصد منها إجرائي، وذلك بالانتقال والتحول من بيئة سوسيو–سياسية تتسم بالتشنج والسكون إلى محاولة الوصول إلى أوضاع جديدة تمتاز بالاستقرار وتتغذى بأفكار التنمية والتطوير والتحديث"[2].

ويعرف الأستاذ "محمد نور الدين أفاية" الإصلاح السياسي على أنه سيرورة مركبة ومتشابكة ومتعرجة ومتداخلة الأصعدة، فهي تفترض التحول من وضع سياسي غير ديمقراطي أو ما قبل ديمقراطي إلى وضع سياسي ديمقراطي، ويشترط الأستاذ في عملية الإصلاح السياسي أن تتفاعل كل المكونات الأساسية للجماعة الوطنية، إلى جانب وجود إرادة سياسية تترجم في وجود قيادات تمتلك ما يلزم من الكفاءة والالتزام والمصداقية، حتى تتمكن من تعبئة ما هو مشترك بين كل الاتجاهات والتيارات والقوى الوطنية لبناء مرجعية ديمقراطية. أي ضرورة حصول التغيير في طبيعة النظام السياسي ذاته، في انتظار لحظة الديمقراطية باعتبارها نظاما راسخا ومتجذراً في الممارسات والمؤسسات[3].

ويعرف مرصد الإصلاح العربي، الإصلاح السياسي على أنه تلك الخطوات الإجرائية التي بموجبها تتحول المجتمعات من مجتمعات استبدادية شمولية (مغلقة)، إلى مجتمعات ديمقراطية (مفتوحة)، ولا يمكن لهذه العملية أن تتحقق إلا إذا توفرت ثلاث شروط أساسية: الأول وهو أن عملية الإصلاح السياسي تمرُ بعملية تغيير اجتماعي مخطط Planed Social Change Process ، وهذه العملية تتحقق بطريقة تدريجية وعبر مراحل معينة وإجراءات محددة، بحيث تكون العملية مجتمعية، أي تشمل المجتمع السياسي بكل مكوناته، حاكمين ومحكومين. والشرط الثاني وهو أن

[1]Irene Menendez Gonzalez, "Arab Reform What The Role For The UE?", Egmont Papers 8, (ACADEMIA PRESS: Thursday, May 19, 2005), p 01.

[2] إسماعيل معراف، مرجع سابق، ص594.

[3] محمد نور الدين أفاية، " القوى الاجتماعية للثورة "، في: عبد الإله بلقزيز ويوسف الصواني محرران، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خارطة طريق، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان، (جويلية 2012)، ص ص(136–137).

التغيير لا بد أن تكون له أهداف إستراتيجية محددة تقوم بتحويل الطبيعة الشمولية والسلطوية للنظم السياسية وعملية الحكم فيها ومؤسساتها وآلياتها إلى نظم ديمقراطية تتجسد فيها المؤسسات وتحمل القيم والمفاهيم الليبرالية. والشرط الثالث والأخير، وهو نجاح عملية الإصلاح السياسي مرهون بمراعاة الخصوصية والذاتية للمجتمعات الوطنية من جهة، وأن تراعي من جهة أخرى معالم ومرتكزات الديمقراطية الليبرالية، بمعنى آخر أن عملية الإصلاح السياسي لابد أن تجمع بين الخصوصية والعالمية[1].

وأما فواعل المجتمع المدني العربي المجتمعة في الإسكندرية، عرفت الإصلاح السياسي على أنه" يقصد به جميع الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، وذلك للسير بالمجتمعات العربية قدماً، وفي غير إبطاء وتردد، بشكل ملموس في طريق بناء النظم الديمقراطية"[2].

كانت هذه أهم التعاريف النظرية والعام لضبط وتحديد مفهوم الإصلاح السياسي، إذ شملت هذه التعاريف ميزة مشتركة، وهي أن الإصلاح السياسي يقتضي التحول من نظام سياسي غير ديمقراطي إلى نظام آخر يحمل قيم الديمقراطية ويجسدها وذلك يكون بالتدرج لا دفعة واحدة. وفي مقابل هذه التعاريف توجد تعاريف أخرى يمكننا أن نطلق عليها صفة الإجرائية. وفي الفقرات التالية سنورد البعض منها:

يقصد بالإصلاح السياسي، تلك العملية التي تمس تغيير النظام السياسي بهدف ترسيخ الديمقراطية كنظام للحكم، وذلك بتحقيق مبدأ التداول السلمي على السلطة، وذلك عبر توسيع قنوات المشاركة السياسية وحماية الحريات، وتحقيق سلطة وسيادة القانون بما يكفل التأثير في صنع القرارات ورسم السياسات العامة[3].

ويعرف "Amy Hawtbone" الإصلاح السياسي على النهج الليبرالي على أنه "عملية ضرورية لبناء جمهوريات علمانية، ديمقراطية على النمط الغربي أو عائلات حاكمة خاضعة

---

[1] السيد ياسين وآخرون، مرصد الإصلاح العربي، الإشكاليات والمؤشرات، (القاهرة: هلا للنشر والتوزيع، 2009)، ص 47 .

[2] وثيقة الإسكندرية الصادرة عن مؤتمر "قضايا الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ"، المنعقد بالإسكندرية في 12 مارس 2004.

[3] عمر مصطفى محمد سمحة، "العولمة الثقافية والثقافة السياسية العربية برامج الإصلاح الديمقراطي والثقافة السياسية التشاركية في الوطن العربي"، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، (فلسطين: نابلس، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2005)، ص 79.

لدستور حقيقي". ويقوم الإصلاح السياسي من وجهة نظر "Amy" على ضرورة إلغاء حالة الطوارئ، والمحاكم الأمنية، تكريس حقوق الإنسان (خصوصاً حقوق المرأة)، إنهاء رقابة الدولة على الإعلام، رفع القيود على الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بناء سلطة قضائية مستقلة واحترام سيادة القانون[1]. ويعرف الأستاذ "محمد حليم ليمام" الإصلاح السياسي على أنه تقوية لمؤسسات الدولة، وفي مقدمتها بنية السلطة السياسية. أي تغيير طبيعة الحكم والانتقال إلى حكم ديمقراطي يمتثل إلى شرعية الشعب. وذلك بتعزيز مبدأ التداول السلمي على السلطة من أجل كسر منطق احتكارها. مع العمل على تقوية الجهاز التنفيذي للدولة وذلك بوضع برامج حكومية طويلة المدى. توسيع قنوات المشاركة السياسية وذلك بالانفتاح على المعارضة. وإطلاق الحريات الفردية والجماعية للمواطنين. كما تتطلب عملية الإصلاح السياسي وجود منظومة سياسية متكاملة تشمل دستوراً تعاقديا، وتعددية حزبية، وتحتوي أيضا على منظومة قضائية قوية تعمل جنباً إلى جنب مع السلطتين التنفيذية والتشريعية،وذلك كله في إطار الاحترام الكامل لمبدأ الفصل ما بين السلطات. وتشمل أيضا وجود مجتمع مدني نشيط وفعال ومستقل، وصحافة حرة، وحريات عامة تسمح للمواطنين بالتعبير الحر، وتضمن لهم حق تشكيل جمعيات غير حكومية[2].

كانت هذه أهم التعاريف التي تناولت مفهوم الإصلاح السياسي بوجهيه النظري العام والإجرائي الخاص، هذه التعاريف السابقة الذكر اتفقت كلها على ضرورة تبني النظام الديمقراطي كنظام للحكم. بحيث يعمل هذا النظام على ضمان التداول السلمي على السلطة، والعمل على الفصل ما بين السلطات. ويقوم بتقوية مؤسسات الدولة وتكريس التعددية الحزبية لتوسيع قنوات المشاركة السياسية. وضمان استقلالية مؤسسات المجتمع المدني لتقوم بدورها على أحسن وجه باعتبارها الوسيط بين السلطة والشعب. وإطلاق الحريات الفردية والجماعية في إطار ما يسمح به القانون. بالإضافة إلى تفعيل المؤسسات الإعلامية وضمان حرية الصحافة. بالإضافة أيضا إلى تكريس قيم الشفافية والمساءلة في الأداء العام للوصول إلى الحكم الراشد.

وفي آخر هذا المطلب، وفي ظل ما تشهده المنطقة العربية من حراك سياسي واجتماعي في إطار ما سمي بثورات الربيع العربي. نجد الكثير من الدراسات العلمية تُقدم مفهوم الثورة كمرادف

---

[1]Amy Hawtbone, " Political Reform In The Arab World: A new Farment", CARNENGIE PAPERS, Democracy and Rule of Law Project, (Number 52, October, 2004) p 09.

[2] محمد حليم ليمام، "ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب والآثار والإصلاح"، مجلة المستقبل العربي، (العدد 391، سبتمبر 2011)، ص 61 .

لمفهوم الإصلاح السياسي. غير أن دراستنا هذه تفرق بين المفهومين وتتبنى مفهوم الإصلاح السياسي كعملية سلمية للتغيير. ونجد الأستاذة "فؤاد ثناء عبد الله" تفرق بين أسلوب الإصلاح وأسلوب الثورة. فالأول يعني الترميم والتحسين لما هو قائم دون المساس بجذوره وأصوله. في حين تعتبر الأسلوب الثاني أسلوبا للتغير الشامل، أي إعادة البناء من الجذور وذلك بإحداث تغييرات اقتصادية وسياسية وإيديولوجية، ويعني أيضا تغيير شكل السلطة ومضمونها، وتبديل العلاقات الاجتماعية القديمة لتحل محلها علاقات اجتماعية جديدة[1].

المطلب الثاني: معوقات الإصلاح السياسي

تحتاج كل عملية مهما كانت طبيعتها سياسية أو اقتصادية أو أي كانت، إلى مقومات تقوم عليها لتضمن نجاحها واستمراريتها، وبقدر ما تحتاج هذه العملية إلى مقومات نجدها في المقابل تواجه جملة من المعوقات التي تحول دون نجاحها. وفي هذا المطلب سنتطرق إلى معوقات الإصلاح السياسي ببعديها الداخلي والخارجي في الوطن العربي والإسلامي.

أولا: المعوقات الداخلية: ويمكن أن نقسمها إلى ثلاث فئات، سياسية، اقتصادية واجتماعية–ثقافية.

أ– المعوقات السياسية:

1– ضعف الإرادة السياسية

تحتاج عملية الإصلاح السياسي إلى إرادة سياسية قوية تترجم الرغبة الحقيقية في العمل على إحداث تغيرات سياسية هامة. إلا أن ضعف هذه الإرادة أو غيابها يحول دون تحقيق الإصلاح السياسي المطلوب[2]، وذلك راجع إلى تغلغل النخب الحاكمة وسيطرتها على السلطة التنفيذية، إلى جانب تهميشها للفواعل السياسية والمدنية داخل المجتمع، وهذا ما يَحُولُ دون مشاركتها في السلطة، أي أن النخب الحاكمة تعمل على منع صعود نخب جديدة تؤمن بالفكر الديمقراطي وتسعى إلى تجسيده كنظام للحكم. هذا إلى جانب تأثير التقاليد السلطوية والطبيعة الوراثية الاستبدادية من قبل أنظمة الحكم على مسار الإصلاحات السياسية، هذا ما يُحَولُ هذه الأخيرة إلى إصلاحات سريعة تتماشى مع ظروف طارئة مما يؤدي إلى خلق نماذج ديمقراطية هشة تكون مزيجا بين الديمقراطية والسلطوية، وهذا ما يفسره وجود المنافسة التعددية في الانتخابات في ظل سيطرة حكومية على

---

[1] ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998) ص157.

[2] ريم محمد موسى، "الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي"، مؤتمر فلادفيا السابع عشر، – ثقافة التغيير–، (جامعة فلادفيا، كلية الآداب والفنون)، ص08 .

وسائل الإعلام، وبروز ظاهرة تزوير الانتخابات أو الضغط في اتجاه اختيار مرشحين معينين، وهذا ما يؤدي بدوره إلى خلق نوع من عدم العدالة والمساواة في العملية الديمقراطية إن وجدت أصلا.[1]

2- أزمة الشرعية

يرى "ماكس فيبر" أن نظام الحكم يكون شرعيا عند الحد الأدنى الذي يشعر فيه المواطنون بأن هذا النظام صالح ويخدم المصالح العليا للأمة، وبالتالي فهو يستحق التأييد والطاعة. ويذهب "روبرت ماكيفر" إلى أن الشرعية السياسية تتحقق لما تكون إدراكات النخبة لنفسها، وإدراك الجماهير لها متطابقة، وتعمل لتحقيق القيم والمصالح الأساسية للمجتمع وهذا ما يضمن للمجتمع تماسكه. غير أننا إذا أسقطنا هذه المقاربة النظرية على واقع الشرعية في العالم العربي، فإننا نجد أن جُل الأنظمة العربية تعاني من أزمة الشرعية وهذا ما انعكس سلبا على الحياة السياسية فيها.[2] وفي مايلي نظهر بعض أشكال الشرعية التي تقوم عليها الأنظمة العربية، والتي كانت تشكل دائما عائقاً أمام مسعى الإصلاح السياسي:

أ- الشرعية العصبوية: إذ أضحت العصبية للقبيلة والعشيرة والطائفة، واحدة من أكثر مصادر الشرعية سيادة في الأنظمة العربية، بحيث تحولت هذه العصبيات إلى بُنى ومؤسسات سياسية مباشرة في حالات، أو تحولت إلى مصدر لتوليد أو إفراز المنظمات والأحزاب الممثلة لعصبياتها في حالات أخرى، فالنظام العصبوي هو نظام مغلق يُعيد إنتاج مجاله السياسي الضيق ويكبح بذلك حركية التطور والتراكم في كل المجالات، السياسية والاجتماعية والاقتصادية.[3]

ب- الشرعية الدينية: إلى جانب الشرعية العصبوية نجد هناك شرعية أخرى لا تقل أهمية عنها، وهي الشرعية الدينية التي أصبحت أكبر تهديد يهدد التحول الديمقراطي الليبرالي، وذلك لتعارض الفكر الإسلامي خاصة مع الفكر الليبرالي من جهة، ورفض المجتمع الدولي لأي ديمقراطية لا تعتمد على القيم الليبرالية، وأي محاولة أخرى ستواجه معارضة دولية قوية[4]. بالإضافة إلى

---

[1] هشام سلمان حمد الخلايا، " أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية(1999-2012)"، مذكرة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، ماي 2012)، ص ص(41-42).

[2] إسماعيل معراف، مرجع سابق، ص435 .

[3] عبد الإله بلقزيز، "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: المعوقات والممكنات"، في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط2، (لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2002)، ص142 .

[4] إسماعيل معراف، مرجع سابق، ص437 .

استعمال الدين من طرف الحكام لترسيخ سلطتهم، ومن منظورهم أن الإرادة الإلهية أرادت أن يكون الشخص حاكماً وعلى المواطنين طاعته حتى لا يثيروا الفتنة، ويعمل الحكام كل ما في وسعهم لتكريس هذه الفكرة باستعمال الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة لتأكيد هذه الرؤية[1].

ج- الشرعية الوطنية: تذهب الكثير من الأنظمة السياسية العربية إلى تعويض شرعيتها المفقودة، إلى تبرير شرعيتها باسم الوطنية والقومية، وبدعوى النهوض بمهمة انجاز برنامج وطني سياسي وتنموي تحرري، والعمل على شعار القومية في مواجهة الصهيونية والنفوذ الخارجي والدفاع عن الوحدة الوطنية[2].

3- ضعف التعددية الحزبية:

لعل من أكبر العوائق التي حالت دون تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي، هو ضعف الحياة السياسية عامة، وتراجع أو إنعدام التعددية السياسية بشكل خاص. فغياب المعارضة السياسية الحقيقية القوية التي تستند إلى قيم المؤسساتية، والتي تعمل على إشاعة ونشر قيم الاختلاف الايجابية. وفي ظل غياب هذه القيم والمبادئ فإن هذا سيؤدي إلى صعوبة العمل السياسي أو بالأحرى استحالته، هذا ما ينعكس سلبا على استقرار وأمن المجتمع، فغياب التعددية السياسية الحقيقية يؤدي حتما إلى فشل الدولة في تطوير أدائها اتجاه ما يقابلها من التزامات[3].

4- ضعف مؤسسات المجتمع المدني:

تكاد تُجمع كل الافتراضات النظرية على دور المجتمع المدني في تعزيز القيم الديمقراطية وتفعيلها، ولكن إسقاطات هذه الأفكار النظرية على واقع مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي، تكشف عن الكثير من النقائص والمشاكل التي تعاني منها هذه المؤسسات، والتي تكاد أن تكون مكملا لدور الدولة التسلطية، وهذا في ظل عجزها على أن تكون البديل الحقيقي للدولة، الذي يكون بإمكانه تقديم الحلول وتوضيح الرؤى ويمكن حصر نقاط ضعف مؤسسات المجتمع المدني العربي في النقاط التالية[4]:

---

[1] صفي الدين خربوش، "التحول نحو الديمقراطية في الوطن العربي"، الدليل الالكتروني للقانون العربي، (23 مارس 1998)، ص17 .

[2] عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص143.

[3] إسماعيل معراف مرجع سابق، ص438 .

[4] المرجع السابق، ص ص(265-266).

– تَميُز المجتمع المدني العربي بالنخبوية، بحيث أنه لا يعبر عن القوى الاجتماعية الحقيقية التي لها حضورها في المجتمع، وبالتالي هي تفتقد إلى مصدر الشرعية التي هي أساس المصداقية في العمل والنشاط.

– معاناة مؤسسات المجتمع المدني في البلاد العربية من أزمة ديمقراطية داخلية وهذا ما يؤدي إلى جمود النخبة التي تتولى قيادته.

– عدم قدرة المجتمع المدني العربي على تطوير وتحديث خطابه ومسايرة مستجدات الوضع الدولي.

– العجز على إقامة جسور التعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني نفسها، بسبب لغة المصالح التي تسيطر على سلوكياتها.

ب– المعوقات الاقتصادية:

يعتبر التطور الصناعي قاطرة لبناء الأمم، وذلك يرجع بالأساس إلى قدرته على الدمج والتوحيد، وما يقدمه من وسائط لإرساء علاقة جديدة بين الدولة والمجتمع، وذلك بفضل إنتاج الثروة عن الدولة وتمويلها عن طريق الضرائب مما يكفل للمواطنين محاسبتها وتعديلها.[1] وفي المقابل نجد أن الدولة الريعية تتميز بقيام قلة من المواطنين بإنتاج الثروة، بينما تشتغل الأغلبية بتوزيعها على نحو تكون الدولة المتحكم والمستفيد الأكبر من هذه الريوع النفطية، وحينما تحل هذه الريوع محل الضرائب في مالية الحكومة، فإن هذه الأخيرة تكون متحررة من المحاسبة والمساءلة إلى درجة تُمكنها أن تصبح مستقلة عن المجتمع[2]. وهذا ما ذهب إليه "صامويل هندكتون"(Samuel Huntington) في كتابه الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي، إذ يرى أنه لما تقل نسبة مساهمة المواطنين في دفع الضرائب تقل معها نسبة تمثيلهم في المجالس المنتخبة، "فلا تمثيلية بدون أداء

[1] عبد الجبار فالح، "أثر الاندماج الاجتماعي– حضورا وغيابا– في عملية الثورة ونتائجها"، في: عبد الإله بلقزيز ويوسف الصواني محرران، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خارطة طريق، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان، (جويلية 2012)، ص190.

[2] بسام يوسف، وإرك ديفيز، "تفسير الحكم الأوتقراطي في العراق، النفط والصراعات من منظور تاريخي واجتماعي–سياسي"، في إبراهيم البدوي وسمير المقدسي، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 2011)، ص ص(250–251).

الضرائب".[1] وفي ظل غياب قيم المساءلة والمحاسبة، تعمل الأنظمة السياسية على فرض الوصاية على شعوبها، وإبعادها عن المشاركة في تقسيم الريع الذي يشكل المصدر الأساسي للثروة، ومن هنا تظهر استحالة تغيير الأنظمة إلى أنظمة تعددية ديمقراطية، لأن وجودها نفسه يتوقف على تغييب شعوبها وإخراجها من دائرة الفاعلية السياسية، وأحيانا الفاعلية المدنية ودفعها إلى الشلل بحيث يختفي المجتمع والرأي العام الحديثين، ليبرز الفرد التابع المأمور[2]. فهذه الدول الريعية الممركزة للسلطة والثروة هي دول فاسدة وقمعية تقايض السلم الاجتماعي والسياسي بالامتيازات المادية التي تمنحها لمواطنيها[3]. ولهذا فتمت إجماع على أن الُريوع من الموارد الطبيعية تؤثر تأثيرا سلبيا على مسارات عملية الإصلاح الديمقراطي[4].

ج- المعوقات الاجتماعية والثقافية:

تربط الكثير من الدراسات المتخصصة في مجال التحولات الديمقراطية بين القيم الثقافية لمجتمع من المجتمعات وبين سيرورة العملية الديمقراطية. فنجاح النظام الديمقراطي وضمان تكريسه يتوقفان على القيم المجتمعية العامة والنخبوية[5]. فظاهرة الاستبداد في الوطن العربي كانت نتاجا لغلبة البُنى الفئوية في كافة أشكالها: الطائفية والمذهبية والقبائلية والعشائرية والإقطاعية[6]. فعندما تسود الثقافة الانقسامية أو التجزيئية في المجتمع فتؤدي هذه الانقسامات إلى إضعاف روح الحوار، وتكون القيم الوطنية الجامعة بين الأطراف في حدها الأدنى، فالانقسام يكون دائما تربة خصبة لنمو ثقافة الرفض، كنمط من أنماط الحماية للنظام السلطوي القائم الذي يحتمي بالعمل على تدمير كل الروابط المدنية الحقوقية والسياسية والفكرية[7].

---

[1] محمد عصام لعروسي، "الحراك السياسي العربي: هل هو بداية لعقد اجتماعي جديد؟"، مجلة المستقبل العربي، (العدد 393، نوفمبر 2011)، ص124.

[2] برهان غليون، "إشكالية الإصلاح في العالم العربي"، في: جمال سند السويدي وآخرون، التحولات الدولية الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي، (الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007)، ص40.

[3] محمد عصام لعروسي، مرجع سابق، ص ص(124-125).

[4] بسام يوسف، إرك ديفيز، مرجع سابق، ص251.

[5] رضوان زيادة، "الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، (العدد 334، ديسمبر 2006) ، ص83.

[6] سمير التنير، الانقلاب الشعبي في الوطن العربي، (بيروت: دار الفارابي،2011)، ص109.

[7] رضوان زيادة، مرجع سابق، ص88.

ومن ناحية أخرى، يركز المنهج التفسيري في تحليل غياب متغير الإصلاح الديمقراطي أو تطوره عند الكثير من الدول العربية بحكم أن هذه المجتمعات تمتاز ببعض الصفات الثقافية والاجتماعية التي تتعارض أصلاً مع التصور الديمقراطي، بالإضافة إلى الموروث الديني لهذه الدول[1]. وعلى الرغم من كل هذه المميزات الثقافية والاجتماعية وحتى العقائدية التي تدعوا إلى التنافر أكثر من الانسجام، إلا أن هذا في اعتقادنا لا يكون بمثابة المبرر الذي ينفي علينا نحن العرب والمسلمين تكريس وتفعيل النظام الديمقراطي، فالديمقراطية ليست نظاما عاما لا يمكن التعديل فيه ولا يمكن تكييفه. فالديمقراطية هي نموذج لنظام حكم يمكن تطبيقه بأشكال وطرق مختلفة، وهذا ما ذهب إليه السياسي والمفكر الكويتي "علي خليفة الكواري" في قوله: "تمكنت الديمقراطية المعاصرة من خلال تحرير نفسها من صفة الجمود ونفي شُبهة العقيدة أن تصبح منهجا علميا وواقعيا يأخذ عقائد وقيم المجتمعات المختلفة في الاعتبار وتراعي مرحلة الممارسة الديمقراطية والنتائج المطلوب تحقيقها في نظام الحكم الديمقراطي، إن الديمقراطية المعاصرة تبتدع الحلول وتكيف المؤسسات دون الإخلال بالمبادئ الديمقراطية أو تعطيل المؤسسات الدستورية التي لا تقوم للممارسة الديمقراطية قائمة دون مراعاتها والعمل بها"[2].

ثانيا: المعوقات الخارجية:

تكاد تجمع كل الأدبيات السياسية التي اعتنت بدراسة تأثير العوامل الخارجية على مسار الإصلاحات الديمقراطية، على أن هذه العوامل لها جانبان: السطوة (Laverage)، والترابط (Linkage)، وفي حين أن الجانب الأول ينحى منحى المخاطر، فإن الثاني يوفر الفرص.- وفي هذه الجزئية من الدراسة سنتطرق إلى الجانب الأول جانب "السطوة"-، بحيث تصل هذه الأخيرة إلى حد التدخل في شؤون الدول لإجهاض التحولات الديمقراطية التي لا تتفق مع مصالحها، وهذا ما حصل في "الشيلي" عندما فاز "سيلفادور أليندي" في السبعينيات من القرن العشرين، إذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتأجيج الناس عليه وإحداث انقلاب عسكري. كما يمكن أن تتضمن آليات السطوة استخدام سلاح المقاطعة السياسية والاقتصادية للعمل على إسقاط الحكومات المنتخبة، وهذا ما حدث لحركة "حماس" الفلسطينية[3].

---

[1] إسماعيل معراف، مرجع سابق، ص598.

[2] مالك توفيق شليح، "المواطنة كأساس دولي لترسيخ فكرة الديمقراطية لقيام المجتمع المدني"، مجلة التدوين، (العدد الرابع، ديسمبر 2012)، ص 92.

[3] لمزيد من التفاصيل أنظر: تعقيب دارم البصام، في: عبد الإله بلقزيز ويوسف الصواني محرران، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خارطة طريق، مرجع سابق، ص67.

ومن زاوية أخرى، نجد أن الخطأ الذي وقع فيه التحالف الغربي في حثه الدول العربية على مباشرة الإصلاحات الديمقراطية، هو ربطه الضغوط التي يمارسها في سبيل الإصلاح بإستراتيجيته الخاصة، سواء ما تعلق منها بإحكام السيطرة على منابع النفط أو ضمان أمن وسلامة إسرائيل[1]. وهذا ما جعل دعوات الإصلاح الخارجية تخضع لالتباسات متعددة، بحيث أصبحت المجتمعات العربية تنظر إلى فكرة التغيير من الخارج بحساسية لا متناهية نظرا إلى التاريخ الاستعماري الطويل للقوى الداعية إليه، بالإضافة لإهمال هذه القوى الغربية لقوى المعارضة المحلية التي كانت تواجه تسلط واستبداد المؤسسات الأمنية للحكومات القائمة. ومن هنا استغلت بعض الأنظمة العربية عداء شعوبها لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل التشكيك في الإصلاحات الديمقراطية اللازمة لتحديث هذه البلدان، ومن جانب آخر وقعت القوى الداخلية المناوئة للاستبداد والتسلط في قفص الاتهام بالعمالة للغرب في ظل المناخ الدولي الداعم للإصلاح[2]. ومن هنا نجحت الأنظمة العربية في تحييد هذه الضغوط، وقلبت الطاولة على العواصم الغربية ذاتها، التي أصبحت متهمة لدى الرأي العام العربي بأنها تخطط لاختراق السيادة الوطنية لهذه الدول واستعمارها[3].

المطلب الثالث: مرتكزات الإصلاح السياسي

1- ترشيد وعقلنة السلطة السياسية:

يقصد بعملية ترشيد السلطة، تلك العملية التي من خلالها يتم الخوض في إصلاح المؤسسات الرسمية والاجتماعية وتدعيم مؤسسات الدولة القانونية. بمعنى آخر تحرير هذه المؤسسات من السيطرة الحزبية والعشائرية أو العائلية. ومن تم يمكن إطلاق وتسهيل التنمية الديمقراطية بطريقة سلمية ومستمرة. وهذا يعني الانفكاك من النمط السلطوي والعمل على تحويل الديمقراطية إلى خيار مجتمعي، وهنا تصبح الديمقراطية نقطة لقاء بين مختلف الفُرقاء الاجتماعيين من طبقات وفئات اجتماعية وقوى سياسية. ومن هنا يمكننا بناء قطب ديمقراطي واسع يقبل بالتعددية ويضم قاعدة اجتماعية عريضة، وبالتالي يكون بالإمكان الخروج من الرؤية الفردية أو الأحادية للواقع واستيعاب التعددية الفكرية والتنظيمية كأساس لبناء نظام ديمقراطي قوي وفعال[4].

---

[1] برهان غليون، مرجع سابق، ص35.

[2] ياسر عبد ربه، "الإصلاح الديمقراطي في فلسطين والعالم العربي ضغوط خارجية أم استجابة داخلية؟" في: جمال سند السويدي وآخرون، التحولات الدولية الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي، (الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007)، ص ص (57-58).

[3] برهان غليون، مرجع سابق، ص35.

[4] محمد نور الدين أفاية، مرجع سابق، ص ص (139-142).

وتجدر الإشارة إلى أن عملية ترشيد التسيير الاقتصادي أثبتت قصورها وصعوبة تعميمها، فهل بالإمكان نقل معايير الترشيد والعقلنة إلى المجال السياسي؟ هذا الأخير الذي يصعب فيه وضع معايير علمية عالمية بسبب ارتباط ذلك بالإنسان وعلاقات الناس فيما بينهم وعلاقتهم مع السلطة وكيفية ممارستها. فاختلاف الناس في أطباعهم وأهوائهم يجعل من الصعب وضع قالب معمم لتسير شؤونهم[1]. فمحاولة تفكيك مؤسسات المجتمع التقليدية ومظاهره وعناصره ليست بالأمر السهل، وليست أيضا بالأمر الذي يمكن تحقيقه في وقت قصير، وهذا يرجع إلى أن العادات والتقاليد وقواعد السلوك الاجتماعية والولاء للجماعات التقليدية، تكون دائما متأصلة وعميقة الجذور، وهي مرتبطة بالسلوك اليومي لأفراد هذه الجماعات. ومن تم يمكن القول أن عملية تغيير هذه العادات أو تعديلها يكونان من أصعب الأمور التي تواجه عملية التحديث. ويرجع هذا إلى درجة التوترات التي تنتج عن تغيير الولاء من القبيلة أو العشيرة إلى الولاء للدولة أو ما يسمى بالولاء القومي، وهذا التغيير في الولاء يعد بمثابة الركيزة الأساسية لعملية التحديث السياسي.[2]

2- الدستور الديمقراطي:

إن من أهم مقتضيات عملية الإصلاح السياسي، ضرورة توفير العناصر الجوهرية المطلوبة، وهنا بالدرجة الأولى نقصد القاعدة الدستورية، بحيث يُعتبر الدستور أسمى وثيقة قانونية التي بموجبها يتم تحديد البناء القانوني والحقوقي للدولة الحديثة والمعاصرة. فالدستور يعتبر بمثابة اللبنة الأساسية والقاعدة المتينة لأي إصلاحات سياسية حقيقية، والقفز عن الإصلاح الدستوري إنما هو تعطيل لمسعى التغيير والتحول الديمقراطي[3]. وهذا ما ذهب إليه الأستاذ "محمد نور الدين أفاية" في قوله:" إن التحرر من الاستبداد يبدأ بالبحث عن المرتكزات الدستورية والمرجعيات القانونية والاعتبارات السياسية أولا وقبل كل شيء"[4].

إن وجود الدستور الديمقراطي يعتبر بمثابة الحد الفاصل بين النظم الديمقراطية والنظم غير الديمقراطية، ويمكن اعتبار الدستور دستورا ديمقراطيا إذا تم وضعه بطريقة ديمقراطية عن طريق جمعية تأسيسية منتخبة ديمقراطيا، وأن يكون الدستور بمثابة عقد اجتماعي بين الحاكمين

---

[1] محمد بوسلطان، "الديمقراطية والحاكمية تنافس أو تكامل؟"، مداخلة ألقيت في: الملتقى الوطني الأول حول موضوع: "مؤشرات الحكم الراشد وتطبيقاته"، في (07/06 ابريل 2011)، ص15.

[2] ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص211.

[3] خلدون حسن النقيب، " محنة الدستور العربي، العلمانية والأصولية وأزمة الحرية "، مجلة المستقبل العربي، (العدد 184، جويلية 1994)، ص36.

[4] محمد نور الدين أفاية، مرجع سابق، ص139.

والمحكومين، وأن يراعي حقوق الأقليات والطوائف[1]. ويضع "علي خليفة الكواري" خمس شروط لابد أن تتوفر في الدستور الديمقراطي والتي يتم تجسيدها في مؤسسات ديمقراطية تكفل أمرين جوهريين: أولهما: تنظيم السلطات في الدولة ووضع قيود دستورية على ممارسة السلطة. وثانيهما: كفالة الحقوق والحريات العامة للأفراد. وهذه الشروط الخمسة يلاحظ وجودها في صلب الدستور الديمقراطي وهي: لا سيادة لفرد أو قلة على الشعب، سيطرة أحكام القانون، عدم الجمع بين السلطات، ضمان الحقوق والحريات العامة، وأخيراً ضمان مبدأ التداول السلمي على السلطة[2].

3- الانتخابات الديمقراطية:

يقول الأستاذ "محمد بوسلطان": "...الانتخاب في دولة القانون يعتبر الأساس الوحيد للشرعية..."[3]. ومن هنا اكتست الانتخابات أهمية كبيرة في ترسيخ مبادئ وأسس النظام الديمقراطي، فالانتخابات في المجتمعات الديمقراطية لها دور فعال، باعتبارها الوسيلة التي يقوم من خلالها الشعب باختيار ممثليه على مستوى السلطة التشريعية، بحيث يكون الشعب طرفا مهما في معادلة إرساء مؤسسات الدولة[4]. ولن يتسنى للشعب ذلك إلا إذا كانت هذه الانتخابات ديمقراطية، إذ يذهب الأستاذ "عبد الفتاح ماضي" إلى وضع ثلاث معايير يمكن من خلالها أن نميز بين الانتخابات الديمقراطية عن غيرها من الانتخابات، فالمعيار الأول وهو معيار الفاعلية ويعني أن الانتخابات لا تكون غاية في حد ذاتها وإنما تكون وسيلة لتحقيق أهداف أسمى وأعلى والتي من بينها إرساء وإقامة قواعد النظام الديمقراطي. والمعيار الثاني وهو أن تستند الانتخابات إلى مبدأ أحكام القانون، وأن تحترم حريات وحقوق المواطنين الرئيسية. والمعيار الثالث والأخير وهو معيار نزاهة الانتخابات وذلك بضمان حق الاقتراع العام الذي لا يميز بين فئة وأخرى، وذلك بالاستناد إلى نظام انتخابي فعال وعادل يمثل كل الفئات، بالإضافة إلى إرساء معايير الشفافية والعدالة فيما يتصل

---

[1] السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص 71.

[2] علي خليفة الكواري، " مفهوم الديمقراطية المعاصرة "، في: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط2، (لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2002)، ص 39.

[3] محمد بوسلطان، " الرقابة على الانتخابات والحاكمية "، في: الحكم الراشد الرقابة والمسؤولية، (جامعة وهران: مخبر القانون، المجتمع والسلطة، 2013)، ص14.

[4] عبد اللطيف فاصلة، " مؤشر الانتخابات وإرساء الحكم الراشد في الجزائر"، في: محمد بوسلطان، الحكم الراشد الرقابة والمسؤولية، (جامعة وهران: مخبر القانون، المجتمع والسلطة، 2013)، ص47.

بتسجيل الناخبين وسرية التصويت وإدارة الانتخابات والإشراف عليها وسلامة عملية فرز الأصوات وإعلان نتائجها والنظر في أي طعون أو شكاوى[1].

4- مؤسسات الحكم الديمقراطي:

" ولما كان النظام الديمقراطي يرتبط بوجود مؤسسات قوية، تتمثل في الفروع المعروفة من تنفيذية وتشريعية وقضائية، فضلا عن الصحافة والإعلام ثم مؤسسات المجتمع المدني. فلابد من مراجعة هذه المؤسسات لضمان أدائها الديمقراطي السليم، الأمر الذي يفرض الشفافية التامة واختيار القيادات الفاعلة، والتحديد الزمني لفترة قيامها بمسؤوليتها، التطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون بما لا يعرف الاستثناء مهما كانت مبررات هذا الاستثناء ودواعيه"[2]. هكذا وضعت وثيقة الإسكندرية المعايير الأساسية التي يجب أن تتوفر في مؤسسات الحكم الديمقراطي لضمان جودة الأداء وفاعليته. ومن هنا فإن مؤسسات الحكم الديمقراطي هي بمثابة الوعاء الذي يتم داخله تحويل قيم الديمقراطية من قيم سياسية عليا إلى عملية يجري تطبيقها عبر ممارسات الحكم، ومن خلال هذه المؤسسات يتم تحويل نصوص الدستور الديمقراطي إلى حركة وممارسة وتفاعل سياسي للتعبير عن المبادئ الجوهرية التي نص عليها هذا الدستور[3].

ومؤسسات الحكم الديمقراطي هي كالآتي:

أ- المؤسسة القضائية:

يحظى القضاء في دولة الحق والقانون بأهمية كبرى، إن لم نقل بأنه العصب الحيوي لهذه الدولة، إذ تعبر نزاهة القضاء وحريته عن ديمقراطية النظام السياسي، فلا يمكن الحديث عن الديمقراطية بدون وجود قضاء مستقل وحر ونزيه[4]. وفي هذا الإطار يقول الأستاذ "عبد القادر شربال":" تعتبر استقلالية القضاء أحد معايير قياس تطور دولة القانون، ولهذا فقد تبث أنه لا يوجد نموذج موحد لسلطة قضائية مستقلة قابلة للتطبيق مهما كان البلد، والمراد باستقلالية القضاء هو تدعيم العدالة، ومن هذا المنظور فهي تاج الديمقراطية..."[5]. وتكمن أهمية المؤسسة القضائية في

---

[1] علي خليفة الكواري، منسقا ومحرراً، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري 2009)، ص11.

[2] وثيقة الإسكندرية، مرجع سابق، ص02.

[3] السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص74.

[4] المرجع السابق، ص76.

[5] عبد القادر شربال، " دولة القانون والديمقراطية في الجزائر"، مداخلة ألقيت في: الملتقى الوطني الأول حول موضوع: "مؤشرات الحكم الراشد وتطبيقاته"، في (07/06 ابريل 2011)، ص 38.

قدرتها على ممارسة دورها بايجابية لتسهر على الرقابة على دستورية القوانين، والسهر أيضا على تطبيق مبدأ سيادة القانون وتحقيق المساواة بين المواطنين، كما تقوم الهيئة القضائية أيضا بتأمين حرية ونزاهة العمليات الانتخابية في كافة صورها(الرئاسية، التشريعية والمحلية). ولتقوم هذه المؤسسات بدورها، فلابد أن تكون متحررة عن ضغوط وهيمنة السلطة التنفيذية حتى يكون بإمكانها المحافظة على ديمقراطية النظام وتستطيع أن تُخضعه لحكم وسيادة القانون[1].

ب- المؤسسة التشريعية:

تتحدد كفاءة المؤسسة التشريعية في النظام الديمقراطي في قيامها بوظيفتين أساسيتين: التشريع والرقابة. ويتوقف نجاح الهيئة التشريعية في القيام بوظائفها على جملة من العوامل نذكر منها: تحقيق الهيئة التشريعية استقلاليتها عن السلطة التنفيذية، ونزاهة الانتخابات التي أفضت إلى تكوين هذه المؤسسات، وتتوقف أيضا على مدى ثقة المواطنين في عملية التمثيل الانتخابي، بالإضافة إلى كفاءة النواب أو ممثلي الشعب للقيام بالوظائف الموكلة إليهم وفعالية التعددية السياسية داخل الهيئة التشريعية. إذ تقوم هذه الأخيرة بتفعيل وتكريس النظام الديمقراطي من خلال ممارساتها الوظيفية ويمكن أن نذكر منها: التعبير عن مطالب الشعب وذلك بقيام النواب بالتعبير عن الحالة الشعبية سواء كانت حالة رضا أم حالة استياء أو حالة تذمر من النظام السياسي القائم، إشباع المطالب الشعبية والتعبير عنها عن طريق التقدم بمشاريع قوانين والدفاع عنها، بالإضافة إلى مناقشة الميزانية العامة إما بقبولها أو رفضها، إعطاء الشرعية للقرارات الحكومية مما يسهل تنفيذها أو بعبارة أخرى منح الثقة للحكومة لتنفيذ مشروعها الذي لا يجسد على أرض الواقع إلا بعد موافقة السلطة التشريعية، القيام بمهام الرقابة والمساءلة للمسؤولين في الحكومة والمؤسسات المختلفة، إذ تعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف البرلمان كما أسلفنا سابقا[2].

وبعدما تطرقنا إلى مؤسستين حكوميتين من مؤسسات الحكم الديمقراطي، سنتطرق أيضا إلى ثلاث مؤسسات أخرى تلعب دورا كبيرا في تفعيل وترسيخ النظام الديمقراطي وهي مؤسسات غير حكومية، يفترض فيها أن تكون مستقلة عن الدولة. وهي:

ج- الأحزاب السياسية:

لعبت الأحزاب السياسية على مر التاريخ دورا مهما في إحداث التحولات السياسية عبر العالم، سواء من حيث خوضها معركة التحرر أو من خلال مواجهتها للأنظمة التسلطية الاستبدادية.

---

[1] السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص76.

[2] المرجع السابق، ص 75.

فالأحزاب السياسية تلعب دوراً فعالا من خلال طرحها للبرامج ومناقشتها، ونقد السياسات الحكومية والتنموية. هذا ما خلق شبه اتفاق لدى دارسي التنمية السياسية أمثال "جوزيف لابالومبارا " J. Lapalombara ، و"ميرون وينز" M.Weiner، على أن الأحزاب السياسية تلعب دوراً مهما في تحقيق التنمية السياسية من خلال دورها التعبوي أو البرنامجي الذي تقوم به.[1] إذ يجمع هؤلاء الدارسون على أن وظائف هذه الأخيرة تكمن في التمثيل والاتصال، والعمل على ربط المصالح وتجميعها، بالإضافة إلى عملية التجنيد واختيار العناصر القيادية للمناصب الحكومية، وتقوم أيضا بتحقيق التكامل المجتمعي وذلك بالتعبير عن مطالب الجماعات المختلفة والتنسيق فيما بينها. هذا ما جعل الأحزاب السياسية بمثابة متغيرات مستقلة بمعنى قوى مؤسساتية مستقلة ومؤثرة في عملية التحديث السياسي وليست مجرد نتاج لها. والأكثر من ذلك فإن قدرة المجتمع على مواجهة الأزمات والأعباء التي تواكب عملية التحديث والتنمية، تتوقف إلى حد بعيد على نوعية الأحزاب السياسية ومدى فاعليتها. فالأحزاب السياسية هي من أهم الأدوات والوسائط المساعدة على عمليتي التحديث والتنمية[2].

د- المجتمع المدني:

يلعب المجتمع المدني دورا فعالا في إطار تعزيز الديمقراطية، إذ يقع على عبء مؤسساته دور توفير الشروط الأساسية لتعميق الممارسة الديمقراطية وترسيخ قيمها الأساسية، وذلك من خلال إفرازها لنخبة قيادية تشكل في المستقبل القيادات السياسية للدولة[3]. فالمجتمع المدني على اختلاف مكوناته من جمعيات ومنظمات وأندية واتحادات تعمل كوسيط بين المواطن والدولة، وهي من جانب آخر تعمل على توفير الفرص للمواطنين في المشاركة والتعبير عن مطالبهم. ويكون لمؤسسات المجتمع المدني دور كبير في تسريع وتطوير عملية الحراك الديمقراطي، وخاصة عندما تكون الأحزاب السياسية ممنوعة في بعض الدول. فمنظمات المجتمع المدني لا يقتصر دورها فقط على تفعيل الحياة السياسية، بل يتعداه لتضطلع بدور تفعيل الجوانب الثقافية والاجتماعية في حياة المواطنين مما ينعكس بالإيجاب على حيوية الحياة السياسية والثقافية في المجتمعات العربية[4].

---

[1] عبد القادر عبد العالي، "الأحزاب السياسية والتنمية السياسية"، مداخلة ألقيت في: الملتقى الوطني: "التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية: واقع وتحديات"، (جامعة الشلف، 16 /17 ديسمبر 2008)، ص 01.

[2] أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، (الكويت: دار المعرفة، 1987)، ص ص(161-162).

[3] الطاهر عباسة، "المجتمع المدني والحكم الراشد"، في: محمد بوسلطان، الحكم الراشد الرقابة والمسؤولية، (جامعة وهران: مخبر القانون، المجتمع والسلطة، 2013)، ص33.

[4] السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص78.

"وتقوم مؤسسات المجتمع المدني أيضا بالدفاع عن منظومة الحقوق العامة وتثبيتها في الدساتير والأنظمة القانونية للدول"[1]. وهذا ما ذهب إليه تقرير التنمية الإنسانية لعام 2009، حيث جاء في التقرير: "تؤدي منظمات المجتمع المدني دورا مهما في تسليط الضوء على قضايا حقوق الإنسان، وفي إظهار الاهتمام العام عن طريق مداخلاتها حول هذه القضايا..."[2].

ه- المؤسسات الإعلامية:

تلعب المؤسسات الإعلامية دوراً أساسياً وفاعلاً في تشكيل وبلورة الفكر الديمقراطي، والدعوة إلى عملية الإصلاح السياسي في المجتمعات المختلفة. بحيث تقوم هذه المؤسسات بعكس طبيعة العلاقة التي تحكم الدولة بالشعب، وتعكس أيضا العلاقة الموجودة بين النخبة والجماهير. إلا أن دور هذه المؤسسات الإعلامية تحكمه عدة عوامل: نذكر منها وظيفة هذه المؤسسات في المجتمع وحجم الحريات المتاحة لها. بالإضافة إلى تعدد الآراء والاتجاهات داخل هذه المؤسسات في حد ذاتها، إلى جانب طبيعة العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية التي تحكم المجتمع، وترتبط فاعلية هذه المؤسسات إلى حد بعيد بطبيعة النظام السياسي التي تعمل في ظله. فوسائل الإعلام التي تتمتع بالحرية، تقوم بثلاثة أدوار جوهرية في إطار تعزيز الديمقراطية: فهي منبر يمنح الفرصة لمختلف قطاعات المجتمع بحيث تتيح النقاش من زاوية جميع وجهات النظر. وهي بمثابة عنصر تعبئة يتيح المشاركة المدنية لجميع قطاعات المجتمع، وهي تقوم بتعزيز قنوات المشاركة العامة. كما تعمل كأداة رقابة لكبح تجاوزات السلطة، وهذا ما يزيد من الشفافية الحكومية. بالإضافة إلى إخضاع المسئولين للمساءلة عن أفعالهم أمام محكمة الرأي العام [3].

5- الشفافية وتعزيز قيم المساءلة:

الشفافية في أوسع معانيها هي: " حرية تدفق المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم واتخاذ القرارات المناسبة، واكتشاف الأخطاء. والهيئات الشفافة لها إجراءات واضحة لصناعة القرار، وقنوات

---

[1] الطاهر عباسة، مرجع سابق، ص34.

[2] تقرير التنمية الإنسانية العربية، "تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (المكتب الإقليمي للدول العربية، 2009)، ص71.

[3] عيسى عبد الباقي، "وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي في الدول العربية إشكالية الدور وآليات التعزيز"، مداخلة ألقيت في: المؤتمر الأول لمستقبل الإعلام في مصر، (القاهرة، 29 ديسمبر، 2012)، ص01.

مفتوحة للاتصال بين المسؤولين وأصحاب الشأن توفر قدرا واسعا من المعلومات.[1] وعن أهمية الشفافية فيرى "برهان غليون" على أنها العدو اللدود للرأسمالية المضاربة التي تقوم على حيازة الثروة والعلاقات السياسية الرسمية وغير الرسمية[2]. ومن جهته يعتبر الزعيم السوفيتي السابق "ميخائيل غورباتشوف" أن عملية الإصلاح (البيريسترويكا) لا قيمة لها بدون إشاعة قيم الشفافية(الغلاسنوست)، وإشاعة الديمقراطية[3].

وأما عن المساءلة فيعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنها: "الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات اللازمة منهم وقبول بعض المسؤولية عن الأخطاء التي تقع أو الفشل الذي ينتج عن تلك القرارات"[4].

وعن العلاقة التي تجمع بين الشفافية والمساءلة فنجد أنها علاقة طردية تبادلية، فكلما زاد معدل الشفافية زاد معه مستوى المساءلة والعكس صحيح، فالانفتاح على المجتمع يؤدي إلى نجاح عملية المساءلة وتثبيت مصداقية الحكومات. أما انعدام الشفافية فإنه يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وتعد المساءلة آلية مهمة ضابطة لأداء المؤسسات وتقويم سلوكها من خلال المحاسبة التي تخضع لها عن طريق السلطة التشريعية أو القضائية أو على يد الجهات المتخصصة لمكافحة الفساد[5].فالمساءلة هي من الركائز الأساسية لقيام الحكم الراشد، وهذا ما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2000 " يمثل إخضاع الحكومات للمساءلة شرطاً لابد منه للحكم الجيد"[6].

6- ضمان الحريات العامة للمواطنين وتوسيعها:

---

[1] بوزيد سايح، " سبل تعزيز المساءلة لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية"، مجلة الباحث، (العدد 10، 2012)، ص 58.

[2] برهان غليون، مرجع سابق، ص39.

[3] ميخائيل. س. غورباتشوف، بيريسترويكا: نظرات جديدة على بلادنا والعالم، ترجمة: العربي سي لحسن، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغايا، 1988)، ص ص (140-141).

[4] بوزيد سايح، مرجع سابق، ص 58.

[5] المرجع السابق، ص 59.

[6] عادل عبد اللطيف، "المجتمع المدني ودوره في الإصلاح"، مداخلة ألقيت في أعمال الندوة الإقليمية حول: " المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح"، تحرير ممدوح سالم، (الإسكندرية: 22/21 جوان 2004)، ص50.

يعتبر احترام حقوق الإنسان وضمان حرياته الأساسية، من أهم متطلبات الديمقراطية. وهذا ما أكده الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد "بطرس بطرس غالي" في قوله: "تتطلب الديمقراطية ضمن نطاق الأمم المتحدة احتراما لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية كما هو مبين في الميثاق... وليست مسألة سياسية فحسب، فالاستقرار الاجتماعي المطلوب من أجل النمو المنتج يترعرع بفعل ظروف يستطيع الناس فيها التعبير بصورة فورية عن مشيئتهم"[1].

7- تحديث الاقتصاد:

يبني التوجه الليبرالي أطروحاته بشأن فكرة الإصلاح السياسي على أساس الجانب الاقتصادي المادي، بحيث يجمع الكثير من المفكرين الغربيين على أن بناء القاعدة الإنتاجية وتقوية الجانب الاقتصادي هي من أهم الركائز التي تبنى عليها أي محاولة إصلاحية[2]. ويبدو لأول وهلة أن هناك معقولية ومصداقية لهذا الاتجاه الذي يربط بين الإصلاح السياسي والتنمية الاقتصادية نظرا لأن أغنى البلدان في العالم هي بلدان ديمقراطية [3]. فالاقتصاد القائم على قوى السوق يساعد في تفعيل عناصر الديمقراطية من حكم القانون، وصنع القرار بشفافية وحرية وتبادل الأفكار، والعكس صحيح فعناصر الديمقراطية تقوم بدورها بتسريع النمو الاقتصادي، فالإصلاحات السياسية والاقتصادية تعمل على تقوية بعضها البعض.[4]

المبحث الثاني: تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة وما تلاها من تغيرات دولية

يتناول هذا المبحث أهم التحولات التي طرأت على الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة. إذ سنتطرق في المطلب الأول إلى أهم المتغيرات الدولية الجديدة: الجيو-سياسية، الاقتصادية وأخيرا

---

[1] روبرت مكور كوديل، "حقوق الإنسان وتقرير المصير"، في: موتمر سلرز، النظام العالمي الجديد، حدود السيادة، حقوق الإنسان، تقرير مصاير الشعوب، ترجمة: صادق إبراهيم عودة، (الأردن: عمان، دار الفارس للنشر والتوزيع، 2001)، ص 22.

[2] إسماعيل معراف، مرجع سابق، ص595.

[3] محمد زاهي المغيري، "الديمقراطية والإصلاح السياسي، مراجعة عامة للأدبيات"، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي: نحو رؤية عربية"، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية والمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر بطرابلس)، ص03.

[4] نص خطاب السفير ريتشارد هاس، "نحو مزيد من الديمقراطية في العالم الإسلامي"، ألقي في مجلس العلاقات الخارجية (واشنطن: 4/ديسمبر/2004)، موجود في: مجلة حقوق الإنسان، (الإصدار التاسع، مارس 2004، عدد خاص "الطريق نحو الديمقراطية")، ص159.

التحولات القيمية. أما المطلب الثاني فلقد خصصناه لأحداث 11 سبتمبر 2001 التي تعتبر بمثابة أهم حدث وقع بعد نهاية الحرب الباردة وهذا لما كان لهذه الأحداث من تداعيات دولية كبرى، خاصة على الدول العربية والإسلامية فيما يتعلق بموضوع مكافحة الإرهاب وعلاقته بإشاعة الديمقراطية في هذه الدول. أما المطلب الثالث والأخير فخصصناه لتراجع مفهوم السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية السالفة الذكر.

المطلب الأول: مضامين ومدلولات تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة

لقد كانت فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين ميلادًا لتغيرات دولية كبيرة، أثرت إلى حد كبير في إعادة تشكيل النظام الدولي. فبعض هذه التحولات ارتبط بالجوانب الإستراتيجية والسياسية، والبعض الآخر ارتبط بالجوانب الاقتصادية والآخر بالجوانب الفكرية. ولم تشهد فترة تاريخية معينة بحد ذاتها تغيرات مثلما شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة[1]. إذ مع سقوط جدار برلين عام 1989 شاعت التفسيرات على تنوعها وتناقضها في تشخيص طبيعة النظام الدولي الذي سيسود بعد انتهاء الحرب الباردة[2]. فنهاية هذه الأخيرة أحدثت ثورة في المفاهيم التي كانت تحكم العالم وتحكم سلوكيات الدول منذ نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945. فزوال القطبية الثنائية واختفاء الفكر الشيوعي معها، وتراجع العامل الإيديولوجي ليحل محله العامل الاقتصادي، هذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتفرد بقيادة العالم. ومن بين أهم سمات التحول التي أشرنا إليها سابقا، هو بروز وتعاظم دور منظمة الأمم المتحدة في مواجهة المشكلات الدولية[3]. هذا بالإضافة إلى بروز مقاربة عالمية تدعوا وتأكد على بعض القيم في مجال الممارسة الدولية، تدور أساسا حول تعزيز قيم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والتعددية. ويحاول أصحاب هذا الاتجاه فرضها في المجتمع الدولي بوسائل وأدوات مختلفة كاستعمال المؤسسات المالية الدولية، الحصار والمقاطعة الاقتصادية وغيرها من الوسائل[4]. وتزامن هذا الطرح مع ظهور المشاريع الإقليمية التي

---

[1] إسماعيل معراف، مرجع سابق، ص61.

[2] مي شرتوني، "التوازن الجيوبوليتيكي الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وتأثيراته على السلام والأمن في العالم العربي"، في: تحديات العالم العربي في ظل النظام الدولي الجديد، ط2، أعمال المؤتمر الدولي الأول، (مركز الدراسات العربي–الأوروبي، باريس: 25 جانفي 1993)، ص303.

[3] إسماعيل معراف، مرجع سابق، ص61.

[4] مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص17.

كان هدفها الأساس إعادة رسم خريطة المناطق التي تنام على مقدرات نفطية وطاقوية ونقصد هنا المنطقة العربية على وجه التحديد[1].

وبعد هذه الإشارة العامة للتحولات الدولية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، سنتطرق إليها بنوع من التفصيل بحيث سيتم التركيز فقط على النقاط التي تهمنا في دراستنا هذه.

1- التحولات الجيو-سياسية:

نتج عن نهاية الحرب الباردة تحولات كبيرة أدت إلى تغيرات عميقة في النظام الدولي، ولكن هذه المرة لم تكن هذه التغيرات عن طريق الحرب ولكن عن طريق إعادة توزيع عناصر القوة بين القوى الدولية الكبرى. الشيء الذي انعكس على الوضع الاستراتيجي لما بعد الحرب الباردة وهذا في شكل إعادة مراجعة الخريطة الجيوسياسية التي كانت سائدة، والتي كانت نتاجا لترتيبات مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية. وفي هذا الإطار يشير "بيار هسنر" قائلا:" إن نظام يالطا(Yalta) الثنائي، ونظام فرساي(Versaille) الحدود، ونظام(Westphalie) الدولة-الأمة، كل هذه الأنظمة هي محل تساؤل اليوم"[2].

فزوال القطبية الثنائية فتح المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية لتنفرد بزعامة العالم، وهذا ما يشير إليه الأستاذ "علي أبو هاني في قوله: "إن النظام الدولي الجديد كان نتيجة لاختلال توازن القوى على المستوى الدولي، وذلك جراء انسحاب أحد قطبي الصراع في الحرب الباردة وبذلك فسح المجال أمام القطب الآخر أي الولايات المتحدة الأمريكية كي تنفرد بإدارة العلاقات الدولية والعمل على إسقاط القواعد المستقرة في القانون الدولي، بما في ذلك محاولة إفراغ ميثاق الأمم المتحدة من مضمونه الموضوعي والحيادي"[3]. فالولايات المتحدة الأمريكية استغلت هذا التحول المفاجئ في الوضع الدولي لتكرس تفردها بزعامة العالم، ولإنجاح هذه المهمة جندت الولايات المتحدة الأمريكية كل إمكانياتها السياسية والإعلامية للتبشير بهذا التحول التاريخي الجديد، والحديث عن نظام دولي جديد مبني على مبادئ وقواعد وأسس سطرتها هي. وهذا ما جاء في نص خطاب الرئيس "جورج بوش الأب" أمام الكونغرس الأمريكي في 11 سبتمبر1990 قائلا: "إننا نتطلع إلى نظام عالمي جديد يصبح أكثر تحررا إزاء التهديد بالإرهاب، وأكثر مناعة في إقرار الدولة وأكثر

[1] إسماعيل معراف، مرجع سابق، ص61.

[2] مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص 20.

[3] علي أبو هاني، "سيادة الدولة في النظام الدولي الجديد"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، (العدد السادس، مارس 2012)، ص15.

أمناً في السعي من أجل السلام، إننا نطلع إلى عالم جديد يسوده القانون بدلا من شريعة الغاب، وتعترف فيه الأمم بمسؤولياتها المشتركة في تحقيق الحرية والعدالة"[1].

غير أن المتتبع للواقع الدولي منذ حرب الخليج الثانية إلى وقتنا الحالي، يرى أن كل المبادئ والقيم التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنشدها، لا وجود لها على أرض الواقع، وإنما جاءت لتكرس الهيمنة الأمريكية على العالم لتفرض منظورها الخاص لتحقيق مصالحها القومية والحفاظ على أمنها القومي ولو كان ذلك على حساب الآخرين[2]. إذ جاءت حرب الخليج الثانية لتأكد على سيادة مبدأ القوة في العلاقات الدولية لفرض منطق الهيمنة الأمريكية، إذ يقول سمير أمين:"...فإن قرار حرب الخليج قد اتخذ في واشنطن بكل حرية، بوصفه إحدى الوسائل المنوي استخدامها لمنع تشكل الكتلة الأوروبية، وذلك عن طريق إضعاف أوروبا عبر السيطرة الأمريكية المنفردة على النفط وإبراز هشاشة البناء الأوروبي السياسي نفسه عبر إبراز اختلاف وجهات النظر فيه وأخيرا عن طريق استبدال الفزاعة القديمة المستهلكة الخطر الشيوعي بتهديد جديد، الخطر القادم من الجنوب[3].

ومن جهة أخرى، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تفعيل منظمة الأمم المتحدة، وذلك بمنطق أمريكي بحيث أصبح مجلس الأمن يتوسع في تفسير بنود الميثاق وذلك إلى حد التعسف في استخدام سلطاته عند مباشرة التدخل في حالات دولية معينة بفعل الهيمنة الأمريكية، وهكذا أضحى المجلس يتدخل تحت ذرائع مختلفة، فتارة باسم الديمقراطية وتارة أخرى تحت ذريعة حماية الإنسانية وتارة أخرى باسم محاربة الإرهاب، وقد أثبتت هذه التدخلات تعسفا ومبالغة في توسيع السلم والأمن الدوليين. ومن جانب آخر أضحت الولايات المتحدة الأمريكية تفرض ضغوطاً وعقوبات سياسية واقتصادية وعسكرية انفرادية على الأنظمة التي تضر بمصالحها، وذلك بعيدا عن مجلس الأمن والأمم المتحدة نأياً منها عن الانتقادات الدولية نتيجة لخرقها بنود ميثاق الأمم المتحدة،[4]. كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تفعيل حلف شمال الأطلسي(NATO) وهذا بعد زوال الخطر الشيوعي ونهاية الحرب الباردة وهذا ليتلاءم مع المتغيرات والمعطيات الدولية

---

[1] مفيد نجم، "النظام الدولي الجديد: الإمكانات وغياب الإستراتيجية والمعايير"، مجلة الفكر السياسي، (لم يذكر العدد والسنة)، ص ص(206-207) .

[2] عبد الناصر جندلي، "النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغيير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة"، مجلة المفكر، (العدد الخامس، لم تذكر السنة)، ص ص(120-121).

[3] مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص 20.(بتصرف)

[4] إدريس لكريني، التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11سبتمبر من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق، (مراكش: المطبعة والوراقية الوطنية، 2005)، ص 11.

الجديدة، حيث انتقلت مهام الحلف من الدفاع ضد تهديدات الخطر الشيوعي إلى تهديدات افتراضية أو مرتقبة تتجاوز الفضاء الأوروبي ولكنها تهدد سلامة أعضائه، وبالخصوص لما خلطت الولايات المتحدة الأمريكية أمنها القومي بالأمن الدولي[1].

وكخلاصة للتغيرات الجيوساسية، يتضح أن النظام الدولي الجديد هو نظام أحادي القطبية، يعمل بمنطق الهيمنة ويعمل على تكريس سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بكل الوسائل ولو اقتضى ذلك استعمال القوة على حساب مصالح المجموعة الدولية، حتى وإن تطلب الأمر القفز على مبادئ القانون الدولي.

2- التحولات الاقتصادية:

في العشرية الأخيرة من القرن العشرين، شهد النظام الاقتصادي العالمي تغيرات كبيرة وجوهرية كان لها الأثر البالغ في رسم وتحديد الخريطة الجيوسياسية للنظام الدولي. بحيث دخل العالم في مرحلة ما بعد "بروتن وودز" Bretten Woods، هذا النظام الذي حكم العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية[2]. وفي هذا الصدد يقول الأستاذ "محمد إبراهيم منصور":" بينما ظل النظام الدولي طوال القرن العشرين محكوما بالاعتبارات الجيوبوليتكية أي الجغرافيا السياسية، فسوف تتحكم فيه في القرن الحادي والعشرين الاعتبارات الجيو-اقتصادية أو الجغرافيا الاقتصادية، بمعنى أن التفاعلات الاقتصادية بين الدول- وبغض النظر عن مشكلة الحدود- سيصبح لها اليد العليا في رسم السياسيات

الخارجية للدول وفي تحديد مصالحها القومية"[3]. فمن أهم مميزات المرحلة الجديدة في الاقتصاد العالمي، هي الاتجاه نحو إقامة تكتلات إقليمية اقتصادية كبرى تعكس العلاقات والتفاعلات بين الرأسمالية التي أصبحت محكومة بديناميكية العولمة والإقليمية، وإن كانت هاتين العمليتين متناقضتين في الظاهر، إلا أنهما تعملان بطريقة متكاملة، فمن جهة فإن حركة العولمة تعمل على تغطية الأسواق لتؤثر على سلوك وإستراتيجية المنتجين، ومن جهة أخرى فإن مسار بناء التكتلات

---

[1] إدريس لكريني، "التدخل في الممارسات الدولية: بين الحظر القانوني والواقع الدولي المتغير"، في: سمير أمين وآخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، سلسلة كتب المستقبل العربي(38)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2004)، ص 64.

[2] مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص 23.

[3] محمد إبراهيم منصور، "العولمة ومستقبل الدولة القطرية في الوطن العربي"، في: أحمد ثابت وآخرون، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، ط2، سلسلة كتب المستقبل العربي(24)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2004)، ص 126.

الإقليمية يعكس التنافس الدولي على الأسواق، فالعولمة والإقليمية لا تعملان بطريقة متضادة على العكس إذ نجد أن كل المبادلات الدولية تتمحور حول الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي واليابان، وكل من هذه الأقطار يسعى لإنشاء فضاء جهوي إقليمي مع دول الجوار الجغرافي. ومن هنا فالعولمة تدعم الإقليمية والعكس صحيح[1]. ومن هذا المنطلق، ومما لاشك فيه أن التجمعات الإقليمية الاقتصادية ستحتل مكانة هامة في النظام الاقتصادي الدولي الجديد[2].

ومما سبق يتضح أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد تحكمه العولمة الاقتصادية التي هي سيادة نظام اقتصادي واحد، يمثل منظومة مشتركة في العلاقات الدولية تنضوي تحتها مختلف بلدان العالم، فالعولمة الاقتصادية هي نظام يقوم على أساس تبادل الخدمات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال. وقد تغذت العولمة الاقتصادية بظهور الشركات المتعددة الجنسيات التي تضخمت بحكم استفادتها من فروق الأسعار ونسبة الضرائب ومستوى الأجور، بالإضافة إلى عملها على تركيز الإنتاج في المكان الأرخص ونقله للاستهلاك في المكان الأعلى مستوى من الكرة الأرضية، فالعولمة الاقتصادية هي صناعة للأسواق التي تضمن التصدير والاستيراد، وهي أيضا الاقتصاديات العالمية المفتوحة على بعضها البعض وهي إيديولوجيا ومفاهيم لليبرالية الجديدة التي تقوم للدعوة على تعميم الاقتصاد والتبادل الحر، وتشجيع قيم المنافسة والإنتاج، ويمكن حصر ملامح العولمة الاقتصادية في النقاط التالية[3]:

– سقوط الاعتبارات الإستراتيجية وهيمنة الطموحات التجارية.

– ترسيخ الاعتقاد بأن الرخاء الاقتصادي يقود حتما إلى التشابه واستقرار النمط الأوحد.

– تنامي الشعور بأن الكون أصبح أخيرا يسكنه العقلاء، يفكرون ويتصرفون بنفس الطريقة ووفق نظرية جديدة في منطقها ومثلى في جوهرها لأنها نتاج تجربة كاملة من تاريخ البشرية كما يدعي أصحابها.

---

[1] مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص ص(23–24).

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، النظام الدولي الجديد الثابت...والمتغير، ط2، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ديسمبر 2003)، ص 56.

[4]عبد الجليل كاظم الوالي، "جدلية العولمة بين الاختيار والرفض "، في: أحمد ثابت وآخرون، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، ط2، سلسلة كتب المستقبل العربي(24)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2004)،
ص ص (25–27).

وكنتيجة حتمية، فإن العولمة الاقتصادية ساهمت إلى حد كبير في تعميق الهوة بين الشمال والجنوب وذلك من خلال استقطاب جديد يعمل على تهميش الدول النامية ويقضي على آمالها في اللحاق بركب التقدم الاقتصادي، " ويكفي أن نذكر أن الفقرة(301) من القانون الأمريكي للتجارة تسمح بفرض عقوبات على الدول التي ترفض فتح أسواقها أمام المنتجات الأمريكية[1].

وكحوصلة للتحولات الاقتصادية التي مست النظام الدولي، نخلص إلى أن العولمة الاقتصادية جعلت النظام الاقتصادي العالمي، نظاما اقتصاديا معولماً لا يعترف بالحدود وتحكمه أسس علمية مشتركة وتديره مؤسسات وشركات عالمية ذات تأثير على كل الاقتصاديات المحلية، وهذا ما أدى إلى تراجع دور الدولة الوطنية ولم تعد الفاعل الرئيسي في النشاط الاقتصادي والتجاري على المستوى العالمي، إذ أصبح للفواعل الاقتصادية الجديدة دور محوري في مجالات التسويق والإنتاج والمنافسة[2].

3- التحولات القيمية

تعتبر مسألة نشر الديمقراطية في العالم دعوة صريحة نحو تكريس أنسنة العلاقات الدولية، وهذا ضمن التحولات القيمية التي يشهدها النظام الدولي عقب نهاية الحرب الباردة، إذ تشكل الديمقراطية وما اتصل بها من مفاهيم كالسلام الديمقراطي والتحول الديمقراطي، ظواهر من نظرية السلام الدائم لصاحبها "إمانويل كانط" في عام 1795. وبرزت هذه النظرية بشكل مكثف مع نهاية الحرب الباردة على يد الأمريكي ذو الأصول اليابانية "فرانسيس فوكوياما" في إطار ما يسمى بالديمقراطية الليبرالية كبديل للتفسيرات الواقعية المبنية على أساس القوة. فمن وجهة الليبراليين فإن نشر الديمقراطية هو السبيل الممهد لبناء السلام الشامل. هذا من الجهة النظرية ولكن إذا رجعنا إلى الواقع التطبيقي فنجد أن الديمقراطية على الطريقة الأمريكية ما هي إلا أداة من أدوات تكريس الهيمنة الأمريكية[3] إلى جانب القوة العسكرية والقوة الاقتصادية كما ذكرنا سابقا.

فبعد نهاية الصراع الإيديولوجي وتراجع القيم والمبادئ اللينينية والماركسية معها، عملت الفلسفة الغربية على أن تضع حداً للتاريخ وهذا بانتصار قيم ومبادئ الليبرالية الغربية. وهذا ما يعني إلغاء كل القيم الأخلاقية والتنظيمية التي تزخر بها الحضارات الأخرى، وخاصة الحضارة

---

[1] عبد الرزاق المخادمي، مرجع سابق، ص 59.

[2] سعيد الصديقي، "هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة؟"، في: سمير أمين وآخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، سلسلة كتب المستقبل العربي(38)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2004)، ص 122.

[3] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص ص (123-124).

العربية والإسلامية. فلقد كان لانهيار الاتحاد السوفياتي الأثر البالغ في تراجع الإيديولوجية الماركسية التي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية أن تبعدها عن تجديد نفسها. وذلك من خلال تكتيف العمل للترويج لقيم الإيديولوجية الغربية للهيمنة على العالم برمته، في عالم جديد عالم ما بعد الحرب الباردة، وهذا ما حاولت نظرية "فرانسيس فوكوياما" نهاية التاريخ وخاتم البشر تكريسه، باعتبار الديمقراطية أفضل الأنظمة السياسية ولا يوجد منافس لها، وعملت على التقليل من قيمة الأنظمة المنافسة لها كالماركسية والتوجه الإسلامي[1].

ومن وجهة النظر المناقضة لهذه الفكرة والتي نؤيدها نحن أيضا من جهتنا، وهي عدم قابلية تعميم الأيديولوجية الغربية على الجميع ومن دون استثناء واعتبارها آخر محطة في تاريخ البشرية. وهذا ما ذهب إليه Fhilippech.A.Guillot في قوله:"...وينكر الغربيون عموما وجود مشكلة، زاعمين أن القيم الديمقراطية الغربية عامة وشاملة وهي ليست كذلك. ومن وجهة نظر قانونية فإن المعيار يصبح عاما عندما يوافق عليه حقيقة عدد كبير من بلدان تنتمي إلى جميع المناطق الثقافية"[2]. ونجد كذلك هذه الأطروحة تعمل بمبدأ الحتمية، وهذا ما تبنته الماركسية حينما سلمت بحتمية الصراع بين الطبقات وحتمية الوصول إلى المجتمع الشيوعي. إلا أن تلك المدرسة تراجعت وإن لم نقل هي تواجه السقوط بفعل المصير الذي تلقته التجارب الشيوعية سابقا، ومن هنا فإن أي حتمية ستواجه نفس المصير[3].

ومن هنا نخلص إلى أنه لا مجال لإطلاق الأحكام وتعميمها والإيمان بحتميتها، لأن القانون الذي يحكم الأفكار هو قانون نسبي يتغير بتغير المجتمعات والعقليات، وما يصلح اليوم لمجتمع من المجتمعات لا يصلح له غداً. وبالتالي لا يمكننا التسليم أبدا بحتمية سيادة التوجه الليبرالي الذي كرسته أطروحة نهاية التاريخ.

المطلب الثاني: أحداث 11 سبتمبر وتداعياتها الدولية

يجمع العديد من المفكرين على أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، كانت بمثابة الحدث الأهم في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة[4]. إذ شكلت هذه الأحداث منعرجا تاريخيا

---

[1] المرجع السابق، ص 130.

[2] فيلب. تش. أ.غويلو، "حقوق الإنسان والديمقراطية وعملية السلام متعددة الأبعاد التي تقوم بها الأمم المتحدة"، في: موتمر سلرز، النظام العالمي الجديد، حدود السيادة، حقوق الإنسان، تقرير مصاير الشعوب، ترجمة: صادق إبراهيم عودة، (الأردن: عمان، دار الفارس للنشر والتوزيع، 2001)، ص 293.

[3] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص130. (بتصرف)

[4] إسماعيل معراف، مرجع سابق، ص 625.

في العلاقات الدولية بصفة عامة، وعلى حركات الإسلام السياسي بصفة خاصة[1]، فمنذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشيوعي، لم يعرف المجتمع الدولي مثل هذه النقلة النوعية في الصراع المسلح، ولم تشهد الدول العظمى مثل هذا الاختراق. وكنتيجة لهذه الأحداث برزت جملة من المعطيات الدولية الجديدة التي أثرت في الاتجاه العام للسياسة الدولية. بحيث لم تعد بعض القضايا كالأمن والإرهاب حكراً على الدول النامية والمتخلفة، بل تعدى الهاجس الأمني هذه الدول ليصبح أولوية من أولويات الدول الفاعلة في المجتمع الدولي، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت بعيدة عن الاختراق في وقت غير بعيد، وهذا لتطورها العسكري والتكنولوجي وأيضا امتلاكها أقوى جهاز مخابراتي في العالم.

وكنتيجة لهذه الأحداث عملت دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية على إثارة العديد من القضايا والمسائل السياسية والأمنية وحتى الفكرية، محاولة بذلك تفسير وتحليل ما حدث في 11 سبتمبر 2001. وعلى الرغم من أن الإرهاب أصبح ظاهرة عالمية وقد عانت منه الكثير من الدول قبل هذا التاريخ. وفي حين كان المجتمع الدولي يترقب قراءة موضوعية لهذه الأحداث، وأنه لابد من ضرورة التنسيق بين مكونات الأسرة الدولية لاجتثاث ومعالجة هذه الآفة الخطيرة. وفي هذه اللحظة الحرجة من تاريخ العلاقات الدولية، تخرج الولايات المتحدة الأمريكية معلنة على فلسفة خاصة بها تتهم فيها من تريد وتقدم التفسيرات والقراءات الخاطئة للواقع. فبدأت بزعيم القاعدة "أسامة بن لادن" وكذا حركة طالبان، ووجهت آلتها الإعلامية على العالمين العربي والإسلامي، مما أدى إلى خلق جو من العدائية ضد كل ما هو عربي أو يمتُ بصلة إلى الديانة الإسلامية، هذا ما فتح الباب مجدداً لتغذية العنف والتطرف[2]. وفي هذا الإطار يرى "روجيه غارودي": "أن الأمريكيون وجدوا هدفا جديدا واعتبروا بدورهم الإسلام "إمبراطورية الشر" بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الذي اعتبره الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ريغان" "إمبراطورية الشر"، وأن انتشار الإسلام في العالم- مثل الفكر الشيوعي سابقا –هو بمثابة ذريعة للولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في كل مكان". وسعيا من الولايات المتحدة الأمريكية لتبرير سياستها، برزت أفكار "صامويل هندكتون" بخصوص أطروحته "صدام الحضارات"، والتي اعتبر فيها أن الغرب أصبح مهددا في كينونته وموقعه القيادي في العالم بفعل ازدهار الحضارات الأخرى. إذ أن هذه الأطروحة ظهرت في مناخ دولي مشحون بالاضطرابات وهذا ما فعله الفراغ الاستراتيجي الذي

---

[1] يوسف جحيش، "إشكالية القطيعة الإبستمولوجية للإسلام السياسي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في العالم العربي –الإسلامي"، المجلة الجزائرية للسياسية العامة، (العدد 01، سبتمبر 2011)، ص 137.

[2] إسماعيل معراف، مرجع سابق، ص ص (129-130).

خلفته الحرب الباردة[1]. وهذا من منطلق الشعار القائل " الإستراتيجية الدفاعية تمقت الفراغ"[2]. وكنتيجة لفكرة صدام الحضارات ذهب الكثير من الاستراتيجيين الغربيين إلى اعتبار الإسلام العدو الجديد للغرب. ففكرة الهيمنة وتفكيك العالم العربي–الإسلامي بحكم ثرواته الطبيعية وموقعه الاستراتيجي، وبحكم منظومته القيمية التي لا تتماشى وقيم الليبرالية التوسعية التي همها الوحيد البحث عن المزيد من الأسواق لتسويق منتجاتها، هذا ما جعل العالم العربي والإسلامي عدو جديد يمكن استغلاله لتنفيذ إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الجديدة[3].

ومن بين أهم التداعيات الدولية لأحداث 11 سبتمبر 2001، الحرب الأمريكية على ما يسمى بالإرهاب الدولي. فمباشرة بعد أحداث الثلاثاء راج الحديث عن ظاهرة الإرهاب ومخاطرها وأسبابها وهذا على مختلف المستويات الدولية والإقليمية، الرسمية وغير الرسمية، وحتى في الخطابات الأكاديمية والشعبية، وذلك إلى حد اعتبار البعض أن الإرهاب أصبح أحد مكونات العلاقات الدولية[4]. ولمواجهة هذا الخطر أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1368 في 12 سبتمبر 2001، هذا القرار الذي أُعتبر المرجعية الأساسية لمشروعية الرد العسكري الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتأهب له، بحيث نص القرار على أن المجلس "يعتبر العمليات الإرهابية التي تمت بتاريخ 11 سبتمبر 2001 مثل أي عملية للإرهاب الدولي، هي بمثابة تهديد للسلم والأمن الدوليين[5]. كما أصدر المجلس قراره رقم 1373 في 28 سبتمبر 2001 الذي تم إعداده من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وأقره المجلس بالإجماع دون إدخال أي تعديلات عليه، وينص القرار "على أن الدول مطالبة بتجميد الأموال أو أية أصول مالية أو موارد اقتصادية لجماعات و أشخاص يرتكبون أعمال إرهابية"، وذلك من دون تحديد واضح ودقيق للإرهاب أو إدخال الاستثناءات على حركات التحرر الوطني من هذه الإجراءات الجديدة[6].

وما يهمنا من تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001، هو رصد أهم توجهات السياسية الخارجية الأمريكية الجديدة تجاه المنطقة العربية والإسلامية، بحيث كانت هذه الأحداث بمثابة مرحلة فاصلة

---

[1] يوسف جحيش، مرجع سابق، ص 137.

[2] أمحند برقوق، "الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط"، نقلا عن موقع الأستاذ برقوق:

http://berkouk-mhand.yolasite.com

[3] يوسف جحيش، مرجع سابق، ص ص (137–139).

[4] إدريس لكريني، التداعيات الدولية لأحداث 11 سبتمبر من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق، مرجع سابق، ص 103.

[5] المرجع السابق، ص ص (38–39).

[6] المرجع السابق، ص 113.

في تطور السياسية الأمريكية، إلا أن هناك اختلاف في تحديد طبيعة هذه السياسة وتغيرها من عدمه. ففي حين يرى الاتجاه الأول أن أحداث 11 سبتمبر 2001 كانت حقيقة مرحلة فاصلة في تشكيل السياسية الخارجية الأمريكية بمعالم مختلفة عن تلك التي كانت قائمة من قبل[1]. إذ نلاحظ تغيرا في الإستراتيجية الأمريكية التي انتقلت من سياسة الإقناع إلى دبلوماسية إملاء الشروط بالإستراتيجية المباشرة، أي استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستعمالها[2].

في سياق حملتها الدولية على الإرهاب، كرست الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية أولوية الأمن على حساب الحريات العامة، بالإضافة إلى إتباعها إستراتيجية الضربات الوقائية كآلية جديدة من أجل التخلص من كل الأصوات المناوئة لسياستها، بحيث قدمت الولايات المتحدة الأمريكية للمجتمع الدولي على أن الحرب على الإرهاب ماهي إلا حق للدفاع الشرعي الفردي والجماعي كما هو منصوص عليه في المادة(51) من ميثاق الأمم المتحدة. بحيث يحق للولايات المتحدة أن توجه ضربات عسكرية مسبقة إلى هدف تعتقده هي يشكل تهديدا آنيا أو مستقبليا لمصالحها سواء كان ذلك التهديد دولة أو شخص أو منظمة أو منشاة أو آلية. وفي هذا الإطار يقول الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش الابن": "إن الحرب على الإرهاب لا يمكن كسبها من خلال إتباع إستراتيجية دفاعية بل باتخاذ المبادرة الرامية لإحباط خطط العدو ومواجهة المخاطر قبل بروزها". وفي هذا السياق يقول" نعوم تشومسكي" Noom Chomasky"بأن هذه الإستراتيجية تقوم على استخدام القوة المسلحة للقضاء على تهديد ملفق متخيل، يبدو اصطلاح "وقائي" وكأنه عمل عظيم، إن الحرب الوقائية هي بكل بساطة الجريمة المطلقة التي أدينت في محاكمات نورمبرغ"[3].

كان هذا الاتجاه الأول الذي يرى أن السياسة الخارجية الأمريكية دخلت مرحلة جديدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. أما الاتجاه الثاني فيرى أن هذه الأحداث ماهي إلا لحظة كاشفة، بمعنى أن السياسية الخارجية الأمريكية التي بدأت بالتشكل بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ليست بالجديدة. بمعنى أن ركائز ومبادئ تلك السياسة كانت موجودة من قبل، وكل ما فعلته هذه الأحداث هو

---

[1] أحمد منيسي، " الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في الوطن العربي"، مجلة حقوق الإنسان، (الإصدار التاسع، مارس 2004، عدد خاص "الطريق نحو الديمقراطية")، ص ص (21-22).

[2] عبد العزيز المهري، "التحولات السياسية في النظام الدولي وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليج واستقرارها خلال الفترة (1990-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، 2009-2010)، ص 83.

[3] إدريس لكريني، "التدخل في الممارسات الدولية: بين الحظر القانوني والواقع الدولي المتغير"، مرجع سابق، ص ص (71-72).

الكشف عن حقيقة هذه السياسة، كسياسة تنزع بحدة إلى الهيمنة والسيطرة على العالم[1]. وعن ثبات السياسة الأمريكية يقول الاستراتيجي "برونو كولسون" Bruno Colson :" الأهداف الإستراتيجية بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية ثابتة منذ خمسين سنة"[2]. ويلاحظ أن مقاربة الاتجاه الثاني قريبة من الصحة لأن أهداف السياسية الخارجية الأمريكية ثابتة ولا تتغير ولكنها تتكيف مع الظروف الجديدة لتحقيق أهدافها المسطرة.

بعدما تطرقنا إلى أحداث 11 سبتمبر 2001، وبعدما رصدنا تطور السياسة الأمريكية بعدها وتوظيف الحرب على الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية. فلابد من الإشارة إلى نقطة في غاية الأهمية وهي الربط بين محاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية . فمن المنظور الأمريكي فإن أكبر الدول التي تنتج الإرهاب هي دول غير ديمقراطية، ولهذا فإن إستراتيجية "بوش الابن" مزجت بين الوسائل العسكرية وبين مباشرة الهندسة السياسية للأنظمة السياسية العربية والإسلامية. فكانت الحرب على العراق 2003 كأول دليل مرئي لإستراتيجية الصقور، والعمل على تعميم النموذج الديمقراطي وذلك بإزالة الأنظمة الاستبدادية[3]. وفي إطار ربط انتشار ظاهرة الإرهاب الدولي بغياب الديمقراطية، جاءت وثيقة الأمن القومي الأمريكي في سبتمبر 2002، والتي أكدت على أن الفقر والفساد والمؤسسات الضعيفة تهيئ التربة الخصبة لانتشار المنظمات الإرهابية، وكافة الأخطار التي يتعرض لها العالم الحر، ولذلك اعتبرت الوثيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تعرضت للخطر في سبتمبر 2001 من حقها التدخل لإحداث إصلاحات سياسية لا سيما في الدول العربية والإسلامية للحفاظ على أمنها الذي لم يعد يقتصر على حدودها، ولو تطلب ذلك استخدام القوة العسكرية. وقد تبنت هذه الوثيقة جملة من المبادئ التي تتمحور حول تحفيز الإدارة الأمريكية على التدخل لإحداث الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي[4].

كانت هذه إشارة منا إلى التوجه الأمريكي الجديد تجاه المنطقة العربية والإسلامية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والذي تمركز أساسا حول قضيتين: الأولى مكافحة الإرهاب والثانية نشر الديمقراطية في العالم. فأما القضية الأولى فأشرنا إليها للوصول إلى القضية الثانية والتي هي جوهر دراستنا، بحيث اكتفينا بالإشارة إليها فقط لأننا سنتطرق إليها بالتفصيل فيما بعد.

المطلب الثالث: تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية

---

[1] أحمد منيسي، مرجع سابق، ص22.

[2] يوسف جحيش، مرجع سابق، ص138.

[3] Henner Furtig, The Arab Authoritarian Regime Between Reform and Persistence (British: Cambridge Scholars Publishing, 2007), p 08.

[4] أحمد منيسي، مرجع سابق، ص20.

مرت نظرية السيادة بمراحل متعددة، فمع تطور العلاقات الدولية وبعدما كان نطاق سيادة الدولة على شعبها وإقليمها مطلقا، فإن هذا التطور الحاصل على مر الزمن حمل معه تعديلات على هذا النطاق ولكن بصورة تدريجية. فواقع السيادة اليوم عرف العديد من التحديات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، سواء أرادت الدول ذلك أم أبت[1]. وفي هذا الصدد يقول الأستاذ "حسن حنفي":" إن الدولة أصبحت مهددة بجملة من المخاطر، –وفي سياق شرحه للأخطار التي ترد من المستوى الخارجي–، يشير إلى العولمة في تجلياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية، ففي عالم ما بعد الحرب الباردة يُصعب فصل الداخل عن الخارج أو الوقوف عند حدود سياسية أو فصل التشابك بين المجتمعات، إلى الحد الذي دفع الباحثين لوصف هذا العالم على أنه قرية كونية Global Village أو جيران في عالم واحد Neighborhood أو عالم بلا حدود Borderless World "[2].

وإذا رجعنا إلى مفهوم السيادة على حسب ما جاء به إعلان مبادئ القانون الدولي الخاص بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول والذي تم تبنيه من طرف الأمم المتحدة في أكتوبر 1970، فإن السيادة تقوم على ستة عناصر أساسية:[3]

– الدول متساوية قانونيا.

– كل دولة تملك حقوقا مرتبطة بالسيادة المطلقة.

– كل دولة ملزمة باحترام الكيان القانوني لباقي الدول.

– الوحدة الترابية والاستقلال السياسي للدولة غير قابل للانتهاك.

– كل دولة لها الحق أن تختار بحرية وأن تطور أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية.

– كل دولة ملزمة بتنفيذ التزاماتها الدولية بشكل كامل وبنزاهة والعيش بسلام مع باقي الدول.

---

[1] أحلام نواري، " تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، (العدد الرابع، جانفي 2011)، ص27.

[2] السعيد لوصيف، "واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات دولية والدراسات الإستراتيجية، (الجزائر: جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009–2010)، ص 54.

[3] سعيد الصديقي، مرجع سابق، ص ص (117–118).

إلا أن انتهاء الحرب الباردة أسهم إلى حد كبير بدفع أطراف المجتمع الدولي إلى الاهتمام ببعض القضايا والمشاكل الدولية ذات الأهمية والخطورة في الوقت ذاته، فنجد أن المشاكل التي تنجم عن التحولات الديمقراطية أو انتهاك حقوق الإنسان، أو الصراعات العرقية والإثنية، والمشاكل البيئية والإرهاب والهجرة وتهريب الأسلحة والمخدرات والجريمة المنظمة والأمراض الفتاكة، لم تعد تقتصر فقط على حدود الدولة في حد ذاتها، بل إن هذه المخاطر وتداعياتها تجاوزت حدود الدول، وهذا ما أدى إلى توسيع نطاق السلم والأمن الدوليين واللذان لم يعودا يقتصرا فقط على الأمن العسكري. وأمام هذه التهديدات المشتركة السالفة الذكر، ساد شعور دولي قوي مفاده أن الدولة لم يعد بمقدورها التغلب عن هذه المشاكل والتحديات لوحدها، وبالتالي تم الإقرار بحتمية أو ضرورة تنسيق الجهود لمواجهة هذه المخاطر من خلال سُبل التنسيق والتعاون. وتأكيدا للفكرة السابقة يقول الأمين العام السابق للأمم المتحدة "بطرس بطرس غالي": "... من المقتضيات الفكرية الرئيسة لزماننا اليوم أن نعيد التفكير في مسألة السيادة، لا من أجل إضعاف جوهرها الذي لم يعد له أهمية حاسمة في الأمن والتعاون الدوليين، وإنما يقصد الإقرار بأنها يمكن أن تتخذ أكثر من شكل وأن تؤدي أكثر من وظيفة، وهذه الرؤية يمكن أن تساعد على حل المشاكل سواء داخل الدول أو فيما بينها"[1].

وفي هذا الإطار، وكنتيجة للممارسات الدولية الفردية والجماعية التي أفرزت أشكالا متنوعة من التدخلات العسكرية والسياسية والاقتصادية، وأبعادا إنسانية وأخرى ديمقراطية وبيئية، أو بذريعة مكافحة الإرهاب أو التقليص من ظاهرة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وعلى الرغم من تخوف الدول على سيادتها ضمن هذه التحولات الدولية، وجدت الدول الضعيفة نفسها مجبرة على الانخراط في هذا النسق الدولي في ظل حرصها على أولويات التطور والاندماج في المجتمع الدولي هذا من جهة. بحيث تقترن مشاركة هذه الدول في المحافل الدولية بتقيدها بالتزامات تحد من سيادتها، وتكثر هذه الالتزامات عندما تنضم هذه الدول إلى المعاهدات الدولية، وخاصة إذا رجعنا إلى طبيعة القانون الدولي فنجده قانون يكرس نظام الالتزامات التي تقيد من سيادة الدول في العمل، ومن تم تقيد استقلالها السياسي الداخلي. هذا ما أكده "ستيفان كراسنر"Stephen.D.Krasner في قوله:" إن نظام وستفاليا نظام السيادة الوطنية الكاملة، هو نموذج لم يتحقق قط بشكل كامل ذلك أن استقلال الدول كان دائماً مقيداً بالالتزامات الدولية أو بمظاهر التبعية والهيمنة، ومبدأ حرية الحدود

[1] إدريس لكريني، "التدخل في الممارسات الدولية: بين الحظر القانوني والواقع الدولي المتغير"، مرجع سابق، ص ص (60-61).

لم يحترم أيضا قط بشكل كامل"[1]. ومن جهة أخرى، تعمل الدول في مثل هذه الحالات على المحافظة على مقومات سيادتها الوطنية ولو كان ذلك بشكل محتشم[2].

وكإضافة لتأثير التشريعات الدولية على السيادة الوطنية للدول يقول "محمد إبراهيم منصور": "...وتتراجع فكرة السيادة، حتى تتلاشى عندما يصيرُ لزاماً على كثير من الدول أن تعيد النظر حتى في تشريعاتها الوطنية، إذا ما تعارضت مع ما يصدر عن المنظمات العالمية الجديدة من تشريعات واتفاقيات كالاتفاقية الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية(تربس) التي أقرتها دورة الأوروغواي في آخر مفاوضات لها في مراكش عام 1993. ولا يمكن لتشريع محلي لحقوق الملكية الفكرية أن يصدر متعارضا مع الاتفاقية الدولية... وتبلغ انتهاكات السيادة حدودها بتشريع قوانين لحماية الأقليات الدينية في العالم من قبل الكونغرس الأمريكي، يعطي للولايات المتحدة الأمريكية حق المراقبة والتدخل في شؤون الدول الأخرى طبقا لمعايير مزدوجة"[3]. وكنتيجة للتوسع المتزايد في إبرام الاتفاقيات الدولية الشارعة، والنظم الدولية التي تتضمن قواعد وأحكام ملزمة لعموم الدول، فإن هذا التوسع أفضى إلى مايلي:[4]

– أن ثمة قواعد قانونية دولية آمرة تختص بتنظيم مجالات عديدة، وقد أصبحت لهذه القواعد حجية في مواجهة كافة الدول، فلا يجوز الاتفاق على مخالفتها ولو كان ذلك تذرعا بفكرة السيادة.

– أنه قد أضحت لدينا في نطاق الجماعة الدولية نظم للرقابة والإشراف الدولي تقوم بمهام التحقق والتفتيش وهذا ما نلاحظه في مجالات اتفاقيات حقوق الإنسان والتسلح النووي، واتفاقيات العمل الدولية على سبيل المثال.

– استقرار الفقه والقضاء الدوليين على عدم إمكانية احتجاج الدول بدساتيرها أو بتشريعاتها الداخلية وهي من مظاهر السيادة الوطنية للتنصل من التزاماتها الدولية سواء أكانت ذات طبيعة تعاقدية، أو ناشئة عن أحكام القانون الدولي العام، والنظم الدولية ذات الصفة الشارعة حتى وإن لم تصادق الدول عليها أو تنضم إليها.

– مبدأ عدم التدخل وتنامي دور المنظمات الدولية غير الحكومية:

---

[1] سعيد الصديقي، مرجع سابق، ص ص(118–119).

[2] إدريس لكريني، "التدخل في الممارسات الدولية: بين الحظر القانوني والواقع الدولي المتغير"، مرجع سابق، ص 62.

[3] محمد إبراهيم منصور، مرجع سابق، ص ص(127–128).

[4] أحلام نواري، مرجع سابق، ص29.

إن من أهم المبادئ التي تقوم عليها فكرة السيادة هو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، هذا المبدأ الذي كرسته المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة في فقرتها السابعة. هذا ما جعل الدول تتمسك باختصاصاتها الشخصية وفي حقها الكامل في تشريع القوانين وتنفيذها على إقليمها[1]. وجاء قرار محكمة العدل الدولية في قضية الأنشطة العسكرية في نيكاراغوا عام 1986 ليؤكد في الفقرة 258 منه، على أن المحكمة ترى أن التوجهات السياسية الداخلية للدول تعتبر من صميم اختصاصاتها ما لم تخترق في ذلك التزاما دوليا. وأن لكل دولة الحق في أن تختار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وأن تجسده وفقا لإرادتها[2]. ونظرا لأهمية هذا المبدأ تم تضمينه في مختلف مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية، وتجدر الإشارة إلى أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول لا يقتصر فقط على استعمال القوة العسكرية، وإنما يتعداه ليشمل كل أشكال الضغوط والتدخلات أو التوجيهات التي تمس بشخصية الدول أو بأحد عناصرها السياسية والاقتصادية والثقافية.

مع التطورات التي عرفتها التنظيمات الإقليمية في دول الشمال، ومع تنامي دور المنظمات الدولية غير الحكومية على اختلاف أنواعها، بحيث أصبحت هذه الأخيرة تعكس مواقف الرأي العام الدولي تجاه قضايا دولية معينة أفرزتها العولمة، وعلى الرغم من التضييفات التي تتعرض لها هذه المنظمات، فهي تعمل جاهدة للضغط على الدول باتجاه تعديل أو تبني أو التخلي عن سياسيات معينة، وبالنظر لما تملكه هذه المنظمات من إمكانيات ضاغطة، كإصدار التقارير كآلية للتشهير عبر وسائل الإعلام والاتصال التقليدية والحديثة، وعملها الضاغط على الدول من أجل الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ومتابعة ومراقبة مدى التزام الدول بها. ونظرا للجهود المكثفة التي تقوم بها هذه المنظمات، إذ أصبحت تشكل حرجاً للدول التي وجدت نفسها مجبرة للتعايش معها وفتح المجال أمامها للقيام بوظائفها وواجباتها، بعد أن كان العديد من الدول يعتبر هذه المنظمات حتى وقت غير بعيد خصما خطيرا يتهدد سيادتها[3].

ويمكن تلخيص أهم النقاط الأساسية التي أوردناها في هذا المطلب في النقاط التالية:

---

[1] محمد بوسلطان، مبادئ القانون الدولي العام، الجزء 2، (الجزائر: وهران، دار الغرب للنشر والتوزيع)، ص 282.

[2] نصر الدين بوسماحة، "القواعد النموذجية وإرساء الحكم الراشد"، مداخلة ألقيت في: الملتقى الوطني الأول حول موضوع: "مؤشرات الحكم الراشد وتطبيقاتها"، (7/6 افريل 2011)، ص 22.

[3] إدريس لكريني، "التدخل في الممارسات الدولية: بين الحظر القانوني والواقع الدولي المتغير"، مرجع سابق، ص59.

يرى "حسن عبد الله العايد" أن مفهوم السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية أصبح محكوما بالاعتبارات التالية:

1- تراجع السياسات المحلية لصالح السياسات العالمية. فلم تعد الدولة قادرة على حماية نفسها من الاختراقات الخارجية، ولم تعد صاحبة السلطة الوحيدة داخليا أحيانا، فالدولة ليست وحدها المسؤولة عن بعض ما يحدث داخل أراضيها.

2- بروز مجموعة من القواعد العالمية والإقليمية التي شرعت في التدخل في المجالات التقليدية للدولة، وخاصة في مجال صنع القرار المتعلق بحقوق الإنسان، البيئة وغيرها من المواضيع المعولمة، وهذا ما أثر على عمل الدولة وعلى قدرتها على وضع قرارها الخاص في المجالات السياسية والديمقراطية وحقوق الإنسان... وهي بذلك قد مثلت نموذجا اندماجيا، إذ تخلت بإرادتها عن السيادة بمفهومها التقليدي، لشركاء جدد مثل منظمات حقوق الإنسان والمؤسسات المالية العالمية.

3- ظهور وازدهار حركة المنظمات غير الحكومية، كقوة فاعلة ومؤثرة في المجال الدولي، وارتباطها بشبكات عالمية، إذ تعمل باستقلال تام على الدول من خلال حشدها للرأي العام العالمي في قضايا حقوق الإنسان وحقوق المرأة وغيرها من الحقوق المدنية والسياسية[1].

وفي الأخير نقول أن التطورات التي تزامنت مع نهاية الحرب الباردة، أثرت إلى حد كبير في تراجع فكرة السيادة التي كرسها نظام وستفاليا عام 1648. وهذا ما تطلب إعادة تكييف مفهوم السيادة ليكون أكثر استجابة للواقع الدولي الجديد الذي يمتاز بالتقارب والتشابك وتحكمه مصالح دولية مشتركة وتهدده في نفس الوقت أخطار مشتركة، وهذا لا يعني أن تتخلي الدول عن سيادته بل يدفعها لتكثيف جهودها والتنسيق فيما بينها لمواجهة التحديات الدولية التي تواجهها.

المبحث الثالث: الإصلاح السياسي في سياقه الدولي الجديد

بعدما كنا قد تطرقنا في المبحثين الأول والثاني إلى موضوع الإصلاح السياسي والتحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة وما تلاها من تغيرات دولية، إذ يشكل المبحث الأول المتغير التابع في الدراسة ويشكل المبحث الثاني متغيرها المستقل. فإننا في هذا المبحث سنتطرق إلى المتغير الوسيط، بحيث سيكون جزئية مهمة في الدراسة، بحيث سنتعرف من خلاله على أشكال تأثير

[1] حسن عبد الله العايد، انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية، (الأردن: عمان، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2009)، ص ص (319-320).

العوامل الخارجية في عملية الإصلاح السياسي. إذ سنتناول في هذا المبحث ثلاث مطالب تشكل بدورها ثلاث أشكال لتأثير العوامل الخارجية وهي: الضغوط الدولية، المشروطية السياسية، وأخيرا تأثير التجارب الديمقراطية الناجحة.

إن ما شهده العالم من تحولات –كنا قد تطرقنا إليها سابقا– وفي ظل الثورة التقنية الهائلة لوسائل الاتصال التي عملت على تقليص المسافات بين الدول وجعلت العالم بمثابة قرية صغيرة، هذا ما أدى إلى تقارب واحتكاك الوحدات السياسية الدولية فيما بينها، ومن تم فهي تأثر وتتأثر ببعضها البعض. ومن هذا المنطلق فإن الدعوة إلى الإصلاح السياسي لم تعد تقتصر فقط على الفواعل الداخلية، فإلى جانب هذه الأخيرة هناك تأثير العوامل الخارجية. وفي هذا الإطار يقول "عبد الإله بلقزيز": "إلا أننا لا نستطيع أن ننفي أن ذلك الضغط الداخلي لم يُؤت ثماره إلا بسبب توافر سندان خارجي لمطرقته، وليس ذلك السندان سوى الظرفية العالمية الجديدة التي نشأت منذ انطلاق برنامج البيرسترويكا السوفيتي، وما كان له من تداعيات على الصعيد الكوني، ليفرض على السلطة العربية الإفراج عن الحد الأدنى من المطالب الديمقراطية..."[1].

ويضيف الأستاذ "محمد عابد الجابري" قائلا: "...ونقطة الحرج في عملية التحول هذه هي أنها تتم بوتيرة سريعة وعلى مدى واسع جداً، ذلك لأن دوافع "الانتقال" وبواعثه ليست نابعة فقط إن لم نقل أبداً من جوف المجتمع بفعل تطور داخلي كما حدث في أوروبا الحديثة، بل إنه انتقال أو تحول يتم تحت ضغط حضارة عالمية اكتسحت العالم، بمنجزاتها وإغراءاتها وآلياتها، ففرضت نفسها كحضارة للعصر كله، كتتويج للمراحل السابقة من التاريخ البشري"[2].

وبعدما أوضحنا دور وأهمية العوامل الخارجية في عملية الإصلاح السياسي، فالآن سنوضح أشكال تأثير العوامل الخارجية في هذه العملية في المطالب التالية:

المطلب الأول: الضغوط الدولية

إذا كانت الضغوط الدولية في السابق محصورة فقط في ممارسة الضغط على الدول في إطار اللعبة السياسية التقليدية ونعني هنا استخدام القضايا الداخلية للدول كأوراق ابتزاز عليها، بحيث كانت الحكومات في وضع أفضل من خلال التعامل معها والعمل على احتوائها من خلال الدخول في ترتيبات مشتركة مع الدول الممارسة للضغط في إطار السياسة الخارجية، دون اللجوء إلى

---

[1] عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص ص(140-141).

[2] محمد عابد الجابري، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، في: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط2، (لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2002)، ص 196.

إحداث تعديلات داخلية تتعلق بتعديل في السلطة وطريقة ممارستها. في حين أن التحولات الدولية الجديدة على تنوعها، ولا مركزية السلطة فيها، عملت على محاصرة الحكومات لصالح الفواعل الداخلية المطالبة بالإصلاح من ناشطين ومؤسسات المجتمع المدني. وباعتبار أن الضغط السياسي المباشر لا لا يمكن التعويل عليه في ضمان استمرارية مسار الإصلاح السياسي، فإن المكونات الجديدة للمجتمع الدولي تُعد إضافة مهمة لتقوية الطرف الداخلي في علاقته مع السلطة، وإن كان تأثير هذه الأخيرة يمتاز بالبطئ كما هو حال الضغوط المباشرة، إلا أن الطابع الاستمراري للفواعل التي تمارس الضغط غير المباشر يعتبر ضرورة لتسريع عملية الإصلاح السياسي[1]. ويمكن تحديد الجهات الممارسة للضغط الدولي المباشر وغير المباشر في:

1- مسار هلسنكي أو مايسمى (Helsinki Final Act):

برز مسار هلسنكي بعد مصادقة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وكل الدول الأوروبية ماعدا ألبانيا، على إعلان يتضمن مجموعة من المعايير والقواعد التي تنظم السلوك الدولي خلال تلك الفترة أي فترة السبعينيات- وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدة لقاءات عقدت بعد هذه الفترة-، ولا يمكن اعتبار هذا المسار بمثابة معاهدة دولية فهو لا يتعدى أن يكون مجرد اتفاق سياسي يهدف إلى إنهاء الصراع "شرق-غرب" من خلال دعم الإصلاح الديمقراطي والأيديولوجي باعتباره وسيلة اتصال بين الدول التي تتميز علاقاتها بتوتر حاد، وتضمن مسار هلسنكي ثلاث سلات: السياسة والأمن، الاقتصاد والمالية، وأخيرا السلة الثقافية والإنسانية[2].

وفي إطار ارتباط مسار هلسنكي بالإصلاح الديمقراطي وضمان حقوق الإنسان، نجد أن هذا المسار ارتكز على ثلاث عناصر أساسية: أولا: أن هذه العملية تبنت المؤتمرات الأولية وما تلاها من المواثيق الدولية التي تضفي الشرعية الدولية على حقوق الإنسان وحرياته، وضمان الرقابة الدولية لهذه الحقوق في مختلف الدول. ثانيا: أعطى مسار هلسنكي للولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية فرصة الضغط على الاتحاد السوفيتي، وأوروبا الشرقية للالتزام بمواثيق هلسنكي، وجذب الانتباه لأية مخالفة لهذه المواثيق والمطالبة بتصحيحها. ثالثا: تضمنت عملية هلسنكي إنشاء لجان أو مجموعات مراقبة داخل الدول لمراقبة تنفيذ مبادئ هلسنكي[3].

---

[1] صالح بن محمد الخثلان، "السياق الدولي للإصلاح السياسي في الوطن العربي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، (العدد 19، صيف 2008)، ص ص(129-130).

[2] صالح زياني، "السياسة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني الطموح"، المجلة الجزائرية السياسيات العامة، (العدد 01، سبتمبر 2011)، ص 81

[3] صامويل هانتجتون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب،

2- دور الولايات المتحدة الأمريكية:

في البداية، تجدر الإشارة إلى أن الاهتمام الأمريكي بقضية التطور الديمقراطي في الوطن العربي يعتبر اتجاها جديدا في السياسة الأمريكية، بحيث لم تكن هذه القضية بمثابة المحدد في العلاقات الأمريكية-العربية، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تتجاهل هذا الأمر في علاقتها بالدول العربية، بل تعدى الأمر ذلك لتعمل الولايات المتحدة الأمريكية على دعم نُظم الحكم العربية ما حافظت هذه الأخيرة على مصالحها. وكان هذا الدعم الأمريكي للأنظمة العربية يتوقف على نقاط ثلاث حددها الدبلوماسي الأمريكي "مارتي إنديك" وهي[1]:

أولا: كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتخوف أن تؤدي الديمقراطيات العربية إلى تولي الإسلاميين الحكم وهو ما يحمل أو تتصور الولايات المتحدة الأمريكية أنه يحمل خطرا جسيما على تأمين مصالحها الحيوية في المنطقة.

ثانيا: حتى مطلع التسعينيات كان اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية منصبا على مواجهة الشيوعية والحيلولة دون اكتسابها أراضي جديدة، وكان لهذا الاهتمام انعكاساته السلبية على اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بدعم الديمقراطية في العالم، خاصة وأن بعض هذه الدول ساندتها في محاصرة المد الشيوعي، وكانت دولا غير ديمقراطية.

ثالثا: كان من المفيد للولايات المتحدة الأمريكية أن تتعامل تعاملا سلبيا مع نظم حكم غير ديمقراطية، يتحكم فيها شخص واحد، بحكم أن هذا الشخص غير مقيد على عكس الحال في النظم الديمقراطية التي يكون فيها الحاكم عاجزا عن اتخاذ قرارات منفردة، ويتعين عليه الرجوع إلى ممثلي الشعب المنتخبين بطريقة أو بأخرى.

وهذا ما ذهب إليه أيضا الأستاذ "مالكي توفيق" في قوله: "موقف قوى الهيمنة الدولية أثناء الحرب الباردة في تفعيل التعامل مع الدكتاتوريين، فالحكومات الديمقراطية المنتخبة تحكمها مصالح الشعوب، ويعصمُها ناخبوها عن التبعية العمياء"[2].

وبعدما رأينا كيف كانت السياسة الأمريكية تدعم الحكومات الدكتاتورية للحفاظ على مصالحها. نجد أن أحداث 11سبتمبر2001 غيرت من هذه الرؤية الأمريكية تجاه قضية الإصلاح الديمقراطي

(القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993)، ص ص(156_157)

[1] أحمد منيسي، مرجع سابق، ص ص(24-25).

[2] توفيق مالكي، "دور الحكم الديمقراطي الصالح في تعزيز التنمية وحماية حقوق الإنسان"، مداخلة ألقيت في: الملتقى الوطني الأول حول موضوع: "مؤشرات الحكم الراشد وتطبيقاتها"، (7/6 ابريل 2011)، ص 62.

في الوطن العربي خاصة وفي العالم عامة. هذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتبنى إستراتيجية شرق أوسطية جديدة تربط بين مهام الرد على التحدي الأمني الذي يشكله الإرهاب الإسلامي العالمي، ومهام إعادة بناء ورسم خريطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط، وهذا ما ترجمه مشروع الشرق الوسط الكبير على ضوء المفاهيم والأفكار التي عمل المحافظون الجدد على نشرها، والتي تجمع بين السياسات الهجومية لتأكيد الهيمنة الأمريكية، وبين تحويل الديمقراطية إلى غاية لإضفاء الشرعية على السيطرة الأمريكية من خلال تبيان أن هذه الدعوة الأمريكية للديمقراطية ماهي إلا من أجل المصلحة الإنسانية ككل وفي سبيل دعم استقرارها وتقدمها[1].

بدءا من منتصف 2002 وفي إطار فرض الولايات المتحدة الأمريكية لرؤيتها الإصلاحية في الشرق الأوسط باشرت بإطلاق العديد من المشاريع الإصلاحية، منها ما تعلق بالإصلاح السياسي ونشر الديمقراطية وأخرى من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع العمل على دمج بلدان الشرق الأوسط في منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومشاريع أخرى لتطوير التعليم والثقافة. وكان من أبرز هذه المبادرات، "مبادرة الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط: بناء الأمل للسنين القادمة" التي أطلقها "كولن باول" وزير الخارجية الأمريكي السابق في 12 ديسمبر2002، ولحقت هذه المبادرة سلسلة من المشاريع تحت عناوين مختلفة من بينها تمكين المرأة في الحياة السياسية، ودفع عجلة النمو الاقتصادي، وتحسين المعرفة وتوسيع آفاق الفرص السياسية. وجاءت كذلك مبادرة الرئيس "بوش الابن" في تأسيس منطقة تجارة حرة مع الشرق الأوسط خلال عشر سنوات في 9 ماي 2003. وفي النهاية ذهبت الولايات المتحدة الأمريكية إلى دمج معظم هذه المبادئ الإصلاحية في مشروع موحد أعلن عليه في فبراير2004 تمهيدا لمناقشته في قمة الثماني الكبرى(G8) في "سي أيلاند" في منتصف 2004[2]، وهو مشروع الشرق الوسط الكبير.

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في تجديد مطالبها وذلك بالضغط على الدول العربية والإسلامية من أجل سد المنافذ وتجفيف المنابع المادية للإرهاب، مع العمل على تغيير برامج التعليم وفق معايير توافق عليها الولايات المتحدة الأمريكية، مع العمل على الحد من سلطة المؤسسة الدينية، بالإضافة إلى تحقيق متابعة السياسة، وذلك عن طريق فرض إجراءات إصلاحية سياسية تؤدي إلى إفراز نخب سياسية جديدة تخاطب الولايات المتحدة الأمريكية بلغة مشتركة[3]. وفي إطار

---

[1] برهان غليون، مرجع سابق، ص30.

[2] محسن عوض، "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي والفعل الثوري(2001-2011)"، مجلة المستقبل العربي، (العدد 388، جوان 2011)، ص 56.

[3] عبد الإله بلقزيز، "الإصلاح السياسي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، (العدد304، جوان 2004)،

دعمها للإصلاح الديمقراطي، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على دعم إجراء انتخابات حرة مع تدريب النساء على القيادة، وتشجيع الإصلاح القانوني والقضائي وتطوير وسائل الإعلام، مع دعم قيم المساءلة وتعزيز الجهود المتعلقة بالشفافية ومكافحة الفساد، وتدعيم المجتمع المدني[1].

3- الضغوط الدولية في إطار منظمة الأمم المتحدة:

تتمثل ضغوط الأمم المتحدة في تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، في تفعيل دور المنظمة المتزايد من خلال تركيز أمنائها العامين على قضايا انتهاكات حقوق الإنسان وتراجع قيم الديمقراطية، وذلك بالعمل على زيادة نفقات المنظمة في هذه المجالات، مع التزامها بالإشراف على تنظيم الانتخابات والسهر على إجرائها في الكثير من الدول. مع الإبقاء على احتمال التدخل العسكري لوقف هذه الانتهاكات. وفي هذا الإطار تعاقبت تصريحات الأمناء العامين للأمم المتحدة بشأن احترام حقوق الإنسان. ومن بينها تصريح الأمين العام الأسبق "بيريزدي كويلار" في1991 الذي أكد فيه على أن سيادة الدولة لا يمكن اعتبارها حاجزا واقيا ترتكب من ورائه انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وأن الاهتمام الدولي متزايد في إيجاد نظام عالمي لحقوق الإنسان، وأن كل محاولة للوقوف ضد هذا التزايد أو التحول ستكون غير حكيمة من الناحية السياسية، ولا يمكن الدفاع عنها أخلاقيا. ويضيف قائلا: " ومن رأيي أن حماية حقوق الإنسان، أخذت الآن تشكل إحدى الدعامات الأساسية لقنطرة السلم، كما أنني على اقتناع بأن هذه الحماية تقتضي في الوقت الحاضر ممارسة التأثير والضغط، بشكل متضافر على الصعيد الدولي عن طريق المناشدة أو العقاب أو الاحتجاج أو الإدانة، وكحل أخير إقامة وجود منظم للأمم المتحدة بأكثر مما كان يعتبر حاجزا بموجب القانون التقليدي"[2].

أكد الأمين العام الأسبق الدكتور "بطرس بطرس غالي" في تقريره السنوي لعام 1992، والذي تضمن خطة الأمم المتحدة للسلام، على ضرورة احترام حقوق الإنسان ومراعاتها ومما جاء في تقريره: "وليس بوسع الأمم المتحدة أن تقف مكتوفة الأيدي أو بلا مبالاة في وجه ما تزخر به أنباء وسائل الإعلام اليوم من تصرفات وحشية، وسوف تعتمد ثقة منظمتنا ككل في الأجل الطويل من نجاح استجابتنا لهذا التحدي، وإنني اقترح أن نستطلع السُبل الكفيلة بتخويل الأمين العام وهيئات

ص 86.

[1] محسن عوض، مرجع سابق، ص ص(56-57).

[2] محمد بومدين، "الآثار الايجابية والسلبية للعولمة على حقوق الإنسان"، مجلة الحقيقة، (العدد الأول، أكتوبر 2002)، ص ص(30-31).

الأمم المتحدة ذات الخبرة في مجال حقوق الإنسان صلاحية عرض انتهاكات حقوق الإنسان على مجلس الأمن، مع التأكيد باتخاذ توصيات بصددها"[1].

كما نجد أيضا أن الأمم المتحدة تقوم بدور آخر، يتمثل في تنظيم الانتخابات والإشراف عليها والتأكد من صحتها، وما تجسده هذه العملية من تأكيد للحقوق والحريات السياسية والمساواة وتكافؤ الفرص بين المترشحين واحترام إرادة الناخبين وتكريس شرعية وسيادة القانون[2]. وهذا ما يسميه "غويلو" بالموجة الثانية من عمليات الأمم المتحدة المؤيدة للديمقراطية، بالاعتماد على إجراءات واسعة النطاق لبناء السلام ترتكز على اهتمام جديد بحقوق الإنسان. فبالإضافة إلى تنظيم الانتخابات والإشراف عليها تعمل الأمم المتحدة على مساعدة الدول في وضع مسودة دستور، إذ لا يقتصر هذا الأمر على تقديم المساعدة الفنية فقط، بل يتعداه في حالات كثيرة بحيث تفرض الأمم المتحدة معايير قانونية وقيما سياسية غربية على الدول غير الغربية، وعلى سبيل المثال نجد أن الجزء الأول من الدستور الناميبي الصادر عام 1982 كان بموجب قرار مجلس الأمن رقم 435 الصادر في 1978. وهذا ما يسميه "غويلو" بالهندسة الدستورية[3].

وفي إطار استعمال الأمم المتحدة للقوة العسكرية لدعم الديمقراطية، فنجد أن مجلس الأمن اصدر قراره رقم 970، الذي يجيز فيه استعمال التدخل العسكري في هاييتي، وهذه المرة الأولى التي يقضي فيها المجلس باستعمال القوة من أجل إعادة نظام منتخب ديمقراطيا، وهي بدورها من المهمات الجديدة التي أصبح يُباشرها المجلس بعد اعتباره للوضعية في هاييتي شكلا من أشكال تهديد السلم والأمن الدوليين[4].

4- الضغوط الدولية في إطار منظمات المجتمع المدني العالمي:

ظهر مفهوم المجتمع المدني العالمي في التسعينيات من القرن العشرين، ليشير إلى مجموعة من المنظمات غير الحكومية والحركات والجمعيات، التي لم يعد نشاطها يقتصر على تقديم الخدمات وتبني القضايا العامة على المستوى المحلي، بل أصبحت هذه المنظمات تنشط على المستوى

---

[1] مراد بن صغير، "أهداف العولمة وأثرها على حقوق الإنسان والسلام العالمي"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، (العدد 05، جويلية 2011)، ص ص(42-43).

[2] المرجع سابق، ص44.

[3] فيلب. تش. أ. غويلو، مرجع سابق، ص ص(286-287).

[4] إدريس لكريني، "التدخل في الممارسات الدولية: بين الحظر القانوني والواقع الدولي المتغير"، مرجع سابق، ص66.

العالمي، وتهتم بقضايا عالمية[1]. إذ أن تمدد المجتمع المدني العالمي، قد شكل نوعا من الضغط النسبي على النظم السياسية التسلطية في المنطقة العربية وغيرها من مناطق العالم، وذلك من خلال ما تنشره هذه المنظمات من تقارير، وما تشنه من حملات ضد انتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها هذه النظم. وبغض النظر عن أساليب تعامل النظم العربية مع تقارير وأنشطة هذه المنظمات إلا أن هذه النُظم لم تعد قادرة على تجاهل دورها المتنامي، كما كانت تفعل في السابق، الأمر الذي دفع بعضها إلى إيجاد خطوات ولو جزئية من أجل تحسين سجل حقوق الإنسان فيها[2].

وتجدر الإشارة أيضا، إلى أن دور هذه المنظمات الدولية غير الحكومية لم يعُد يقتصر فقط على توجيه النقد ورسائل الاحتجاج للحكومات على ما يحدث من تجاوزات بحق مواطنيها، بل تجاوزه إلى حد التواصل مع المنظمات المحلية والانفتاح عليها، ولكن بشكل لا يتسبب في ملاحقتها، ومن بين ما تقدمه هذه الشبكات الدولية للمنظمات المحلية ويساهم في تفعيل الحراك السياسي، القيام ببرامج التوعية وورش التدريب وتطوير المهارات والدعم التقني لتأسيس مواقع على الشبكة العنكبوتية. وبفضل تطور تقنية الاتصالات تستطيع هذه المنظمات الدولية تقديم ورش عمل للناشطين المحليين دون مغادرة مكان إقامتهم، وذلك من خلال التدريب عبر شبكة الانترنيت(Online Training)[3].

ومما سبق يتضح، أن منظمات المجتمع المدني العالمي، لها دور مزدوج في إطار تفعيل الحراك السياسي الديمقراطي، إما من خلال الضغط المباشر من خلال تقديم رسائل النقد والاحتجاج للحكومات بغية تحسين أوضاع حقوق الإنسان بما في ذلك الحقوق السياسية، أو من خلال الضغط غير المباشر وذلك من خلال تكوين ودعم المؤسسات والمنظمات المحلية ذات النشاط السياسي المعارض.

5- الضغوط الإعلامية:

إن من أهم آثار الثورة المعلوماتية كسر احتكار الدولة للمعلومة، سواء من حيث صناعتها أو نشرها، حيث وفرت التقنيات الجديدة مساحة كبيرة للأفراد أو التنظيمات للمساهمة في صناعة المعلومات وبثها، ولم يعد هؤلاء مجرد متلقين سلبيين للمعلومات التي تنشرها وتروج لها وسائل الإعلام الرسمية. هذا التطور التقني أدى إلى نمو الوعي السياسي الذي يُعد من أهم شروط التحرك

[1] صالح بن محمد الخثلان، مرجع سابق، ص 134.

[2] إبراهيم توفيق حسنين، "العوامل الخارجية وتأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، (العدد 349، مارس 2008)، ص21.

[3] صالح بن محمد الخثلان، مرجع سابق، ص 136.

الشعبي للضغط باتجاه الإصلاح الديمقراطي[1]. إذ أن توفير مصادر مستقلة للمعلومات وكسر احتكار النظم الحاكمة لها، وهو ما كان يشكل إحدى الدعامات الأساسية لتكريس طابعها السلطوي وإخفاء، ممارساتها الاستبدادية، فهذا المصدر المستقل للمعلومات أصبح يشكل نقطة حرج للأنظمة التسلطية، ويكشف عن ممارساتها اللامشروعة مما جعلها محط أنظار العالم مما يدفعها إلى مباشرة إصلاحات سياسية حتى ولو كانت شكلية[2].

بالإضافة إلى استفادة منظمات المجتمع المدني من التقنيات المعلوماتية الجديدة لزيادة تواجدها ولتحقيق مقاصدها ومنافسة السلطات الرسمية في تشكيل وبلورة الرأي العام وتوجيهه. هذا التطور التقني الهائل تم توظيفه أيضا من الفواعل غير الحكومية أفرادا كانوا أو جماعات في كسر احتكار السلطات لثلاثة مجالات في غاية الأهمية للحراك السياسي وهي: التوعية والتواصل والتعبئة[3].

المطلب الثاني: المشروطية السياسية

مع انهيار الاتحاد السوفيتي وزوال الحرب الباردة، فإن هذه التحولات الدولية الجديدة قسمت العالم إلى قسمين: شمال وجنوب. بحيث أصبحت دول الجنوب في حاجة ماسة إلى المساعدات الاقتصادية والقروض المالية من دول الشمال، وذلك من أجل تحقيق قدر من التنمية ولو كان قليل. وفي ظل هذه الحاجة أضحت دول الشمال تشترط مقابل الحصول على هذه المساعدات التزام دول الجنوب ببعض المعايير الغربية، والتي يأتي في مقدمتها احترام حقوق الإنسان وتطبيق النظام الديمقراطي[4]. وهذا ما يطلق عليه بالمشروطية السياسية.

وقبل التطرق إلى الجهات الدولية الممارسة للمشروطية السياسية في إطار علاقاتها الخارجية، فتجدر الإشارة إلى أن ظهور فكرة المشروطية كظاهرة جديدة في العلاقات الدولية كان في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين، بحيث ظهر ما يطلق عليه اسم "الجيل الأول من المشروطية"، الذي ركز إلى حد بعيد على قضايا الإصلاح الاقتصادي، بحيث كانت دول العالم الثالث تعاني من أزمات اقتصادية حادة في ذلك الوقت. وكان من المحاور الأساسية في الجيل الأول من المشروطية هو دفع الدول باتجاه تبني برامج التكييف الهيكلي كشرط مسبق لتلقي المساعدات من المؤسسات المالية العالمية. وبما أن هذه الرؤية كانت تهدف إلى فرض النمط الغربي للتنمية، هذا ما جعلها بشكل ضمني تحمل أهدافا سياسية. ومع بداية التسعينيات ظهر "الجيل

---

[1] المرجع السابق، ص 137.

[2] إبراهيم توفيق حسنين، مرجع سابق، ص22. (بتصرف).

[3] صالح بن محمد الخثلان، مرجع سابق، ص 137.

[4] محمد بومدين، مرجع سابق، ص31.

الثاني من المشروطية"، حيث بدأت الدول المانحة الأوروبية والأمريكية المتحكمة في المؤسسات المالية العالمية بممارسة الضغوط على الدول الإفريقية لإقامة نظام ديمقراطي مدني يستمد شرعيته من إجراء انتخابات تعددية تنافسية. وكانت وسائل هذه الجهات في فرض شروطها السياسية، من خلال تهديدها بإيقاف المعونات والتسهيلات المالية أو إيقافها على الدول التي لا تتبع النهج الديمقراطي، وذلك لإجبارها على الدخول في المنظومة الغربية لحقوق الإنسان والديمقراطية، وهو ما أصبح يعرف بالمشروطية السياسية Political Conditionality[1].

وفي ظل حاجة دول الجنوب إلى المساعدات، وفي ظل الضغوط الدولية المُمَارَسَة عليها، وجدت هذه الدول نفسها مجبرة على التقيد بهذه الشروط لتستفيد أو تتحصل على المساعدات المالية، وفي هذا الإطار يقول "مفيد شهاب": " طالما أنه يكاد يكون من حق بعض الدول أن تطلب مساعدات اقتصادية وقروضا، وأن تطلب إعادة صياغة وهيكلة المواثيق الاقتصادية الدولية والسماح لها بحيازة تكنولوجيا أكثر تطورا، فإن من حق دول أخرى أن تتحدث عن مدى التزام تلك الدول ببعض القواعد الدولية العامة بخصوص الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحسن الجوار، وحل المشكلات بالطرق السلمية، وهكذا ففكرة الحق تقابلها فكرة الالتزام، وعموما، فإن الدول المانحة للسلاح والمساعدات التكنولوجية، قد ربطت تعاملاتها في تلك الأمور بمبادئ أساسية خاصة بسلوك الدول المتلقية لتلك الأسلحة والمساعدات. وعلينا أن نقبل ذلك كواقع جديد، إلا إذا قررنا الاستغناء عن السلاح والتكنولوجيا والمساعدات"[2].

1- المشروطية السياسية في السياسية الخارجية الأوروبية:

يعتبر الاتحاد الأوروبي من القوى الدولية الفاعلة في المجتمع الدولي، والتي لها أهداف إستراتيجية واسعة تسعى إلى تحقيقها، ومن بين هذه الأهداف دعوة الاتحاد الأوروبي إلى ضرورة تعزيز الحكم الراشد في بلدان العالم الثالث، وذلك من خلال نشره للقيم والمبادئ والمعايير التي يؤمن بها والتي تتمثل أساسا في ضمان احترام حقوق الإنسان وحرياته ونشر الديمقراطية، بالإضافة إلى تنمية الموارد البشرية. بحيث يستعمل الاتحاد الأوروبي في علاقاته الخارجية مجموعة من الأدوات التي تخدم سياسته الخارجية في إطار تعزيز الحكم الراشد، وذلك من خلال

---

[1] خديجة بوريب، "دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في تفعيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية والرشادة، (قسنطينة، جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية،(2010-2011)،)، ص50.

[2] محمد بومدين، مرجع سابق، ص ص(31-32).

الحوار السياسي، أو ما يمكن تسميته بالمشروطية الايجابية في تقديم المساعدات، بحيث تركز هذه السياسة الأوروبية من خلال وسائلها على تعزيز مؤسسات الدولة لزيادة إنتاجيتها وتأكيد شرعيتها[1].

ويستعمل الاتحاد الأوروبي المشروطية الواضحة، والتي اتبعها مع الدول الأوروبية المرشحة لعضويته خاصة، فإذا كانت معاهدة روما في 1957 لم تحدد شروطا سياسية لعضوية السوق الأوروبية المشتركة آنذاك، فإن تقرير" بيرك بلاك" لعام 1962 حدد إمكانية العضوية في المجموعة الأوروبية فقط للدول التي تضمن الممارسة الديمقراطية وتضمن أيضا الحقوق والحريات الإنسانية. بحيث أدت هذه المشروطية الواضحة إلى دفع العديد من الدول الأوروبية إلى تحقيق عملية التحول الديمقراطي مثل اليونان وإسبانيا والبرتغال، ثم انتقلت هذه الموجة إلى دول أوروبا الشرقية في ما بعد. ففي اليونان فنجد أن السوق الأوروبية أوقفت مفاوضات انضمام اليونان إليها على إثر انقلاب 1967، وكان إلغاء اتفاق الشراكة حاسما في دفع نحو الانتقال الديمقراطي في 1973. والأمر ينطبق كذلك على إسبانيا[2].

ونجد أن الاتحاد الأوروبي يستعمل المشروطية السياسية في إطار علاقات الشراكة بينه وبين مجموعة دول إفريقيا والكراييب والمحيط الأطلسي، هذه العلاقات حكمتها اتفاقيات "لومي" للأعوام التالية: 1975، 1980، 1985، 1989. إلا أن هذه الاتفاقيات لم تتضمن شروطا مسبقة، غير أن تدهور حقوق الإنسان وتباطؤ عملية الإصلاح الديمقراطي في بعض الدول المستفيدة من المساعدات، دفع بالبرلمان الأوروبي بممارسة الضغط على الحكومات الأوروبية من أجل اشتراط ضمان حقوق الإنسان وتبني النظام الديمقراطي لتقديم هذه المساعدات. وجاءت اتفاقية "لومي" لعام 1985 كأول خطوة حتى ولو كانت محتشمة، بحيث أشارت المادة الرابعة منها إلى مبدأ الكرامة الإنسانية مع بعض التفضيلات المرتبطة به في ملحق الاتفاقية[3].

والملاحظ أن بعد زوال الاتحاد السوفيتي، وما ترتب عليه من انقطاع بعض مصادر التمويل للدول المستفيدة من المساعدات، ومع توقيع اتفاقية "ماستريخت" عام 1992 وما انجر عنها من تعديلات داخلية في الاتحاد الأوروبي، ونظرا للسببين السابقين أضحى تقديم المساعدات المالية متوقفا على ضرورة تكريس الديمقراطية كنظام للحكم، وبناء دولة القانون، بالإضافة إلى احترام حقوق الإنسان وضمان حرياته الأساسية، وهذا ما أشارت إليه المادة 177 من اتفاقية "ماستريخت".

---

[1] خديجة بوريب، مرجع سابق، ص ص(50-51).

[2] كمال مجاهدي، مرجع سابق، ص13.

[3] محمد بوسلطان، نصر الدين بوسماحة، "المساعدات الإنسانية حقوق معتوقة"، مجلة الراشدية، (السنة الأولى، العدد 02، جوان 2010)، ص ص(12-13).

كما أشارت المادة الـ
حول حقوق الإنسان،
حقوقه". كما عمل الإ
الإنسان، بتعديل اتفاقية
الديمقراطية، ودولة الـ
مدى احترامها لهذه ا
لأنظمتها السياسية[1].

2- دور المؤسسات الـ

تلعب المؤسسات
والتعميرً، دوراً مهما ف
القروض المالية
زادت
على الدول العربيه -
العامة وحقوق الإنسان

ترجع السبب الرئيس للبؤس إلى أزمة الحكم[1]. ومن هنا ظهرت المشروطية السياسية في إطار المؤسسات المالية العالمية.

3- المشروطية السياسية ومتطلبات الانضمام إلى المؤسسات الدولية:

في البداية تجدر الإشارة إلى أن التقيد بمبادئ الديمقراطية أصبح من المطالب الدولية التي تبنتها العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، كهيئة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي، بحيث عملت هذه المنظمات على جعل المبادئ الديمقراطية من بين أهم المرتكزات التي تقوم عليها وتعمل على نشرها. ومنه فإن الدول تكون ملزمة بالتقيد بهذه المبادئ واحترامها بحكم عضويتها في البعض من تلك المنظمات[2]. كما نجد أيضا أن بعض المنظمات الدولية تشترط للانضمام إليها قيام الدول بإصلاحات على كافة المستويات وعلى رأسها تبني النظام الديمقراطي وضمان احترام حقوق الإنسان. وفي هذا السياق نقدم مثال العربية السعودية في إطار مفاوضاتها التي دامت لأكثر من عقد من الزمن للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بحيث جاء تصريح وزير العدل السعودي ليؤكد على أن مفاوضات السعودية للانضمام إلى (OMC) ساهمت إلى حد كبير في تطوير القضاء في السعودية، وكان لها الدور البارز في صدور بعض الأنظمة العدلية الجديدة.

كما نجد أيضا أن عضوية السعودية في اتحاد البرلمانات الدولي الذي يؤكد باستمرار على ضرورة إشراك المرأة، واشترط على مجلس الشورى السعودي ذلك للسماح له بحضور اجتماع الاتحاد، مما دفع المجلس إلى التعامل مع هذا الشرط من خلال مرافقة النساء للوفد السعودي للمشاركة في الاجتماعات بصفة مستشارات[3].

المطلب الثالث: تأثير التجارب الناجحة (Democratisation Effect)

يرى "صامويل هندكتون" أن من الأسباب التي ساعدت على قيام الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في العالم، وهو ما يمكن تسميته ب "تأثير العرض العملي"، أو "الانتشار"، أو "المحاكاة"،

---

[1] خالد بن عطا الله، "متغير الأزمة والتحولات السياسية في إفريقيا(كينيا والنيجر وجنوب إفريقيا نماذجاً)"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: نظم سياسية مقارنة، (جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية(2005-2006)، ص ص(120-121).

[2] نصر الدين بوسماحة، مرجع سابق، ص23.

[3] صالح بن محمد الخثلان، مرجع سابق، ص 139.

أو "كرات الثلج"، أو ما يطلق عليه ب "لعبة الدومينو"[1]. فالعدوى الديمقراطية معناها أن التجارب السياسية الديمقراطية لبعض الدول تشكل نماذج لتجارب أخرى لاحقة، خاصة إذا كانت هذه الدول تتقاسم نفس المنطقة الجغرافية، إذ يعتبر الكثير من الباحثين في مجال التحولات الديمقراطية أن عامل الجوار الجغرافي هو بمثابة العامل الأساسي والمؤثر في تحفيز أو منع عملية الدمقرطة، ويذهبون في الوقت ذاته إلى شرح سبب حدوث الموجة الديمقراطية الثالثة في شكل موجات إقليمية متتابعة بدأت بثورة "القرنفل" في البرتغال عام 1974. وهي الثورة التي شكلت نموذجا لدولتين من دول أوروبا الجنوبية: إسبانيا واليونان، ثم انتقلت إلى أمريكا اللاتينية، فأوروبا الشرقية قبل أن تحط الرحال في إفريقيا جنوب الصحراء[2].

ولشرح هذه الفكرة ولتقريب الفهم، وضع "صامويل هندكتون" المثال التالي: إذ يفترض "هندكتون" أن العالم يتكون من ست دول مرقمة من 1 إلى 6، ويفترض أيضا حدوث حدث مماثل كالتحول الديمقراطي(X) في كل دولة منها في فترة زمنية قصيرة نسبيا، ويفترض أن هذه التحولات الستة لها سبب واحد (A1) يقع بمعزل عن الأحداث الجارية في أية دولة من الدول الست.وقد يكون السبب مثلا قيام قوة عظمى جديدة، أو تغير في توزيع القوة في العالم. وقد يكون من الأسباب الهامة لحدوث(X) في دولة واحدة هو حدوث (X) في دولة أخرى. بحيث يتم تناقل الأخبار عن الأحداث السياسية في العالم في وقت واحد تقريبا وبالتالي فان حدوث(X) في دولة ما يمكن أن يطلق شرارة حدث مماثل في الوقت نفسه تقريبا في دولة أخرى[3]. وهنا نشير إلى ثورات الربيع العربي كأحسن مثال لتأكيد هذه الفكرة، بحيث أن شرارة التحول انطلقت من تونس لتنتقل إلى مصر، لتعُم جُل الدول العربية، وسبب هذه الانتفاضات الشعبية واحد وهو تسلط الأنظمة السياسية العربية.

والشكل التالي يشرح الفكرة السابقة:[4]

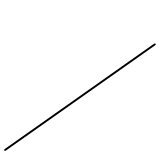

[1] صامويل هندكتون، مرجع سابق، ص 168.

[2] كمال مجاهدي، "الترويج الدولي للديمقراطية في المجال العربي: حدوده وتناقضاته"، مجلة المستقبل العربي، (العدد 390، أوت 2011)، ص09.

[3] صامويل هندكتون، مرجع سابق، ص ص (90-93).

[4] صامويل هندكتون، مرجع سابق، ص 93.

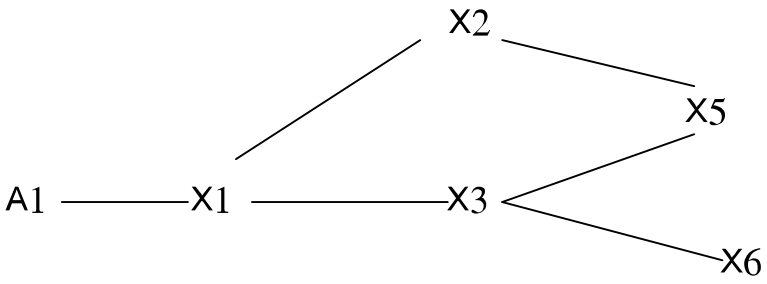

ويضع "هندكتون" ثلاث افتراضات أساسية يمكن من خلالها تفسير كيفية تأثير "ظاهرة العرض العملي" في عملية التحول الديمقراطي وهي:

– الفرضية الأولى: مفادها أن تأثير نجاح عملية التحول الديمقراطي في الدولة(أ) بينت للقادة والجماعات في الدولة(ب) قدرة القادة والجماعات في الدولة(أ) على وضع حد للنظام الشمولي وإقامة بديل له ديمقراطي، وبالتالي شجعت هذه العملية القادة والجماعات في الدولة(ب) على محاولة محاكاة القادة والجماعات في الدولة(أ).

– الفرضية الثانية: أوضحت ظاهرة "تأثير العرض العملي" تعلم الشعب في الدولة(ب) من الشعب في الدولة(أ) أساليب وتقنيات التحول الديمقراطي ومحاكاتها، وهو الأمر الذي قامت به الجماعات الكورية بمحاكاة واعية لمبدأ "سلطة الشعب" الذي وضع حداً لدكتاتورية "ماركوس" في الفيليبين. وفي بعض الأحيان يكون التشاور مباشرا بين اللذين يطمحون إلى إحداث التغيير الديمقراطي، ويكون التحول ناتجا عن عملية تعليمية واعية، كما حدث في المجر وإسبانيا.

– الفرضية الثالثة: تعلم أنصار التحول الديمقراطي من الأخطاء التي يجب تجنبها والمصاعب التي ينبغي التغلب عليها، فلقد تعلم أنصار التحول الديمقراطي في كل من إسبانيا والبرازيل من عاقبة الاضطرابات والصراع الاجتماعي الذي حدث في البرتغال بين عامي 1974 و 1975 والتي أدت إلى انقطاع عملية التحول الديمقراطي في البلد، وهذا ما ولد الاقتناع لدى زعماء الديمقراطية في إسبانيا والبرازيل بضرورة إحداث تغيير سياسي محسوب لتفادي عملية الانقطاع التي حدثت في البرتغال[1].

ويتضح لنا مما سبق، أن ظاهرة العدوى لها جانبان في التأثير على عملية التحول الديمقراطي في الدول المختلفة، فالجانب الأول هو جانب التشجيع أو الإقتداء بالتجارب الناجحة في الدول، فنجاح الديمقراطية في الدولة(أ) يشجع على إحداث التحول الديمقراطي في الدولة(ب). والجانب

[1] صامويل هندكتون، مرجع سابق، ص 169.

الثاني هو ما يمكن تسميته من جهتنا بالجانب التقييمي، بمعنى أن الدولة(ب) تقوم بتجنب السلبيات التي حدثت في عملية التحول الديمقراطي في الدولة(أ)، بحيث تعمل الدولة(ب) على تفادي مصاعب وأخطار التحول الديمقراطي في الدولة(أ).

وعن أهمية وجود التجارب الديمقراطية الناجحة، فيتضح جليا أن هذه التجارب الديمقراطية هي بمثابة المحفز المعنوي للتغيير، والدافع باتجاه الإصلاح والتخلي عن حالة التشاؤم والسلبية، كما تعمل أيضا على تحريك البيئات السياسية الراكدة. فنجاح التحول الديمقراطي في دولة ما، يدفع بايجابية الحراك الشعبي في دولة أخرى باتجاه الضغط من أجل الإصلاح. كما أن توسع مساحة التجارب الديمقراطية الناجحة يُضاعف من حالة الحرج التي يشعر بها القائمون على السلطة في الأنظمة التسلطية والشمولية. ولقد أكدت دراسات التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية على أهمية توفر البديل الناجح ليكون حافزا للقوى المحلية المطالبة بالتغيير. وعن المنطقة العربية، فنجد أن عملية الإصلاح في عدد من الدول العربية، وأجواء الحرية النسبية التي تحققت في بعض المجتمعات العربية بالمقارنة عما كانت عليه في السابق، بدأت تحفز الأفراد وتشجعهم على الانخراط في الحراك السياسي وإقناعهم بضرورة التغيير. ومنه فإن التجارب الديمقراطية الناجحة لها أثر معنوي مهم في دفع الحراك السياسي لدى الأفراد. ومن جانب آخر فإن عمليات الانفتاح السياسي والانتقال الديمقراطي التي شهدتها الكثير من دول العالم، أصبحت تشكل حرجاً للحكومات العربية حيث تدفع باتجاه التشكيك في شرعيتها القائمة، ومدى ملائمة الاستمرار على الأوضاع القائمة دون تغيير بشكل يبدو فيه النظام السياسي نشازاً[1]. بمعنى آخر يبدو النظام السياسي المتسلط أو الشمولي مختلفاً عن الأنظمة الديمقراطية القائمة، وهذا ما يوقع النظام في حالة لا يحسد عليها، ومنه يكون سبيل الإصلاح الديمقراطي السبيل الوحيد لإخراجه من هذه الحالة الحرجة .

ويمكن أيضا أن تأثر التجارب الديمقراطية الناجحة عن طريق عنصر التبعية، فنجد أن انهيار نظام الحزب الواحد في الاتحاد السوفيتي سابقا، وبقية بلدان شرق أوروبا، واتجاه هذه الدول نحو تبني أشكال من الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق، قد أفقد نظام الحزب الواحد شرعيته الإيديولوجية والسياسية في بلدان العالم الثالث، ومنها عدد من الدول العربية التي كانت قد أخذت بهذا النظام اقتداءً بتجربة الاتحاد السوفيتي، أما وقد انهارت هذه التجربة في دول الأصل(المحور)، فقد فقدت مبرر استمرارها في الدول التابعة(المحيط)[2].

---

[1] صالح بن محمد الخثلان، مرجع سابق، ص 141.

[2] إبراهيم توفيق حسنين، مرجع سابق، ص 21.

الفصل الثاني:

أثر التحولات الدولية والإقليمية على مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر

المبحث الأول: توقيف المسار الانتخابي سنة 1992 والمواقف الدولية من الجزائر

المبحث الثاني: المشروطية السياسية والضغوط الدولية على الجزائر في إطار مباشرة الإصلاحات السياسية

المبحث الثالث: ثورات الربيع العربي ومستقبل الإصلاحات السياسية في الجزائر

المبحث الأول: توقيف المسار الانتخابي سنة 1992 والمواقف الدولية من الجزائر

نتناول في هذا المبحث أُولى مراحل الديمقراطية في الجزائر وهي مرحلة الانفتاح الديمقراطي (1988-1992). كانت بداية إرهاصات هذا الانفتاح مع انتفاضة الشعب الجزائري في 05 أكتوبر 1988. هذه الأحداث دفعت بالنظام السياسي الجزائري إلى تبني إصلاحات ديمقراطية للخروج من الأزمة التي وقع فيها آنذاك. إذ سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم الظروف والأسباب التي أدت إلى التحول الديمقراطي في الجزائر. إضافة إلى رصد أهم مظاهر الانفتاح الديمقراطي التي جسدها أول دستور ديمقراطي للجزائر بعد الاستقلال وهو دستور 23 فبراير 1989.

التجربة الديمقراطية في الجزائر قُدر لها أن لا تُعمر طويلا، ليأتي تدخل الجيش سنة 1992 ليُوقف المسار الانتخابي مُعلناً عن إجهاض عملية التحول الديمقراطي في الجزائر. كان الهدف من التطرق إلى هذه الجزئية في الدراسة هو التعرف على طبيعة بعض المواقف الدولية الغربية منها والعربية والإسلامية من إيقاف المسار الانتخابي في الجزائر. إذ سنحاول تحليل المواقف الدولية للتعرف على طبيعتها مع ذكر مبررات كل جهة من الجهات تجاه تدخل الجيش في العملية السياسية في الجزائر سنة 1992. وبعد تحليل هذه المواقف نذهب لنرى إن كانت هذه المواقف ضد تدخل الجيش في الحياة السياسية، وأيدت العودة إلى الديمقراطية في الجزائر، أم أنها أيدت تدخل الجيش وبالتالي ساهمت هي الأخرى في إجهاض الديمقراطية في الجزائر. يأتي هذا المبحث في المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: الانفتاح الديمقراطي في الجزائر سنة 1989 وتوقيف المسار الانتخابي

أولاً: مرحلة الانفتاح الديمقراطي (1988/1992):

تعتبر هذه المرحلة أُولى مراحل التحول الديمقراطي في الجزائر. وعلى الرغم من قصر هذه المرحلة من الناحية الزمنية، إلا أنها تعتبر من أخصب المراحل السياسية في تاريخ الجزائر المستقلة. تميزت هذه المرحلة بتسارع الأحداث السياسية التي تزامنت مع بروز مظاهر جديدة إلى الواجهة والتي كانت المظاهرات والانتخابات من أهمها. هذه الديناميكية الكبيرة والسريعة في نفس الوقت، أدت بالنظام السياسي الجزائري آنذاك إلى إدخال تغيرات متفاوتة في طبيعته. هذا النظام الذي لطالما عمل على الحفاظ على استقراره لضمان بقائه[1].

تميز المحيط الداخلي الذي جرت فيه عملية التحول الديمقراطي في الجزائر بعدة سمات على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية[2]. فمن الناحية السياسية، نجد أن سيطرة حزب جبهة التحرير الوطني(FLN) على الحياة السياسية منذ الاستقلال مُعتمداً على الشرعية الثورية بحجَّة أن البلاد في حاجة ماسة لتكاتف الجهود لاستكمال معركة البناء الوطني[3]. إلا أنَّ سيطرة نظام الحزب الواحد أوصل حزب جبهة التحرير الوطني إلى طريق مسدود. وبدت بوادر الضعف على الدولة–الحزب التي بدأت تفقد سيطرتها شبه المطلقة على المجتمع الذي عبر عدة مرات عن رفضه وسخطه على النظام القائم بشكل مثير للانتباه. بحيث عرفت الكثير من مناطق الوطن حركات اجتماعية احتجاجية عنيفة. كانت هذه الاحتجاجات بمثابة تعبير صارخ عن وضعية الإقصاء والتهميش التي طالت شرائح واسعة من المجتمع. كما عبرت هذه الاحتجاجات عن حالة الظلم الاجتماعي الناتج عن نظام سياسي قائم على احتكار السلطة والامتيازات من قبل أقلية سلطوية متمركزة في أجهزة ومؤسسات الدولة (الجيش، الإدارة، والمؤسسات الاقتصادية). أقامت هذه الأقلية نظاما يعتمد على التوازن بين العديد من الزمر المتمركزة في السلطة. وعملت دائما للحفاظ على موقعها باعتماد عوامل كالجهوية والقطاعية والمحسوبية والرشوة كضمانات لاستمراريتها[4]. ويمكن تلخيص الأزمات السياسية التي وقع فيها النظام السياسي، في أزمتي: المشروعية وأزمة المشاركة السياسية.

---

[1] نعيمة طوبال، "واقع التحولات السياسية لجزائر التسعينيات"، مجلة دراسات اجتماعية، (العدد 03، جانفي 2010)، ص 124.

[2] العياشي عنصر، "التعددية السياسية في الجزائر: الواقع والآفاق"، ورقة مقدمة للندوة التي نظمتها جامعة آل البيت والمعهد الدبلوماسي الأردني حول: "الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية"، (المملكة الأردنية الهاشمية: 18–19 ماي 1999)، ص125.

[3] عيسى طيبي، "التعديلات الدستورية في الجزائر بين ظرفية الأزمات وواقع المتطلبات"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، (العدد 02، جوان 2011)، ص36.

[4] العياشي عنصر، مرجع سابق، ص21.

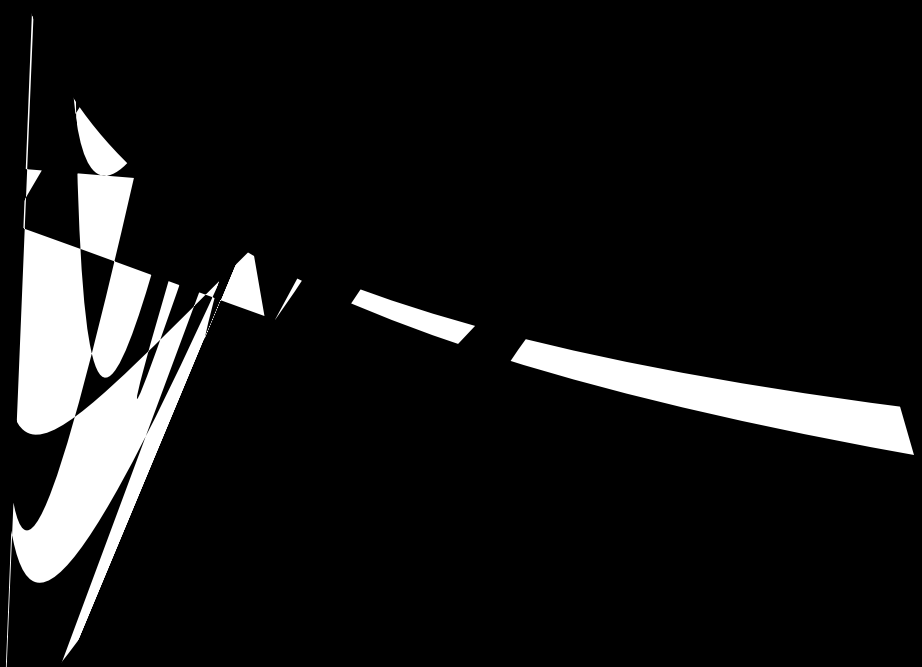

للحصول على الامتيازات في إطار ديمقراطية مظهرية تغذيها مزايدات ديماغوجية وعصبيات جهوية وفئوية". وقد رأى المؤتمر السادس لجبهة التحرير الوطني المُنعَقد في نوفمبر 1988 أن التعددية الحزبية في الظروف الراهنة تمثل خطراً على الوحدة الوطنية. واتضح هذا الأمر في اهتداء النخبة الحاكمة في الإصلاحات السياسية إلى ما يعرف بالإستراتيجية الجبهوية التي تقضي بتوسيع جبهة التحرير الوطني لتضم مختلف التيارات[1].

جاءت الإصلاحات السياسية التي وعد بها رئيس الجمهورية "الشاذلي بن جديد" مترجمة في أول دستور ديمقراطي للجزائر بعد الاستقلال، وهو دستور 23 فبراير 1989 الذي أقره الشعب بنسبة 92 %. أرسى الدستور الجديد عدداً من مبادئ الفكر الديمقراطي أبرزها ضرورة الاحتكام إلى صناديق الاقتراع للتداول على السلطة. كما حدد مهام الجيش باعتباره إحدى مؤسسات النظام المخصصة للدفاع الخارجي وتم تحييده سياسيا. كما أقر هذا الدستور نقل بعض سلطات الرئيس إلى رئيس الحكومة الذي بدوره مسؤول أمام المجلس الشعبي الوطني الذي يستطيع سحب الثقة منه. وفي إطار مباشرة الإصلاحات والمضي قدما فيها، صدرت عدة قوانين تؤكد الاتجاه الجديد للنخبة السياسية الجزائرية نحو الليبرالية السياسية والاقتصادية. وأبرز هذه القوانين قانون رقم 89/11 المؤرخ في 05جويلية 1989 المتعلق بإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي الذي أنهى احتكار حزب جبهة التحرير الوطني للسلطة، ويسمح بحرية إنشاء الأحزاب السياسية[2].

وفي آخر هذه الجزئية من الدراسة. رأينا أنه من الضروري الإشارة إلى ملاحظة في غاية الأهمية. مفادها أن هناك اختلاف كبير في الأوساط العلمية والأكاديمية حول دور العوامل الخارجية في دفع الجزائر إلى عملية الانفتاح الديمقراطي من عدمه. وفي هذا الإطار سنقدم رأيين لكل منهما حججه وكلاهما صحيح. فالرأي الأول هو رأي الأستاذ الدكتور "محمد بوسلطان" الذي يرى بأن عملية الانفتاح الديمقراطي في الجزائر لم تكن نتاج عوامل خارجية. مشيراً إلى أن هذا الانفتاح يعود إلى أحداث الربيع البربري وانتفاضة الشباب في 05 أكتوبر 1988. وكلا الحدثين كانا قبل سقوط جدار برلين في 09 نوفمبر 1989، الذي أعلن عن بداية انهيار القطب الشيوعي. ويشير الأستاذ أيضا إلى أن أحداث أكتوبر 1988 كانت بمثابة الضغط الداخلي على النظام لمباشرة عملية

---

[1] مصطفى بلعور، "حزب جبهة التحرير الوطني ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر"، مجلة الباحث، (العدد 04، 2006)، ص101.

[2] هناء عبيد، " أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر"، في: أحمد منيسي محرراً، أزمة التحول الديمقراطي في المغرب العربي، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004)، ص139. (بتصرف).

الانفتاح الديمقراطي. فمبادئ التداول السلمي على السلطة واحترام حقوق الإنسان وفتح الباب للمشاركة السياسية. كل هذه المبادئ اقترنت مع المصاعب الاقتصادية للجزائر آنذاك.[1]

أما الرأي الثاني فهو رأي "فرانسيسكو كافاتورة"(Francesco Cavatorta) الذي يقول: "أمل الرئيس "الشاذلي" و"الجيش" في أن المنافسة بين التعدديات الحزبية قد تؤدي إلى إضفاء الشرعية على المجال السياسي وإحياؤه. وهكذا يمكن فهم مداخل الديمقراطية فقط تحت الضغوط المحلية والخيارات الإستراتيجية لمبادئ الجهات المحلية. غير أن حملات أكتوبر لم تركز فقط على النطاق المحلي. أولاً وقبل كل شيء العوائق الاقتصادية ركزت وارتكزت بشكل كبير على الضغوط الصادرة عن النظام الاقتصادي الدولي، ولم تكن فقط نتائج عن سوء التسيير للموارد وعن الفساد. وعلى وجه الخصوص انخفاض قيمة الغاز والبترول التي عليها اعتمدت الجزائر من أجل الإبقاء والحفاظ على السوق الداخلية"[2].

وبعد استعراض الرأيين يظهر أن كلاهما ينحيان نفس الاتجاه. إلا أنّ "كافاتورة" أشار إلى أن الصعوبات الاقتصادية التي ذكرها الأستاذ "محمد بوسلطان" كانت نتاج تأثير دولي مما يُوصلِنا للاستنتاج التالي: عملية الإصلاح السياسي في الجزائر في 1989 كانت نتاج عوامل داخلية عبرت عن استياء شعبي من حكم جبهة التحرير الوطني. هذا الاستياء تُرْجِمَ في أحداث 05 أكتوبر 1988. هذه الأخيرة التي حركتها ضائقة اقتصادية مست الاقتصاد الجزائري آنذاك نتيجة لانخفاض أسعار البترول والغاز في السوق الدولية. مما أدى إلى تأثير غير مباشر للعوامل الخارجية في عملية الإصلاح السياسي في الجزائر .

ثانياً: توقيف المسار الانتخابي (1995/1992):

في ظل الظروف الجديدة التي دخلتها الجزائر بعد انتفاضة 05 أكتوبر 1988. وقعت أول انتخابات تعددية في تاريخ الجزائر المستقلة في جوان 1990. وهي انتخابات محلية لتعيين المجالس البلدية والولائية أي تعيين هياكل السلطة المحلية. حملت هذه الانتخابات معها العديد من المفاجآت الكبرى. جاءت نتائج هذه الانتخابات مخالفة لتوقعات المتنافسين فيها، ولعل أكبر مفاجأة هي فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ(FIS) بغالبية المقاعد على المستوى الوطني. حصل الفيس على 4.5 مليون صوت أي ما يعادل 35.2% من المسجلين في الانتخابات ونسبة 54.2% من المصوتين. كانت نتائج هذه الانتخابات بمثابة أول سقوط حُر للحزب الحاكم(FLN) منذ الاستقلال. وعلى الرغم من

[1]Mohamed Bousoltane, "La difficile Transition Démocratique En Algérie", Sous la direction de: Serge Regourd, Said Hamdouni, Les Régimes Arabes Dans La Tourmente: «REVOLUTION», Communications et Réactions Internationales, (Paris: Publisud édition), p.45.
[2]Francesco Cavatorta," The Failed Liberalization Of Algeria and The International Context: A legacy Of Stable Authoritarianism", op. cit, p. 30.

كل الوسائل التي وُضعت تحت تصرف (FLN) إلاَّ أنه لم يحصل سوى على 17% من أصوات الناخبين أو أكثر بقليل أي ما يعادل 25% من المصوتين فعلاً. وفي ظل هذه النتائج الكارثية التي تحصلت عليها الجبهة. كان من المفترض أن تستخلص الأحزاب وبالخصوص تلك التي تنعت نفسها بالديمقراطية الحِكَمْ من إفرازات الانتخابات المحلية، غير أن ذلك لم يحدث. وفي ظل هذه الظروف السياسية الجديدة واجهة النظام حالة عصيان مدني قاده الفيس الذي اعتبر فوزه في الانتخابات المحلية بمثابة بداية نهاية النظام القائم(أي نظام FLN). عمل الفيس على الوصول إلى الحكم بأقصر الطُرق مطالبا في ذلك بإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية مسبقة. وعلى إثرها قام الفيس بعصيان مدني في جوان 1991. لمواجهة صعود الفيس من جديد، قام النظام باتخاذ عدد من الإجراءات لتحديد الدوائر الانتخابية التي رُفع عددُها ومُنِعَ التصويت بالوكالة. وغيرها من الإجراءات التي من شأنها أن تغير نتائج الانتخابات التشريعية المقبلة.[1]

في جو العصيان المدني الذي ميز صيف 1991. سقطت الحكومة الثانية بعد أحداث أكتوبر 1988 (حكومة مولود حمروش). قام النظام السياسي بمناورة سياسية بهدف إعادة تنظيم المسرح السياسي من خلال الانفتاح على الأحزاب الصغيرة وتوظيفها بهدف محاصرة الجبهة الإسلامية للإنقاذ وبعض الأحزاب السياسية المحسوبة على التيار الديمقراطي العلماني مثل جبهة القوى الاشتراكية، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وحركة التحدي. لكن أخطاء النظام توالت[2].

في 29 سبتمبر 1991 تُرْفَعُ حالة الحصار ويُعلنُ رئيس الجمهورية في 15 أكتوبر 1991 عن تاريخ إجراء الانتخابات التشريعية في 26 ديسمبر 1991 بالنسبة للدور الأول. وتم ذلك في التاريخ المُعلن عنه وأسفرت النتائج على مايلي: فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ ب 180 مقعد، وجبهة القوى الاشتراكية ب 25 مقعد، وتحصلت جبهة التحرير الوطني على 15 مقعد والأحرار تحصلوا على 03 مقاعد. وبقي 199 مقعد للتنافس عليه في الدور الثاني من هذه الانتخابات[3].

كان لهذه النتيجة التي حققتها المعارضة في أول انتخابات تشريعية تعددية منذ الاستقلال وقعها الخاص على السلطة الفعلية في البلاد وهي المؤسسة العسكرية. كانت هذه المؤسسة تُراقب الأوضاع وما ستؤول إليه الإصلاحات التي وعد بها رئيس الجمهورية. تَوَجُسُ هؤلاء كان قائماً منذ فوز نفس الحزب في الانتخابات المحلية. فكان أن سارع رئيس الحكومة "سيد احمد غزالي" في

---

[1] العياشي عنصر، "التجربة الديمقراطية في الجزائر: اللعبة والرهانات"، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي حول: "تعثر التحولات الديمقراطية في الوطن العربي"، تنظيم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومؤسسة الأهرام، ومنظمة حقوق الإنسان الفلسطينية "مواطن"، (القاهرة: 29 فبراير- 03 مارس 1996)، ص ص (2-3).

[2] المرجع السابق، ص 03.

[3] أحمد سويقات، "التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004 "، مجلة الباحث، (العدد 04، 2006)، ص125.

وقت متأخر من 04 جانفي 1992 إلى الإعلان عن عدم نزاهة الانتخابات مستهلاً بذلك أولى بوادر الأزمة[1].

كانت قيادة الجيش ورئيس الحكومة طوال الفترة الممتدة من 04 إلى 11 جانفي 1992 عاكفون على إيجاد الصيغة القانونية الملائمة للتمويه على عملية الانقلاب على الدستور والشرعية. وبعد أن تم الفصل في استحالة المُضي قدماً في الدور الثاني من الانتخابات. جاء تصريح رئيس الحكومة "سيد احمد غزالي" والذي جاء فيه: " لقد حصل الاتفاق بسرعة حول استحالة المُضي قدماً بالدور الثاني للانتخابات مهما كان الحال. المشكل الوحيد الذي بقي هو كيفية ملئ شغور منصب رئيس الجمهورية. لذلك مر وقت لتبادل الأفكار حول الصيغة القانونية المناسبة مع استعراض كل ما كان يتداول هنا وهناك على أعلى مستوى. في البداية فكرة إنشاء مجلس أعلى للدولة، التي لم تكن من عندي، خشيت من أن تجعل هذه الهيئة تظهر في عيون الرأي العام كمجرد واجهة تخفي انقلابا، وهذا عكس ما كنا نتمناه تماما من أية صيغة يقع الاتفاق عليها في آخر الأمر..."[2].

بعد التخطيط المحكم والنظري للعملية، يأتي الجانب التطبيقي لذلك المشهد من تلك المسرحية السياسية مساء السبت 11 جانفي 1992 متمثلاً في اجتماع الرئيس "الشاذلي بن جديد" بأعضاء من المجلس الدستوري وتقديم استقالته لهم. ليعقُبَ ذلك تصريح رئيس المجلس الدستوري "عبد المالك بن حبيلس" رسمياً عن استقالة رئيس الجمهورية وثبوت الشغور النهائي لمنصب رئاسة الجمهورية. وتتوالى المشاهد الدراماتيكية لتلك الأزمة المُصطنعة. ليعلن رئيس الحكومة في ساعة متأخرة من الليل، أنَّ استقالة رئيس الجمهورية أحدثت وضعية لا سابق لها في الجزائر، ليطلب من الجيش الوطني الشعبي اتخاذ الترتيبات الملائمة للمحافظة على الأمن العمومي وحماية المواطنين. وهكذا فسح المجال رسمياً لتدخل الجيش في السياسة. لتأتي الاستجابة الفورية منه لسد الطريق أمام إرادة الشعب. كان ذلك في يوم 12 جانفي 1992، حيث نشرت وزارة الدفاع بيانا تؤكد فيه وفاء الجيش للدستور وثقته في المؤسسات الدستورية القائمة. وأعلنت أنها تقوم بواجبها إزاء الأزمة استجابة لطلب رئيس الحكومة[3].

وفي نفس اليوم، أي 12 جانفي 1992 أصدر المجلس الأعلى للأمن الذي هو هيئة استشارية بيانا جاء فيه: " يُلاحظُ استحالة مواصلة المسار الانتخابي حتى تتوفر الشروط الضرورية للسير

---

[1] عيسى طيبي، مرجع سابق، ص ص(37-38).

[2] المرجع السابق، ص 38.

[3] المرجع السابق، ص 38.

العادي للمؤسسات كما تنص عليه الفقرة الأخيرة من تصريح المجلس الدستوري[1]. هكذا قامت مجموعة من ضباط الجيش بقيادة وزير الدفاع "خالد نزار" بانقلاب عسكري أدى إلى توقيف المسار الانتخابي في البلاد. ووضعوا حداً للتجربة الديمقراطية في الجزائر[2].

المطلب الثاني: مواقف الدول الغربية من توقيف المسار الانتخابي في الجزائر سنة 1992

مع قيام الجيش الجزائري بإلغاء المسار الانتخابي في جانفي 1992. جاءت استجابة المجتمع الدولي بطريقة تخلو من الانتقاد. ولابد من الإشارة أيضا إلى شيء آخر في غاية الأهمية، وهو أن مع اقتراب موعد الانتخابات 1991-1992 فشلت سياسات الفاعلين الخارجين في جعل العملية الانتقالية ممكنة. خصوصا مع دعمهم لعملية إصلاح سياسي يهدف إلى الاستقرار بدل الديمقراطية دون محاولتهم تحدّي السيطرة المتواصلة للجيش[3]. وفي مايلي نتطرق إلى أهم ردود الفعل الغربية:

أولاً: الموقف الفرنسي

كانت فرنسا آنذاك هي الفاعل الأساسي دوليا. أدى توقيف المسار الانتخابي في الجزائر إلى شرخ عميق وسط النخبة الفرنسية. تصاعدت العديد من الأصوات المنتقدة من فرنسا خصوصا في البداية، ولكن الحكومة الفرنسية أبقت في الأخير على طبيعة علاقاتها مع الحكومة الجديدة بعد الانقلاب. تفيد التقارير بأن الحكومة الفرنسية التزمت بردود فعل حذرة متقيدة بمجموعة من الملاحظات غير الملزمة حيال قيام الديمقراطية في الجزائر. ظلت فرنسا تقوم بدور الملاحظ غير النشط. كما تأثر موقف فرنسا هذا من تخوفاتها كذلك من إمكانية استغلال الجبهة الوطنية الجزائرية لخطاب نظام إسلامي يَبْعُدُ فقط ساعة من باريس في الانتخابات المقبلة[4]. وفي هذا الصدد يشير"مارتن ستون" إلى أن فرنسا قبل الانقلاب بفترة من الزمن أصبحت قلقة من حماية مصالحها التجارية. كما أعطت قضية التهجير اهتماما خاصا. ومزيداً عن ذلك، كانت الحكومة الفرنسية متلهفة للحيلولة دون تأسيس دولة إسلامية. ببساطة قامت فرنسا بدعم التعددية الأصيلة بالكلام لا أكثر[5].

---

[1] المرجع السابق، ص 39.

[2]Frédéric Volpi, "Algeria´s Pseudo-democratic Politics: Lessons For Democratization in The Middle East", Journal Democratization,(Vol 13, N° 03, 06 December, 2009), p. 444.

[3]Kristina Kausch Fride and Richard Youngs Fride, "Algeria: Democratic Transition Case Study", Working Papers, CDDRL project on International Variables and Democratic Transitions, (Number 84, August 2008), p. 09.

[4]I bid. p. 09.

[5]Francesco Cavatorta," The Failed Liberalization Of Algeria and The International Context: A legacy Of Stable Authoritarianism", op. cit , p. 37.

أثرت حرب الخليج على الموقف الفرنسي تجاه صعود الإسلاميين في الجزائر. كان الرئيس "ميتران" جد واثق من أن اندلاع القتال في العراق لن يؤثر على علاقات فرنسا مع دول شمال إفريقيا بعد تدخل فرنسا في العراق. لكن سرعان ما وُضِعَتْ ثقة "ميتران" محل اختبار. حيث أن ما عرفته الأشهر التالية من الأحداث، أكدت للنخبة الفرنسية المخاطر التي قد تعرضها الجبهة الإسلامية للإنقاذ. في جويلية 1991 نشرت مجلة " Jeune Afrique " تقريراً مفصلاً موضحة الموقف الفرنسي ومحل فرنسا من التطورات السياسية في المغرب العربي بعنوان " ميتران ضد الإسلاميين"[1].

أرغمت حرب الخليج الفيس على الحفاظ على شعبيته. بعد أن أنهى تحالفه السري بينه وبين "الشاذلي" و"حمروش" اللذان تعرضا لضغوط من الحكومة الفرنسية من أجل عدم معارضة اجتياح العراق. هذا ما أدى إلى دعم فرنسا تدخل الجيش في عمليته في جوان 1991 التي أطاحت ب"حمروش" وقضت على قيادة الفيس حتى قبل الضربة الأخيرة ضد الشاذلي وإلغاء الانتخابات التشريعية[2].

تخوفت فرنسا أيضا من أن استقرار الوضع السياسي في الجزائر قد يَجُرُ إلى الحاجة إلى مساعدات إضافية كبيرة لا تستطيع لا فرنسا بمستوى بطالة عالي، ولا جيرانها في أوروبا المنغمسين في جهات أخرى وغير المهتمين بمنطقة المغرب العربي تحملها. وكنتيجة لكل هذه التخوفات السابقة الذكر، جاء موقف الساسة الفرنسيين في غاية الغموض. هذا ما ترجمه رد فعل الرئيس "ميتران" حيال انقلاب 1992، إذ اعترف بأن الانقلاب "أقل ما يقال عنه أنه غير طبيعي". ومن جهة أخرى أنه "مع استقالة الرئيس الشاذلي كان هناك ما يمكن تسميته بالفراغ الدستوري وعلى السلطات الجزائرية إيجاد أجوبة". وأنه ليس من صلاحياته كفرنسي أن "يطلق أحكاما على ما يحدث في الجزائر وما هو أحسن مخرج للبلاد من أزمتها؟". بعد رد الفعل الأولي هذا، والذي خلف ردود فعل غاضبة لدى القيادة الجزائرية. التزم "ميتران" ببعث رسائل "صداقة" للجزائر وحكومتها. بعد أسبوع من ذلك سحبت الجزائر سفيرها من فرنسا كرد فعل عن الانتقادات القادمة من باريس. كما جاء موقف فرنسا من الانقلاب ممثلا في تصريح وزير الخارجية بتعبيره عن "قلقه إزاء الأحداث في الجزائر مؤكداً على تعاطفه مع الشعب الجزائري". وواصفا تخلي الشاذلي بن جديد عن السلطة بأنه "حدث مهم ولكنه ذو عواقب ثقيلة". قال وزير الخارجية Dumas أنه يأمل أن "يستعيد الجزائريون مناخا للتسامح". بالمقابل صرح Bernard Kouchner والذي كان آنذاك سكرتير دولة للشؤون الإنسانية بطريقة مباشرة أن "الانقلابات ليست أمرا جيدا... إنها دائما تعود

[1] I bid. p. 33.

[2] Kristina Kausch Fride and Richard Youngs Fride, Op.Cit. p.14.

علينا بنتائج عكسية". سبب Kouchner بعد أشهر من ذالك توتراً سياسياً مع وزارة الخارجية الجزائرية عندما أعلن في حوار مع مجلة "Jeune Afrique" عزمه على زيارة مخيمات الاعتقال في الصحراء أين كان يُحْتَجزُ النُشطاء الإسلاميون منذ أشهر[1].

قبل الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية قال كل من "جاك شيراك" رئيس حزب RPR وشارل Pasqua رئيس كتلة RPR في البرلمان "أنه يجب إيقاف المساعدات الموجهة للجزائر إذا ما اعتلى الإسلاميون السلطة، وتحجّج Pasqua أن هذا من شأنه أن يؤدي إلى رفض حقوق الإنسان. وقال "شيراك" "أنه في حال ما استولى الفيس على السلطة في الجزائر فإن فرنسا وأوروبا ستحترم طبعا قرار الجزائريين. ولكن عليها ألا تتردد في مراجعة سياسة التعاون مع الجزائر كليا"[2].

وبعدما استعرضنا المواقف الفرنسية على اختلافها، إلا أن فرنسا في الأخير تعاملت ببراغماتية كبيرة مع السلطة في الجزائر ووقفت في الأخير كداعم قوي للسلطة في النظام الجديد (نظام الجيش).

ثانياً: الموقف الاسباني:

كانت ردود الفعل الاسبانية حيال الانقلاب في الجزائر متناقضة. ظهرت علامات الارتياح بوضوح لدى السلطات الاسبانية لأنه تمَّ إعفاؤها من جار يحكمه إسلاميون أكثر من قلقها على الإجراءات الديمقراطية. عبّرت الحكومة الاسبانية عن أسفها لاستقالة "الشاذلي" الذي كانت تعزو له دورا إصلاحيا مهما"، ولكنها امتنعت عن الإصرار على احترام المسار الانتخابي، بل عبّرت عن إيمانها في "حكمة الجزائريين لمواصلة عملية الإصلاح". وصف وزير الخارجية الاسباني F.F. "Ordonez"، إلغاء المسار الانتخابي في الجزائر بأنه "انقلاب" داعيا في الوقت ذاته إلى تعميق الحوار والتعاون مع النظام الجزائري الجديد[3].

ثالثاً: الموقف الأمريكي:

من الواضح أن العلاقات الأمريكية–الجزائرية أصبحت تأخذ مساراً جيداً وايجابيا في الثمانينيات. هذا التقارب بين الدولتين سبقته سنوات من عدم الثقة المتبادلة[4]. يرجع هذا الاختلاف بين البلدين إلى الانتقادات الجزائرية لسياسية الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام والشرق

[1] I bid. p.p 09-11.
[2] I bid. p.12.
[3] I bid. p.12.
[4] Francesco Cavatorta," The Failed Liberalization Of Algeria and The International Context: A legacy Of Stable Authoritarianism", op. cit, p 37.

الأوسط. وبالخصوص لما قطعت الجزائر علاقاتها مع أمريكا منذ 1967 أي منذ حرب الستة أيام. وبعد 1978 أي بعد وفاة الرئيس الجزائري "هواري بومدين" رجعت العلاقات بين البلدين وخاصة لما تدخلت الجزائر كوسيط في أزمة الرهائن في إيران.[1] تُوج هذا التقارب بين البلدين بأول زيارة لرئيس جزائري إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الزيارة التي قام بها الرئيس "الشاذلي في أفريل1985 [2].

أثارت التعديلات الاقتصادية التي باشرها الرئيس "الشاذلي" مصالح الولايات المتحدة الأمريكية. العلاقات والروابط الاقتصادية تحسنت، شركات أمريكية استثمرت بشكل هائل في الجزائر وخاصة في قطاعي الغاز والنفط. أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر الزبائن للغاز الجزائري. في السنوات الصعبة من مرحلة الانتقال الديمقراطي كانت الولايات المتحدة الأمريكية داعمة لجهود التعددية في الجزائر. لكن سرعان ما تغيرت سياستها عندما أصبح الفيس خصما سياسيا وعدوا محتملا. في حين أن السياسية الخارجية الأمريكية لم تكن مؤيدة بشكل مطلق للنظام وداعمة له كما كانت حالة السياسية الفرنسية إلى غاية 1995. كان من الواضح أن واشنطن كانت تفضل "الجنرالات" على الإسلاميين قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفتح قنوات للتأثير على الجهات المحلية سنة 1985. كما وفرت إدارة الدفاع الأمريكية منحة سنوية معتبرة لغرض الدراسة العسكرية الدولية. كما تم وضع برامج تدريب لتطوير دراستهم حتى تصل إلى الاحترافية. قامت هيئة الدفاع الأمريكية بتقديم تدريس تقني للضباط الجزائريين في مناصب القيادة أو من هم ذوي قدرات قيادية. من المهم أن نشير إلى أن البيت الأبيض صرّح أولاً بأن التدخل العسكري في تراجع من خلال بنود دستور1989[3].

بعد تدخل الجيش لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية منخرطة في الشؤون الجزائرية. أعربت واشنطن عن قلقها وأملها في الرجوع السريع إلى الديمقراطية. في 13 فبراير 1992 جاءت إفادة من متحدثة باسم الخارجية الأمريكية تطالب بالحوار بين جميع الأطراف والعودة إلى انتخابات ديمقراطية ملمحة في الوقت ذاته بأن تنصيب مجلس أمني أعلى في الجزائر يتوافق مع الدستور. فيما يخص هذا التلميح، جاءت احتجاجات المعارضة الجزائرية ودوائر دبلوماسية في واشنطن. هذا ما دفع بوزارة الخارجية الأمريكية إلى تعديل تصريحها في اليوم التالي بالقول أنها قررت عدم الخوض في النقاش حول الدستور. بعد الانقلاب صرح المتحدثون باسم الخارجية الأمريكية بنيتهم

[1] Mohammed Akacem, "The Role Of External Actors In Algeria´s Transition", The Journal Of North African Studies, (volume09 , number 02, SUMMER 2004), p 160.
[2] Yahia. H. Zoubir, "The Resurgence Of Algeria´s Foreign Policy In The Twenty_ First Century", The Journal Of North African Studies, (volume09 , number 02, SUMMER 2004), p 177.
[3]Francesco Cavatorta," The Failed Liberalization Of Algeria and The International Context: A legacy Of Stable Authoritarianism", op. cit, p. p 37-38.

البقاء بعيداً عن النظام الجديد وهم يلاحظون رد فعل دول جنوب أوروبا الصامت كفرنسا، واسبانيا وايطاليا حول الانقلاب[1].

تبريراً للموقف الأمريكي المساند للجيش الجزائري، يشير "جيمس فيلبس" وهو محلل سياسي مُحنّك في معهد "الإرث" بواشنطن "The Heritage Foundation" إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تحقيق جملة من المصالح وهي:

1)- الإبقاء على دعم الأنظمة العلمانية الموالية للغرب.

2)- استيعاب واحتواء الإرهاب العالمي.

3)- دعم عملية السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

4)- تكثيف جهود "اللاإنتشار".

5)- الحفاظ على قابلية آمنة للغرب على مصادر الطاقة في المنطقة العربية.

6)- حماية حقوق الإنسان.

هذه المصالح التي عرضها "جيمس فيلبس" . كانت لتحقق بطريقة أفضل إذا بقي الجيش في السيطرة في الجزائر. لهذه الأسباب غض الغرب الطرف عن إقالة الديمقراطية في الجزائر[2].

وبعد أن تطرقنا إلى مواقف الدول الغربية من توقيف المسار الانتخابي في الجزائر. هذه المواقف التي تطابقت مع موقف الجيش الجزائري الذي رأى في الفيس خطراً على مصالحه في البلاد. كما كانت نفس هذه الرؤية لدى الدول الغربية. يُرجع "فرانسيسكو كافاتورة" (Francesco Cavatorta) مخاوف الغرب من وصول التيار الإسلامي إلى السلطة في الجزائر إلى الاعتبارات التالية[3]:

بعد فوز الفيس في الانتخابات المحلية. رأت العواصم الغربية بأن وصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى السلطة في الجزائر سوف يضع اهتمامات جدية للغرب في عدد من المجالات: الحماية العسكرية، الروابط الاقتصادية، الهجرة، الصراع الأيديولوجي، الاستقرار في الشرق الأوسط. نظرا إلى موقع الجزائر في المتوسط، الجناح الجنوبي لفرنسا وحلف الناتو قد يشكل تهديداً عسكرياً حتى ولو كانت للجزائر قدرات عسكرية محدودة. الشيء الذي شغل "فرنسا" و"بلدان حلف الناتو" هو في

[1]Kristina Kausch Fride and Richard Youngs Fride, Op.Cit. p.13.
[2]Francesco Cavatorta," The Failed Liberalization Of Algeria and The International Context: A legacy Of Stable Authoritarianism", op. cit, p 36.
[3] I bid. p.p 34-35.

الحقيقة مشروع الجزائر النووي. ساد اعتقاد بقدرة الجزائر على تطوير قدراتها النووية وحتى صناعة قنبلة نووية قد تكون في أيدي الإسلاميين وهذا غير مقبول عند الغرب. قيام دولة وحكومة معادية للغرب وقوية بجانب الحدود الفرنسية والاسبانية والايطالية هذا ما لم يكن مرحبا به.

وجود حكومة إسلامية في الجزائر من شأنه أن يؤثر على استقرار "تونس" و"المغرب" و"مصر"، بحكم وجود مجموعات ناشطة من المعارضين الإسلاميين في هذه البلدان. بحيث يكون لذلك أنصار وداعمين من المرشحين الديمقراطيين تحت قيادة الفيس في الجزائر. ومن خلال ذلك يتم وقوع سيناريو من الصراع جنوب–جنوب. لاحظ "عابد شارف" أن كلتا من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا أبديتا قلقهما حول مصير حلفائها في المنطقة.

وصول الفيس إلى الحكم من شأنه أن يؤثر على عملية السلام في الشرق الأوسط. عارض الفيس عقد اتفاقية السلام بين فلسطين وإسرائيل على عكس الجيش الجزائري الذي رأى أن مثل هذه الاتفاقية قد تمنح الفرصة لتحسين العلاقات مع الغرب في المنطقة العسكرية الرئيسية، نظرا لفقدان الجزائر للدعم من طرف الاتحاد السوفيتي.

في المجال الاقتصادي، رأت الدول الغربية أن وصول الفيس إلى السلطة في الجزائر، قد يؤثر على استفادة هذه الدول من الموارد الطاقوية الجزائرية، وقد تهدد أيضا استثماراتها في الجزائر. مع العلم أن الفيس لم يُوضح نوع المعايير التي تحدد سياسته الاقتصادية. في حين أن بإمكان الجيش تقديم ضمانات اقتصادية للغرب ويوفر حماية أكثر من الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

جانب آخر أُخذ بعين الاعتبار وهو الهجرة. ساد اعتقاد قوي لدى الدول الأوروبية بأن وصول الفيس إلى الحكم يعني تدفق المستوطنين على أوروبا الجنوبية. خوف الشعب من قيام وتشكل جمهورية إسلامية في الوطن قد يدفعهم للهجرة إلى أوروبا.

المطلب الثالث: مواقف بعض الدول العربية والإسلامية من توقيف المسار الانتخابي في الجزائر سنة 1992

منذ تعليق العملية الانتخابية في الجزائر في جانفي 1992. عمِلَ النظام السياسي الجزائري آنذاك على تصوير الإسلام المتطرف وفي صدارته الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS)، بوصفها تهديدا خطيرا ليس فقط على الاستقرار الداخلي الجزائري ولكن يمكن أن يتعدى هذا التهديد جيرانها في البلاد الأخرى. أصبحت فكرة نظرية "الدومينو" ثابتة في الخطاب السياسي للنظام. ذهب النظام في الجزائر إلى حد القول أن فشله في محاصرة المد الإسلامي الصاعد لن تكون له نتائج عكسية على

استقرار الجزائر فقط بل سيتعدى الأمر ذلك ليمس استقرار دول شمال إفريقيا ودول جنوب أوروبا.[1]

بعد هذه المقدمة التي تُظهر تخوف الجزائر من انتشار المد الإسلامي. عمل النظام الجزائري على تخويف جيرانه العرب في شمال إفريقيا والأوروبيين في جنوب أوروبا. وبعد أن تطرقنا إلى مواقف الدول الغربية والأوروبية من توقيف المسار الانتخابي في الجزائر في المطلب السابق. فإننا سنستعرض بعض المواقف العربية والإسلامية في الفقرات التالية:

أولاً: الموقف التونسي:

يعود تخوف "تونس" من صعود المد الإسلامي في شمال إفريقيا إلى الثمانينيات من القرن العشرين. طالبت "تونس" الجزائر بعدم إضفاء الشرعية على الجبهة الإسلامية للإنقاذ خوفا من أن ذلك سوف يعزز التيار الإسلامي النشط في "تونس" وبالخصوص حركة "النهضة" تحت قيادة "راشد الغنوشي". إلا أن اعتماد الجزائر للفيس في 1989 أعادت الخلافات بين الدولتين، لأن الجزائر كسرت وعدها الذي قدمته للسلطات التونسية بعدم اعتماد الفيس[2]. إلا أن بعد توقيف المسار الانتخابي في الجزائر. أبدت تونس اهتماما بالغا بالتطورات التي تجري في الجزائر بحكم النشاط الكبير الذي تعرفه الحركة الإسلامية في الجزائر. اعتبرت السلطات التونسية أن النتائج التي تحصلت عليها هذه الحركة في الانتخابات سيستعملُ بوصفه محفزاً لزيادة وتيرتها من أجل الوصول إلى أهدافها. أعرب الرئيس التونسي "زين العابدين بن علي" عن تخوفه من الحالة الجزائرية وأثار هواجس اللاإستقرار في المنطقة. تمنى الرئيس التونسي أن يتطور الوضع في خدمة مصالح الجزائر وأن لا تَحُولَ هذه النتائج دون بناء وحدة المغرب العربي[3]. ومما سبق يتضح أن تونس وقفت مع الجيش الجزائري في توقيف المسار الانتخابي.

ثانياً: الموقف المغربي:

---

[1] Yahia. H. Zoubir, "The Algerian Political Crisis Origins and Prospect For The Future Of Democracy" , The Journal Of North African Studies, (volume 03 , number 01, SPRING 1998), p.p. 83-84.
[2] I bid. p. 84.

[3] أحمد طعيبة، "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر 1988-1994 "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دورة 1997.)، ص ص(188-189).

جاء موقف المغرب على لسان الملك "الحسن الثاني" الذي جاء فيه: "إن الشعب الجزائري شعب مسؤول وراشد، وأنا واثق أنه بغض النظر عن نتائج الانتخابات، فإن الحكومة الجزائرية ستحترم الاتفاقيات التي التزمت بها الجزائر مع حُلفائها وشركائها"[1].

ثالثاً: الموقف الليبي:

ساندت ليبيا الجبهة الإسلامية للإنقاذ وطالبت بالعودة إلى المسار الانتخابي[2].

رابعاً: الموقف المصري:

في مصر دعا الرئيس المصري " محمد حسني مبارك" بوضوح المجتمع الدولي إلى احترام سيادة الجزائر وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. عَبّر وزير الداخلية المصري "عبد العليم موسى" عن قلقه إزاء الوضع في الجزائر، وألمح إلى أن على العسكريين عدم التسامح مع أي عمل من شأنه أن يؤثر على استقرار البلاد[3].

خامساً: الموقف السوداني:

ساندت السودان الفيس. بحكم أن الحكومة العسكرية السودانية آنذاك كانت مشكلة من أصوليين إسلاميين[4].

سادساً: الموقف الإيراني:

كان للعامل الإيراني تأثيرا على الأحداث في الجزائر على مستويات مختلفة. زادت تجربة الثورة الإيرانية العزلة السياسية الدولية لإيران والصدام المتكرر بين الغرب والنظام الإيراني خلال الثمانينيات. جاءت فتوى "رشدي" التي جابت الآفاق عام 1989 لتزيد من مخاوف أوروبا من الحكم الإسلامي وإمكانية أن تنبعث جذور النموذج الإيراني عند جيرانها المباشرين. في حين رأى العديد من الملاحظين أن هذه المخاوف غير مُؤسسة، غير أن تأكيدات بعض أعضاء الفيس بأن إيران هي فعلا "نموذجهم" السياسي قد أكدت مخاوفهم.

في أوائل عام 1992 سحبت الجزائر سفيرها لدى إيران وطردت المبعوث الإيراني إلى الجزائر كرد فعل على دعم طهران للفيس. دفع الانتقاد في الصحف الإيرانية الرسمية خلال

[1] Kristina Kausch Fride and Richard Youngs Fride, op. cit, p13.
[2] I bid. p. 13
[3] I bid. p. 13.

الأسبوع الذي تلا الانقلاب والذي حذروا فيه النظام الجزائري من "استلاب سلطة الشعب" بعدم احترام فوز الإسلاميين بالانتخابات بالقيادة الجزائرية الجديدة إلى طلب رفض "واضح وعلني" لانتقادات الحكومة الإيرانية. وكرد فعل مباشر من الجزائر على دعم إيران للفيس، تم إلغاء منح التأشيرة للمواطنين الإيرانيين بما في ذلك الدبلوماسيين. كانت هناك العديد من الدلائل تؤكد زيادة الفيس لاتصالاته مع الحكومة الإيرانية رغم نفي زعماء الفيس بشدة تقريراً لجريدة The Independent" الذي جاء فيه أن إيران كانت قد منحت الحزب أموالا بقيمة 03 ملايين دولار[1].

بعدما رأينا المواقف العربية والإسلامية من تدخل الجيش في الجزائر وتوقيفه للمسار الانتخابي، هذه المواقف التي تراوحت بين الرفض والتأييد. عملت السلطات الجزائرية على إقناع شركائها في المغرب العربي بخطورة الإسلام المتطرف. وفي هذا الإطار عقدت قمة "نواكشط" سنة 1992 التي ضمت الخمس دول المغاربية. قامت الدول الخمس بإدانة الإرهاب الذي تنتجه الأصولية الإسلامية وتعهدت بتوحيد جهودها لاحتوائه والقضاء عليه في الواقع. أعلنت الدول الخمس بأن الإرهاب والتطرف أضحيا يشكلان الخطر الرئيسي بالنسبة للمجتمع والديمقراطية في المغرب العربي. بوضوح لم يكن لهذه الدول الخيار سوى تناسي خلافاتها من أجل احتواء المعارضة الداخلية. وذلك في ظل نجاح حركات الإسلام الراديكالي في استخدام لغة شعبية تتمتع بجاذبية قوية بين أبناء الشعب ككل. أصبحت الدول المغاربية الخمسة لا تنظر إلى الحركة الإسلامية آنذاك كمشكلة داخلية ولكنها أصبحت تشكل تحديا ومأزقا إقليميا لهذه الدول. والواقع أن الخوف من انتشار موجة الإسلام الراديكالي والحاجة المُلحة لإيجاد حلفاء في النضال ضد العدو المشترك، هي الدوافع الحقيقية التي رغَبَتْ مصر في الانضمام إلى اتحاد المغرب العربي. وفي هذا الإطار قاما البلدين الجزائر ومصر بتعزيز تعاونهما الأمني والمخابراتي. وفي الأخير نجحت الجزائر في إقناع مصر وتونس وباقي شركائها في المنطقة بأن أمنهم واستقرارهم يتوقف على أمن واستقرار الجزائر. ولهذا الأمر رأت هذه البلدان وعلى رأسها الجزائر ضرورة تكثيف جهودها من أجل كسر خطة المحور السوداني- الإيراني الداعم للحركات الإسلامية والهادف إلى زعزعة الاستقرار داخلها[2].

وكخلاصة لهذا المبحث، والذي تطرقنا فيه إلى مرحلة الانفتاح الديمقراطي في الجزائر وكيف تم تدخل الجيش لإيقاف المسار الانتخابي في الجزائر. وبعدما رأينا مختلف ردود الفعل الدولية

---

[1] I bid. p. 13.
[1] I bid. p. 14.

[2] Yahia. H. Zoubir, "The Algerian Political Crisis Origins and Prospect For The Future Of Democracy" Op. cit. p.p. 84-85.

الغربية والعربية والإسلامية، وبعدما رأينا أيضا طبيعة هذه المواقف ومبرراتها. يمكننا تلخيص الأفكار الواردة في هذا المبحث في النقاط التالية.

أولاً: عملية الانفتاح الديمقراطي في الجزائر سنة 1989 كانت نتاج ضغوط داخلية ترجمتها انتفاضة الغضب في 05 أكتوبر 1988. حتى وإن كانت هذه الأحداث ساهمت فيها التحولات الاقتصادية الدولية التي أثرت على أسعار النفط والغاز المورد الرئيسي للاقتصاد الجزائري.

ثانياً: التجربة الديمقراطية في الجزائر لم تكن نتاج عوامل خارجية ولكنها تأثرت بالتحولات الدولية التي ترجمت التخوف الدولي من حركات الإسلام السياسي. هذا التحول الذي جعل حركات الإسلام السياسي العدو الجديد للغرب الذي حل محل الاتحاد السوفيتي العدو السابق.

ثالثاً: التخوف الدولي من انتشار ظاهرة الإسلام السياسي الراديكالي أدى إلى وقوف المجتمع الدولي موقفاً سلبياً اتجاه عملية إيقاف المسار الانتخابي في الجزائر.

المبحث الثاني: المشروطية السياسية والضغوط الدولية على الجزائر في إطار مباشرة الإصلاحات السياسية

بعد أن كنا تطرقنا في الفصل الأول من هذه الدراسة، وخاصة في المبحث الثالث منه والمعنون ب" إشكالية الإصلاح السياسي في سياقه الدولي الجديد " إلى ثلاثة أشكال من تأثير العوامل الخارجية في عملية الإصلاح السياسي. والتي تمثلت في: المشروطية السياسية، الضغوط الدولية، وتأثير التجارب الديمقراطية الناجحة. سنكتفي في هذا المبحث بالتطرق إلى تأثير المشروطية السياسية في إطار المؤسسات المالية العالمية. والضغوط الدولية وذلك بالتطرق إلى دور الاتحاد الأوروبي إطار الشراكة الأورو–جزائرية، ثم نتطرق إلى دور الولايات المتحدة الأمريكية. وفي المطلب الأخير نتطرق إلى دور المنظمات الدولية المهتمة بحماية حقوق الإنسان. لنترك التطرق إلى الشكل الثالث وهو تأثير التجارب الناجحة إلى المبحث الأخير من هذه الدراسة.

يتضمن هذا المبحث ثلاث مطالب أساسية: نتطرق في الأول منها إلى دور المشروطية السياسية في إطار المؤسسات المالية العالمية. في هذا المطلب سنحاول رصد أهم الأسباب التي أدت بالجزائر إلى اللجوء إلى مثل هذه المؤسسات. ثم نذهب إلى معرفة طبيعة تأثير هذه المؤسسات على العملية الديمقراطية في الجزائر. أما المطلب الثاني، فسنركز فيه على دور قوتين غربيتين وهما الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. إذ سنتطرق إلى دور الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة بينه وبين الجزائر. وذلك للتعرف على الدور الذي لعبه الاتحاد الأوروبي في عملية الإصلاح السياسي في الجزائر. أما القوة الثانية فهي الولايات المتحدة الأمريكية، إذ سيتم التعرف

على الدور الذي لعبته هذه القوة العالمية في إطار مباشرة الإصلاحات السياسية في الجزائر خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 . أما المطلب الثالث والأخير، فنتطرق فيه إلى دور المنظمات الدولية المتخصصة في مجال الحماية الدولية لحقوق الإنسان، إذ سنتعرف على دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية في مجال حماية حقوق الإنسان في الجزائر كأحد مؤشرات الإصلاح السياسي في البلاد.

المطلب الأول: دور المؤسسات المالية العالمية

أولاً: الظروف الاقتصادية التي أدت بالجزائر للجوء إلى صندوق النقد الدولي:

في العام الثاني من فترة حكم الرئيس "الشاذلي بن جديد"، تم وضع برنامج سمي ب "البرنامج ضد الانقطاعات". هدف هذا البرنامج إلى تأمين المواد الاستهلاكية غير المتوفرة في السوق لجزائرية. عملت الحكومة الجزائرية آنذاك على استراد هذه المواد من الخارج وبكميات ضخمة، تحت طائلة الترفيه على الناس والتهيئة لتحقيق الشعار الذي رُفع بعد ذلك بعامين "من أجل حياة أفضل". استنفد هذا البرنامج نسبة عالية من العوائد البترولية، التي استفاد منها تجار المواد المستوردة دون أن توظف في الاستثمار. والواقع يظهر بأن إعطاء الأولوية لتوريد المواد الاستهلاكية على حساب الاستثمار يعني حرمان جهاز الإنتاج من أية إمكانية لتنويع المنتجات خارج البترول والصناعات البتروكيماوية. كان لغياب سياسة نقدية رشيدة أثره في انعدام أي تناسب معقول بين حجم الأوراق النقدية المسحوبة من طرف البنك المركزي الجزائري، وحجم الإنتاج المادي المرتبط بالجهد البشري. في هذه الظروف تعرضت الجزائر لهزتين كبيرتين: إحداهما بترولية عندما انخفض سعر البترول ما دون 10 دولارات بعد أن بلغ 40 دولارا. والثانية نقدية، إذ انخفض الدولار في هذه الفترة وخسر أكثر من ربع قيمته بالنسبة للفرنك الفرنسي. مع العلم أن الدولار هو العملة المتداولة في الصفقات البترولية، والفرنك هو المتداول لشراء المواد الاستهلاكية[1].

نتيجة لانخفاض أسعار النفط سنة 1986 الذي يعتبر بمثابة المصدر الرئيسي للدخل الجزائري من العملات الصعبة. تسبب هذا الانخفاض في أسعار النفط إلى خلق أزمة في الاقتصاد الوطني. وكنتيجة لذاك قامت الحكومة الجزائرية بين عامي 1986 و1988 بتخفيض سعر صرف

[1] محمد الميلي، "الجزائر إلى أين"، مجلة المستقبل العربي، (العدد 271، سبتمبر 2001)، ص 18.

الدينار الجزائري بنسبة 30%[1]. وعلى الرغم من الهزة المزدوجة التي أدت إلى خسارة الجزائر ما نسبته 80% من العملة الصعبة بين عامي 1985 ومنتصف 1991. إلا أن النظام أصرَّ على تطبيق أساليب غير ملائمة، تمثلت في الاعتماد على القروض لتسديد قيمة الواردات مهما كانت نسبة الفوائد على هذه القروض عالية[2].

في ظل هذه الظروف الصعبة السالفة الذكر التي مر بها الاقتصاد الجزائري. رفضت الجزائر اللجوء إلى صندوق النقد الدولي الذي تعتبره مناقضا للسيادة الوطنية على أساس أن شروطه تفتح الباب للتدخل الأجنبي، واضطرت الجزائر لتخضع لشروط المقترضين المضاربين. وفي ظل تواطؤ الجهات المقرضة والمزودين للجزائر بالسلع الاستهلاكية من جهة وبعض أصحاب القرار الاقتصادي والسياسي في الجزائر من جهة أخرى. هذا التواطؤ أدى إلى توجيه ضربة قوية للشعار الذي رفع منذ 1983 "من أجل حياة أفضل" . هذا الشعار الذي الذي عدله المواطنون بشعار "من أجل حياة أفضل في الخارج". هذا ما ترجمته رغبة الشباب الفقير العاطل والنخب الجامعية في الهجرة إلى الخارج.[3].

بعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1992. قام المجتمع الدولي بحماس بعرض رزمة إعانة من صندوق النقد الدولي للجزائر مع وجود ديون خارجية تُقدر ب 26 مليار دولار. هذا ما أظهر حاجة النظام الجزائري إلى اتفاق لإعادة جدولة الديون لمنح الاستقرار للاقتصاد والإبقاء على مصادر كافية لتمويل المشاريع الاجتماعية. إلا أن دعوة المجتمع الدولي قوبلت برفض الحكومة الجزائرية لمثل هذا الاتفاق. وهذا ما حرم النظام الجزائري من قروض جديدة قد تصل إلى 1.6 مليار دولار. بدل إعادة جدولة الديون، قامت حكومة "سيد احمد غزالي" في الأخير باتخاذ قرار بيع العديد من حقول النفط لشركات أجنبية لملئ الفراغات في ميزانيتها. تم تبني سياسات مالية وضريبية موسعة وتحولت الأسعار والتجارة إلى الرقابة الإدارية. ولكن بحلول عام 1994، كانت الجزائر مرة أخرى على حافة كارثة مالية في مواجهة معدلات أجور جديدة. هذه المرة وفي أبريل 1994 وافقت الجزائر على برنامج تعديل بنيوي شامل كشرط مسبق لإعادة جدولة حوالي ثلثي الدين الخارجي[4].

---

[1] مسعود الربضي، ومحمد الزعبي، "سياسات التكيف الهيكلي وأثرها على التنمية السياسية في الدول العربية دراسة حالات : مصر–اليمن– الجزائر–المغرب في الفترة 1989–2003"، مجلة إتحاد الجامعات العربية للآداب، (المجلد 05، العدد02، 2008)، ص470.

[2] محمد الميلي، مرجع سابق، ص ص (18–19).

[3] المرجع سابق، ص19.

[4] Kristina Kausch Fride and Richard Youngs Fride, op. cit, p13.

ثانياً: أثر سياسات التكييف الهيكلي على واقع الحياة السياسية في الجزائر

أدت سياسات التكيف الهيكلي في الجزائر إلى إحداث نوع من عدم الاستقرار السياسي في البلاد. شهدت الجزائر في هذه الفترة عشرة تغييرات لرئيس الحكومة بمعدل تغيير واحد كل 18 شهراً. وشهدت الجزائر أيضا 13 تعديلاً وزاريا بمعدل تعديل وزاري كل 6.14 شهراً. وبالنسبة لمؤشر العنف، شهدت الجزائر 07 حوادث شغب و10 إضرابات و07 مظاهرات قام بها المواطنون خلال فترة تطبيق الجزائر لسياسات التكيف الهيكلي نتيجة لتدني مستوى المعيشة وسوء الأحوال الاقتصادية والمطالبة بتحسين أوضاعهم المعيشية[1].

وعن المشاركة السياسية لعبت الظروف الاقتصادية السيئة دوراً ايجابيا، وذلك بارتفاع معدلات المشاركة السياسية حيت استغلت هذه الظروف في الحملات الانتخابية التي جرت عام 1991. وكانت الجزائر قد بدأت بتنفيذ سياسات التكيف الهيكلي عام 1987. إلا أنه في انتخابات عام 2002 لعبت الظروف الاقتصادية التي ازدادت سوءاً والتي كانت نتاج سياسات التكيف الهيكلي بالدرجة الأولى، دوراً سلبيا في تراجع معدلات المشاركة السياسية[2].

كنا رأينا في بعض الأفكار الواردة في الدراسة، بأن المؤسسات المالية تشترط بعض الشروط السياسية مقابل قبولها تقديم المساعدات أو مقابل قبولها إعادة جدولة ديون الدول المقترضة. هذه الشروط التي يلخصها الأستاذ "محمد بوسلطان" في ضرورة احترام حقوق الإنسان، وضمان الحريات الأساسية للمواطنين[3]. إلا أن المُتتبع للحالة الجزائرية، ومنذ قرابة 14 سنة من تنفيذ الجزائر لبرنامج التكيف الهيكلي، يجد أن هذا البرنامج انعكس سلبا على الحياة السياسية في الجزائر. بحيث أدى تنفيذ هذا البرنامج إلى هدم المرتكزات الفرعية لقيام الديمقراطية، كحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية. يبدو ظاهراً وجلياً أن سياسات التكيف الهيكلي لم تُؤدي إلى تحسين واقع الاقتصاد الجزائري ورفع مستواها. بل أدى هذا البرنامج إلى تدهوره وتراجع مردوديته. وبغض النظر عن من يتحمل مسؤولية هذا الإخفاق سواء كانت الحكومات الجزائرية المتعاقبة في هذه الفترة أو السياسة الانتهازية التي اعتمدتها المؤسسات المالية العالمية مع الجزائر. ما يمكن استنتاجه من برنامج التكيف الهيكلي الذي طبقته الجزائر بإشراف صندوق النقد الدولي، هو أن هذا البرنامج عرقل الإصلاحات السياسية في الجزائر أكثر بكثير من ما دفع بها إلى الأمام.

---

[1] مسعود الربطي، ومحمد الزعبي، مرجع سابق، ص 485.

[2] المرجع السابق، ص 487.

[3] Mohamed Bousoltane, op. cit, p. 45.

تُجدر الإشارة في آخر هذا المطلب، إلى أنه في السنوات الأخيرة مع تحسن الوضعية الاقتصادية للجزائر وذلك بارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية. هذا التحسن في الوضعية المالية الجزائرية دفع بصندوق النقد الدولي للاقتراض من الجزائر في 2012. هذا ما دفع بمديرة الصندوق للإشادة بنتائج الانتخابات البرلمانية التي أجريت في الجزائر في 10 ماي 2012. هذه الإشادة تعني دعم الصندوق للإصلاحات الجديدة التي باشرها الرئيس "بوتفليقة" حتى وإن كانت هذه الإصلاحات لم ترقى بعد إلى مستوى الديمقراطية الحقيقة.

المطلب الثاني: دور القوى الغربية الفاعلة في المجتمع الدولي

أولاً: دور الاتحاد الأوروبي في عملية الإصلاح السياسي في الجزائر:

1- سياسات الاتحاد الأوروبي في المتوسط: ميكانيزمات للتغيير:

منذ 1990، أصبح دعم الديمقراطية على المستوى الدولي هدف أساسي من أهداف السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي[1]. جاءت معاهدة ماستريخت (Maastricht) في 07 فبراير 1992 لتؤكد هذا الطرح. بحيث جاء نص المادة (130 u) الفقرة الثانية منها " إن سياسة المجموعة في المنطقة يجب أن تشارك في تحقيق هدف عام من أجل التنمية ودعم الديمقراطية وحكم القانون وضرورة احترام حقوق الإنسان وضمان حرياته الأساسية "[2].

تقوم السياسة الأوروبية لدعم الديمقراطية في دول الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا باختصار على ثلاث محاور وهي: الحالة السياسية للأنظمة داخل هذه الدول، المحفزات الاقتصادية والمالية، والتعايش الاجتماعي. وباجتماع هذه المحاور يمكن الحديث عن سياسة أوروبية متوسطية للتغيير تهدف إلى تعزيز الحريات السياسية و الاقتصادية في الدول المعنية[3].

1- فالحالة السياسية تهدف إلى إرساء أو تعزيز الديمقراطية داخل الدول المعنية قبل الحصول على الامتيازات الموعودة (ولكن غير المضمونة) من طرف الأطراف الخارجية. ويتصرف الاتحاد الأوروبي بناءً على تحقيق التغيير من عدمه داخل دول المنطقة، وذلك من خلال تقديم الإعانات والحوافز.

لقد تم الاتفاق على هذه الخطة من خلال اجتماعات الشراكة الأورومتوسطية، حيث تشير المادة الثالثة (3) من اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية لسنة 1990، إلى تعليق الشراكة بين الطرفين في

[1] Sandra Lavenex, Frank Schimmelfennig, " EU democracy promotion in the neighborhood: from Leverage to governance?", Journal Democratization, (volume 18, number 04, July 2011), p. 886.
[2] (ART 130 u), paragraph 02, Maastricht Treaty, (07/02/ 1992), p. 38.
[3] Melanie Morisse-Schilbach, " Promoting Democracy in Algeria and Tunisia? Some Hard Choices For the EU ", European Foreign Affairs Review, (volume 15, 2010), p.p 540-542.

حالة انتهاك حقوق الإنسان، أو في حالة عدم احترام مبادئ الديمقراطية وقواعد اقتصاد السوق. فنجد أن هذا البند يهدد العلاقات الثنائية بشكل مباشر، وهو ما أدى إلى تغيير اللهجة من خلال إعلان برشلونة الذي جاء بصيغة أكثر دبلوماسية تنص على أن تعليق الاتفاقية لا يكون إلا بعد المشاورات الثنائية. كما أن سياسة الجوار الأوروبية لم تغير الكثير في هذا المجال أيضا وذلك نظرا للالتزام الضعيف لدول الضفة الجنوبية بتعديل حالتها السياسية. وكان التغيير الملموس هو في إيجاد آليات جديدة متمثلة في وضع شروط سياسية جديدة لانضمام دول أوروبا الشرقية إلى الاتفاقية.

2- كما اعتمدت الدول الأوروبية أيضا على آلية الحوافز كالمساعدات الاقتصادية والمالية، والبرامج التدريبية وتقديم المعدات التقنية ووضع برامج استشارية مشتركة. وقد منحت هذه الحوافز للدول المعنية من أجل تشجيعها على توسيع نطاق التغيير السياسي. وتجدر الإشارة إلى أن الحوافز لا تكون إلا إذا قدمت الدول المعنية الضمانات بالتزامها التام بعدم القيام بأي عمل يمكنه أن يهدد البنود المتفق عليها في إعلان الشراكة. وتبقى السياسة الأوروبية قائمة بالدرجة الأولى على المواقف الإيجابية لدول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا.

وباختصار ما يمكن قوله في هذا المجال هو أن الاتحاد الأوروبي يسعى من خلال تلك الإعانات المالية و نقل التكنولوجيا وخلق مناطق للتبادل الحر في مختلف المنتجات الصناعية إلى إرساء تغييرات على المستوى المجتمعي وذلك بخلق طبقة "بورجوازية" جديدة تطالب بالمزيد من الحرية السياسية و الاقتصادية فتكون مصالحها الاقتصادية سببا في تحقيق التحول الديمقراطي في الدول المعنية.

3- وأخيرا ركزت السياسة الأوروبية على مبدأ التعايش الاجتماعي، والذي يقوم على إستراتيجية نشطة من أجل نشر معايير القيم الأوروبية في المجال السياسي والاجتماعي وفي مجال حقوق الإنسان، بالإضافة إلى قيم الديمقراطية التي تعتبر محل جدل في حوض المتوسط. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال تقوية دور المجتمع المدني في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وترسيخ قناعاته بفكرة الديمقراطية من جهة، وأيضا بتطوير قناعات ومفاهيم مشتركة للسلوكيات الديمقراطية المقبولة في نظام مشترك لدى النخب السياسية والبيروقراطية من جهة أخرى. وقد حاولت مبادرة "ميدا" أن تُفعل هذا الطرح وأن تقنع النخب لدى دول الضفة الجنوبية بأهميته. كما استمر مسار برشلونة و سياسة الجوار الأوروبي بتعزيز العلاقة بين حجم التغيير الديمقراطي الذي تستطيع الدول أن تحققه وبين حجم المكافآت التي تحصل عليها من الاتحاد.

يعتبر مؤتمر برشلونة (Barcelone) المنعقد في 28/27 نوفمبر 1995 بمدينة برشلونة الاسبانية. أول لقاء رسمي بين الشركاء في الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط

والذي وضع الإطار العام للشراكة بين الضفتين. ركز هذا اللقاء على ثلاث محاور أساسية للتعاون الأورومتوسطي وهي[1]:

1- الشراكة السياسية والأمنية.

2- الشراكة الاقتصادية والمالية.

3- الشراكة في المجال الاجتماعي والإنساني.

وبما أننا بصدد دراسة دور الاتحاد الأوروبي في ترويج الديمقراطية، فسنركز على المحور السياسي في مسار برشلونة. تعهدت الدول المشاركة في لقاء برشلونة باتخاذ مجموعة من التدابير في المجال السياسي والإنساني وهي:

أولاً: احترام حقوق الإنسان طبقا للمواثيق والمعاهدات الدولية(ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، وكذا وفقا لقواعد القانون الدولي.

ثانياً: الممارسة الفعلية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية دون تمييز وتفريق.

ثالثاً: احترام وفرض احترام التنوع والتعددية ومكافحة التعصب والعنصرية.

رابعاً: تنمية دولة القانون والديمقراطية لدى الدول المشاركة، مع الاعتراف بحق كل منها في اختيار وتنمية جهازها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعدلي.

خامساً: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادة ووحدة الشركاء.

سادساً: تبادل المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الجوهرية، ومكافحة العنصرية وكره الأجانب.

كان يراد من هذه الالتزامات التي وافقت عليها الدول السبع والعشرين المشاركة في ندوة برشلونة، إيجاد الأرضية المناسبة للإطار المُزمع إقامته لتوطيد أسس الحوار السياسي الأورومتوسطي. صرح المفوض الأوروبي المكلف بالعلاقات مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط "مانويل مارين" Manuel Marin أنه: " من الخطأ الاعتقاد بأننا كأوروبيين سنركز جهودنا على تحسين العلاقات الاقتصادية فقط، نحن سنُعير طبيعة العلاقات السياسية مع جيراننا نحو مزيد من التفاهم السياسي"[2].

وعن تقديم المحفزات المالية في السياسية الأوروبية، نجد برنامج "ميدا 1" و"ميدا2". كان الهدف منهما تشجيع ودعم إصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للشركاء المتوسطيين. وخاصة

---

[1]Otmane Bekeniche, Le Partenariat Euro-Mediterraneen les enjeux, tome 02, (Algérie: Alger, Office des Publication Universitaire, 2011), p.p 51-52.

[2] أحمد كاتب، "خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2002/2001)، ص103.

لإنشاء مناطق تبادل حر مع المجموعة الأوروبية. ركز هذا البرنامج أيضا، على دعم مبادئ الديمقراطية ودولة القانون وضرورة احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.[1]

في 29 سبتمبر 2004، اقترحت اللجنة الأوروبية إنشاء آلية جديدة للجوار والشراكة (ENPI) التي ستعوض برنامج "ميدا" ابتداء من 2007. دخلت هذه الآلية الجديدة حيز النفاذ في إطار التوقعات المالية الجديدة للمجموعة الأوروبية لسنوات 2013/2007.[2] نجد أن كلا المشروعين "ميدا" و"ENPI" يتضمنان تقديم مساعدات مالية هامة ينبغي الحصول عليه شريطة قيام الدولة بإجراءات واضحة في مجال تكريس الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وضمان حرياته الأساسية[3].

2- الشراكة الأوروجزائرية وأثرها على عملية الإصلاح السياسي في الجزائر:

يندرج اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ضمن إعلان برشلونة لسنة 1995 والذي يهدف لإقامة منطقة تبادل حر بين الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر الأبيض المتوسط[4]. عَبَّرَتْ الجزائر مِراراً عن رغبتها في الحصول على معاملة خاصة مع الاتحاد الأوروبي مراعية في ذلك خصوصياتها الاقتصادية والجيوسياسية والسياسية. بادرت الجزائر إلى بدء مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي في جوان 1996 من أجل إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. عرفت المفاوضات نوعا من التأخير بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية، وذلك من أجل حماية إنتاجها الوطني. خاصة وأن الاقتصاد الجزائري كان محل إعادة هيكلة وإعادة تأهيل. منذ 1997 عرفت المفاوضات مسيرة طويلة 12 جولة قبل الوصول إلى اتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. استأنفت المفاوضات في 2001، وانتهت بمصادقة الجزائر على اتفاقية الشراكة في 13 ديسمبر 2001 ببروكسل. وتم الوصول إلى اتفاق نهائي في 22 أبريل 2002. دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.[5]

بما أننا بصدد الحديث عن الجانب السياسي والإنساني في العلاقات الأوروجزائرية. نجد أن اتفاقية الشراكة بين الطرفين نصت في ديباجتها على أن تكون الشراكة من وسائل تكريس

---

[1] Otmane Bekeniche, op. cit. p.p. 55-56.

[2] I.bid. p.172.

[3] نفيسة رزيق ، "عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع تنظيمات سياسية وإدارية، (جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009/2008)، ص134.

[4] عبد الحميد زعباط، " الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على اقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، (العدد الأول، لم تذكر السنة)، ص 53.

[5] عزيزة سمينة، "الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة"، مجلة الباحث، (العدد 09، 2011)، ص ص 151-152.

الديمقراطية والحريات السياسية والدفاع عنها. كما نصت المادة الثانية من الاتفاقية على ضرورة احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وفقا لنصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[1].

وفي إطار التحفيزات المالية، كانت الجزائر من المستفيدين من برنامج "ميدا 1" و"ميدا 2". بدأ تنفيذ برنامج "ميدا 1" من سنة1995 إلى غاية سنة 1999. خصص هذا البرنامج المالي لدعم الجزائر في هذه الفترة من أجل تطوير القطاع الخاص والعمل على تحقيق التوازن السوسيو-اقتصادي للدولة. استفادت الجزائر بحوالي 6.5% من الغلاف المالي المخصص لهذا المشروع. في حين بدأ العمل في برنامج "ميدا 2" في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2006. عمل هذا البرنامج على دعم الحكم الراشد بما فيه إصلاح العدالة، دعم مؤسسات المجتمع المدني، وتطوير وسائل الإعلام. قدر الغلاف المالي الموجه للجزائر ب 48.4 مليون أورو[2].

جاءت الوثيقة الإستراتيجية 2013/2007 ل (ENPI) European Neighborhood and Partnership Instrument والمخصصة للجزائر. مطالبة إياها بإجراء جملة من الإصلاحات تعلقت بالإصلاحات السياسية في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الراشد. كان أهم ما تناولته الجزائر وشركائها الأورومتوسطيين هو ضرورة احترام حرية التعبير وضمان ممارستها الفعالة والشرعية. اتفاق الشراكة جعل هذه الحرية العامل الرئيسي في العلاقات الأوروجزائرية. ليبقى دعم المجتمع المدني كأولوية. نظرا لمؤشرات الحكم المنشورة من قبل "البنك الدولي"، الجزائر ما زالت تحتاج لتحقيق تقدم في هذا المجال. جاء الجانب الثاني من المحادثات بين الطرفين ليمس إصلاحات نظام العدالة، إدارة تدفق الهجرة زائد محاربة الجريمة المنظمة، غسيل الأموال والإرهاب، ودعم حقوق الإنسان. وفي هذا الجانب دخلت الجزائر في بعض الالتزامات الكبيرة. إصلاح العدالة أُعطي أولوية كبيرة في البرنامج الرئاسي. الدستور يُقر ب " أن سلطة القضاء مستقلة ويتم ممارستها في نطاق القانون"[3].

بعدما رأينا طبيعة العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. هذه العلاقة التي أطرتها اتفاقية الشراكة بين الطرفين. أردنا أن نتعرف على طبيعة تأثير الاتحاد الأوروبي على الجزائر في إطار مباشرة الإصلاحات السياسية والدستورية.

يشير "بترسون" Petersen إلى أنه هناك أربعة أنماط لتكيف السياسة الخارجية وهي كالتالي[4]:

1- نمط التكيف المُسيطر: ويتحقق عندما تكون القدرة على التأثير أعلى من القدرة الانجراحية أي عندما تتمكن الدولة من فرض نفسها وتفضيلاتها على بيئتها. وأي اختلال بين رغبات الدولة وبين

[1]Accord Euro-Mediterraneen Etablissant une Association entre la République Algérienne Démocratique et Populaire d'une part, et, la Communauté Européenne et ses états membres, d'autre part, Entrée en vigueur Septembre 2005, P.05.

[2] European Neighborhood and Partnership Instrument " ALGERIA" Strategy Paper (2007-2013). p.13.

[3] I bid. p. 19.

[4] Melanie Morisse-Schilbach, op. cit. p.p 444-445.

البيئة الخارجية يحل بفرض التعديل على أطراف البيئة الخارجية وتتمثل إستراتيجية الحركة بين الدولة وبيئتها عن طريق المطالب.

2- نمط التوافق: وهو على عكس النمط السابق يتحقق عندما يتحدد سلوك الدولة بحسب معطيات البيئة الخارجية، وتقع ضمنه الدول التي تتميز بتبعيتها لدول أكبر وأقوى صاحبة نمط مُسيطر وتتمثل إستراتيجية الحركة داخل هذا النمط في الامتيازات.

3- نمط التوازن: وهو يتحقق عندما يكون كل من متغير القدرة على التأثير ومتغير القدرة الانجراحية عاليين، هذه الحالة تفرض سياسة " أعط وخذ"، ويتم حل الاختلال في هذا النمط من خلال إيجاد التوازن من جديد عن طريق تقديم التنازلات المشتركة بين الأطراف، حيث يفترض أن تمتلك الدول الحوافز التي تشجع باقي الدول على تقديم التنازل كما أنها تمتلك الوسائل لذلك وهو ما يعني أن هذا النمط يشمل الدول الكبيرة فقط.

4- نمط عدم التوافق: يتحقق عندما يكون كلا المتغيرين متغير القدرة على التأثير ومتغير القدرة الانجراحية منخفضين، يقوم على سياسة انعزال الدول وإستراتيجية الحركة فيه تقوم على عدم التزام الدول وهو ما يؤدي إلى مستوى ضعيف جداً لمشاركة الدول في مجال التعاون الدولي، وشمل هذا النمط الدول الصغيرة فقط.

أردنا من خلال ذكر هذه الأنماط الأربعة تحديد موقع الجزائر منها في إطار علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي.

يفترض من خلال تقسيم "بترسون" أن تقع الجزائر ضمن نمط التكيف المُسيطر. حيث تشير مؤشراتها إلى مساحة كبيرة مع كثافة سكانية كبيرة معظمها من الشباب بالإضافة إلى غناها بالموارد الطبيعية، وهو ما يخولها للتأثير في جيرانها وأن تلعب دوراً ريادياً في محيطها. كما أنها ليست في حاجة إلى الحوافز المادية التي تقدمها الدول الأخرى. فبحكم موقعها الجغرافي تعتبر الجزائر نقطة التقاء مع أوروبا وإفريقيا والعالم العربي في آن واحد. وبحكم غناها بالموارد الطاقوية، تعتبر الجزائر مهمة لاستقرار أوروبا بينما تبقى هي مستقلة عن الدول الأوروبية وغير تابعة لها. وبحسب هذا النمط يمكن القول بأن الإستراتيجية التي تعتمدها أوروبا مع الجزائر هي المطالب. ومن هنا يمكننا وصف موقف الجزائر السياسي من سياسة الدعم الأوروبي للديمقراطية بالمتصلب، بينما يمكن وصفه من الجانب الاقتصادي بالعنيد[1].

يظهر تصلب الجزائر من خلال لامبالاتها بتعليق مفاوضات الشراكة الأورومتوسطية بين سنتي 1994- 1995، وذلك نظرا لأن الجزائر دولة غنية بالموارد النفطية، وهو ما يجعلها في غنى عن التجارة مع الاتحاد الأوروبي من أجل تلبية احتياجاتها الغذائية. فارتفاع أسعار النفط سمح للجزائر بأن تتجاوز مشاكلها مع الديون الخارجية بل ووضعها في مصاف الدول المقرضة. كما

[1] I bid. p.545-546.

نلاحظ أن الجزائر قامت بتخفيف وتيرة المفاوضات بين سنتي 1997– 1998، في الوقت الذي طالبت فيه المفوضية الأوروبية الأطراف بضرورة تسريع الحوار. كما أن الجزائر لم توقع على اتفاق الشراكة إلا في سنة 2002، وهو ما يجعلها من بين آخر الدول في المنطقة التي دخلت نطاق الشراكة. ويتجلى أيضا الموقف الجزائري المتصلب في رفضها للسياسة الأوروبية للجوار، حيث صَرَّحَ سفير الجزائر لدى الاتحاد الأوروبي "حليم بن عطا الله" بأن الجزائر تريد أن تبقى خارج هذه المبادرة[1].

ويذهب Hugh Roberts لحد القول: "الجزائر هي الحالة التي تظهر فشل السياسية الأوروبية". ويضيف قائلا: " لا فرنسا ولا دول الإتحاد الأوروبي استطاعت أن تُحرز تغييراً حقيقياً في الجزائر"[2].

ثانياً: دور الولايات المتحدة الأمريكية في عملية الإصلاح السياسي في الجزائر:

1– قبل أحداث 11 سبتمبر 2001:

خلال الاضطرابات الأمنية التي عاشتها الجزائر في سنوات التسعينيات، أبدت الولايات المتحدة الأمريكية تَرَدُدَها في اتخاذ موقف من الأوضاع السائدة في الجزائر. وفي انتظار ما ستؤول إليه الأمور في الجزائر بقيت الولايات المتحدة الأمريكية في وضعية ترقُب صرفت فيه النظر عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ والسلطات الجزائرية معاً[3].

وفي سنة 1995 التي شهدت انتخاب الرئيس "اليمين زروال" رئيساً للجمهورية. كما شهدت نفس السنة إبادة الجماعات الإسلامية المسلحة للمدنيين،؛ تم الإعلان عن الانفراج الدبلوماسي بين البلدين. وبشكل تدريجي، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإرساء مُقاربتها بخصوص الوضع في الجزائر[4]. وفي هذا الإطار قامت الولايات المتحدة الأمريكية بضمان درجة من الشرعية لنظام "زروال" ، ودعمت إستراتيجيته السياسية القائمة على الحوار[5].

في سنة 1996 طالبت الولايات المتحدة الأمريكية الحكومة الجزائرية بإجراء مفاوضات مع العناصر الإسلامية غير المُتشددة في الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وذلك لإرجاع النظام إلى مكانه في الجزائر[6]. وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بربط مساعداتها إلى الجزائر بمدى تقدُمها في مسار المصالحة الوطنية وسياسة الدمج الاجتماعي. وقد أوضح ذلك "روبرت بيلترو" مساعد كاتب الدولة

---

[1] I bid. p.447.

[2] Mohammed Akacem, op. cit, p.159.

[3] فاطمة الزهراء الفيلالي، " الجزائر وقضايا الأمن في المتوسط: الواقع والآفاق"، مجلة شؤون الأوسط، (لم يُذكر العدد وتاريخ النشر)، ص 158.

[4] المرجع السابق، ص 158.

[5] Yahia. H. Zoubir, "The Algerian Political Crisis Origins and Prospect For The Future Of Democracy" , op. cit. p.85.

[6] I bid. p.86.

المكلف بالشرق الأدنى، وذلك في كلمة ألقاها أمام مجلس الشؤون الخارجية في 08 جوان 1996، أي بعد انتخاب الرئيس "زروال" بحوالي 06 أشهر، حيث قال:" إننا نودُ أن نرى الرئيس "زروال" ينجحُ في برنامج مصالحته الذي ألزم حكومته بتنفيذه. وقد أبلغناه أن الولايات المتحدة الأمريكية ستجدُ السُبُلَ الكافيةِ لدعمه فيما يُحرزُ تقدماً نحو ذلك الهدف، لقد وضعنا ذلك كشرط إيجابي. ويُمكن للانتخابات التشريعية أن تكون عنصُراً هاماً في هذه العملية. كما أن هذه الإجراءات وحدها لا تكفي بل لابد من المُضي في الدمج السياسي والإصلاح الاقتصادي"[1].

آمن أُولئك المساندين لإدماج الإسلاميين المعتدلين في الجزائر بأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى إيجاد ديمقراطية داخل الأنظمة المستبدة في الجزائر كما في باقي الدول العربية. فَكَّرَ العديد من الساسة الأمريكان في استعمال الجزائر كمختبر لنظام إسلامي معتدل وإرساء علاقات جيدة معها لتحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم الإسلامي. السياسيون الأمريكيون "التوافقيون" (دعاة التوافق) والذين شجعوا على حل توافقي مع الفيس ظَنُّوا أن ذلك ليس من شأنه عزل الإسلاميين الأصوليين فقط، بل وكذلك وقف نزيف الدم في الجزائر. وبينما كانت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تُشجع وتَحُثُ، على التوافق، كانت تضغط على السلطات الجزائرية لتحرير السوق، احترام حقوق الإنسان وإرساء نظام حكم ديمقراطي. وتحجَّجوا بأنّ فشل الحكومة الجزائرية في القيام بهذه الإجراءات من شأنه أن يؤدي إلى توسيع رقعة الصراع المدني في البلاد[2].

ويمكن تلخيص أهداف إدارة "كلينتون" من خلال مقترحاتها التوافقية في الجزائر في النقاط التالية[3]:

1- ترقية الديمقراطية عن طريق إدماج الإسلاميين المعتدلين في النظام السياسي، وهو موقف يختلف عن الموقف الأوروبي المعادي تماماً للحركات الإسلامية.

2- تحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية عند العالم الإسلامي بإظهار نفسها مسالمة تجاه الإسلام.

3- المساعدة على تحويل النظام الاشتراكي الثوري الجزائري المناوئ للمصالح الأمريكية إلى نظام مندمج في النظام العالمي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية.

وقبل الانتقال إلى رصد طبيعة الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في دعم الإصلاح السياسي في عهد الرئيس "بوتفليقة". تُجدر الإشارة إلى أهم الإصلاحات التي قام بها الرئيس "زروال" والتي نذكر منها: إغلاقه لآخر معتقل في الصحراء وذلك في نوفمبر 1995. كما قام

---

[1] محمد بوضياف، "مستقبل النظام السياسي الجزائري"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،(جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية 2008)، ص 175.

[2] Yahia. H. Zoubir," The United states and Algeria: The Cautious Road to Partnership", The Maghreb Center Journal,(Issue 1, Spring/Summer 2010), p.02.

[3] I bid.p.02.

الرئيس بتعيين حكومة جديدة متكونة من تكنوقراطيين شباب في 05 جانفي 1996. كان الهدف من تعيين هذه الحكومة هو مواصلة مسار الإصلاحات الاقتصادية التي باشر فيها الرئيس[1].

قام الرئيس زروال بمراجعة دستور 1989 من خلال استفتاء 28 نوفمبر 1996، الذي وافق فيه الشعب الجزائري على التعديلات الواردة على الدستور القديم. كان الهدف الرئيسي لدى مُحرري دستور 1996 هو ضمان استقرار واستمرارية مؤسسات الدولة الجزائرية. كما أخد هذا الدستور بنظام ازدواجية السلطة التشريعية، أو كما يسمى بنظام الغرفتين وذلك باستحداث غرفة جديدة هي "مجلس الأمة". وكان الهدف من الأخذ بهذا النظام تفادي الفراغ الدستوري في حالة ما إذا استقال رئيس الجمهورية وحل المجلس الشعبي الوطني[2]. وهذا فعلاً ما حدث سنة 1991 كما رأينا سابقا. كما أضاف الدستور الجديد صلاحية التشريع بالأوامر للسلطة التنفيذية الممثلة في رئيس الجمهورية وهذا ما لم يكن موجوداً في دستور1989 [3]. هذا ما أدى إلى إضعاف المؤسسات السياسية المنتخبة (البرلمان)[4].

وبعد استقالة الرئيس "زروال" في أكتوبر 1998 وإعلانه إجراء انتخابات رئاسية مسبقة وذلك دون الترشح لها. واعتبر الرئيس زروال بأنه حقق الجزء الأكبر من برنامجه الانتخابي خاصة فيما تعلق بالعودة إلى المسار الديمقراطي[5]. وعلى إثر هذه الوضعية جاءت الانتخابات الرئاسية في أبريل 1999 التي فاز بها المرشح "عبد العزيز بوتفليقة". هذه الانتخابات التي تابعتها الولايات المتحدة الأمريكية بكل اهتمام، وتَمَنَّتْ نتائجها. واعتبرت أنّ تحرك الجيش ضد نتائج الانتخابات عمل غير متوقع. ورأت بأنّ الرئيس المنتخب في إطار عملية حُرة ونزيهة سيحظى بالشرعية اللازمة لإطلاق الإصلاحات المطلوبة[6].

عمل الرئيس بوتفليقة منذ توليه الحكم في الجزائر على إطلاق جملة من المبادرات والوعود الإصلاحية، والتي نذكر منها: قانون الوئام المدني في سبتمبر 1999، سياسة المصالحة الوطنية سنة 2005 إلى يومنا هذا، عزم الرئيس بوتفليقة على دمج الإسلاميين في اللعبة السياسية، وعوده بالإصلاح على كل المستويات، زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية في جويلية 2001 –هذه

---

[1] نعيمة طوبال، مرجع سابق، ص 137.

[2] Mohamed Bousoltane, op. cit, p.51.

[3] عيسى طيبي مرجع سابق، ص 53.

[4] Mohamed Bousoltane, op. cit. p.53.

[5] نعيمة طوبال، مرجع سابق، ص 139.

[6] محمد بوضياف، "النظام السياسي الجزائري في ظل خيار المصالحة الوطنية: التطورات والمشاهد المحتملة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، (العدد 29، شتاء 2011)، ص ص (16-17).

الزيارة التي سنتطرق إليها فيما بعد-. كل هذه المبادرات والوعود الإصلاحية جعلت النظام السياسي لبوتفليقة يحضى بالشرعية في أَعيُن الولايات المتحدة الأمريكية[1].

ولمواصلة جلب الدعم الخارجي لسياسته الداخلية، قام الرئيس بوتفليقة بزيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وذلك في جويلية 2001. جاءت هذه الزيارة في الوقت الذي تعرضت فيه سياسة الوئام المدني لانتقادات داخلية شديدة. وتحصلت هذه السياسة على دعم أمريكي كبير. ولم ترتكز محاور هذه الزيارة على جلب الدعم الأمريكي للسياسات المحلية فقط، بل جاءت أيضا لتحدث التقارب بين البلدين، خاصة في إطار عقد اتفاقية للتعاون بين البلدين تُعفي الجزائر من تبعيتها لفرنسا[2].

الجهات الرسمية الجزائرية أرادت من خلال هذه الزيارة فتح عهد جديد في العلاقات الأمريكية الجزائرية. كما أَمِلَتْ هذه الجهات في أن تُقَلِلَ الإدارة الأمريكية الجمهورية من انتقاداتها للجزائر في مجال حقوق الإنسان، وذلك باتخاذها موقفا معتدلاً كما فعلت الإدارة الديمقراطية التي سبقتها[3]. فهذه الزيارة على الرغم من تركيزها على قضية الإرهاب الدولي، إلا أنها كانت فرصة كبيرة للنظام الجزائري لتحسين صورته في الخارج. ومن دون شك كان هدف الرئيس بوتفليقة من لقائه بوش الابن إقناع هذا الأخير بأن العلاقات الأمريكية الجزائرية يجب تقويتها، وأن محاربة الإرهاب سوف لن تأتي بنتيجة إذا لم يتم التعامل مع جذوره وهي الفقر وانعدام العدالة. ولذلك على الولايات المتحدة الأمريكية أن تساعد الجزائر اقتصاديا، وذلك عن طريق تحويل ديونها إلى استثمارات حتى تتمكن من استعادة توازنها وتقضي على الأصولية السياسية[4].

وفي إطار هذه الزيارة كَرَرَّتْ الإدارة الأمريكية نداءاتها للجزائر لاحترام حقوق الإنسان والحريات المدنية، خاصة في إطار ما شهدته الأحداث المأساوية في منطقة القبائل سنة 2001، وذلك لما استعمل الدرك الوطني الجزائري العنف ضد المتظاهرين. كما طالبت الإدارة الأمريكية الرئيس بوتفليقة بإعطاء المزيد من الحرية لوسائل الإعلام. وأوصته بتضعيف جهوده من أجل تفعيل المشاركة السياسية في الجزائر[5].

2- بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:

لسنوات كانت الولايات المتحدة الأمريكية كمعظم الدول الأوروبية، تصف الأعمال الإرهابية التي تقوم بها مختلف الجماعات الإسلامية وعلى رأسها الجماعة الإسلامية المسلحة(GIA)،

---

[1] Yahia. H. Zoubir," The United states and Algeria: The Cautious Road to Partnership", op. cit. p.04.
[2] Yahia. H. Zoubir, "The Resurgence Of Algeria´s Foreign Policy In The Twenty First Century", op. cit, p.177.
[3] I bid. p.177.
[4] Yahia. H. Zoubir, Karima Benabdallah-Gambier, " The United States and The North African Imbroglio: Balancing Interests in Algeria, Morocco, and the Western Sahara", Mediterranean Politics, (Vol 10, Number 02, July, 1, 2005), p.191.
[5] Yahia. H. Zoubir, "The Resurgence Of Algeria´s Foreign Policy In The Twenty First Century", op. cit, .p.178.

والجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPS) ضد الأهداف العسكرية والمدنية بالجزائر على أنها "عنف سياسي". الذي جاء كرد فعل طبيعي يكادُ يكون شرعيا على عنف النظام الجزائري الذي أوقف المسار الانتخابي سنة 1992. وكان أي تفسير آخر يُنظرُ إليه على أنه مساندة للمجموعة العسكرية الحاكمة[1]. واستمر الوضع على حاله، إلى أن هبَّت رياح أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001 بما تشتهيه سُفُنُ بوتفليقة والجزائر. وذلك بعد استفاقة الولايات المتحدة الأمريكية وباقي العالم الغربي على حقائق عنف الإسلام المتطرف. بعد هذه الأحداث أصبح يُنظرُ إلى عشرية الجزائر في صراعها مع الظاهرة بمناظر مختلفة. فما كان يُعتبرُ مشكلاً خاصا بالجزائر أصبح الآن جزءًا من اهتمام العالم. والأمر الأكثر أهمية أن ردة الفعل الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على هجمات 11سبتمبر 2001 عبر شنِّها ما يسمى "بالحرب العالمية على الإرهاب أعطى نوعا من الاعتراف بصواب رأي الجزائر في تعاملها مع الظاهرة[2].

شهدت العلاقات الجزائرية الأمريكية تقارباً ملحوظاً بعد أحداث 11 سبتمبر2001. أصبحت الجزائر بالنسبة لواشنطن "شريكاً استثنائيا في الحرب العالمية على الإرهاب بحيث زادت نسبة التعاون الأمني والعسكري بين البلدين خصوصا منذ تشكل القاعدة في بلاد المغرب[3]. وأظهرت تصريحات "وليام بيرنز(William Burns) التي أدلى بها من خلال زيارته إلى الجزائر في أكتوبر 2003 والتي دامت يومين، حيث قال:" أنا مندهش للتطور الجيد الذي وصلت إليه العلاقات الجزائرية الأمريكية في عدة مجالات، لم يسبق لعلاقاتنا الثنائية أن كانت بمثل هذه القوة في غضون الأربعين العام الأخيرة..."[4].

وبما أننا بصدد معرفة دور الولايات المتحدة الأمريكية في عملية الإصلاح السياسي بعد أحداث 11 سبتمبر، مع العلم بأن الولايات المتحدة الأمريكية بعد هذه الأحداث صَعّدتْ من لهجتها الإصلاحية في الوطن العربي وذلك بربطها بين الإرهاب وغياب الديمقراطية. وكنا قد رأينا ذلك في الفصل النظري. إلا أن الوضع في الجزائر كان مُغايراً تماماً بحيث أصبحت الجزائر بمثابة الشريك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب. ورأينا كيف تقاربت العلاقات بين البلدين بعد 11 سبتمبر، هذا في رأينا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تغضُ الطرف على قضية الإصلاحات السياسية في الجزائر. فالسياسية الخارجية الأمريكية لا تحيد عن مسارها أبداً والذي يقتضي منها التعامل ببراغماتية أولاً وقبل كل شيء.

المطلب الثالث: دور المنظمات الدولية المهتمة بحماية حقوق الإنسان

[1] Yahia. H. Zoubir," The United states and Algeria: The Cautious Road to Partnership", op. cit. p.04.
[2] Hakim Darbouche, " Algeria's Failed Transitions to a Sustainable polity Coming to Yet Another Crossroads", MEDRO Technical Report, (number 08, Octobre, 2011), p.10.
[3] I bid. p.11.
[4] Yahia. H. Zoubir, Karima Benabdallah-Gambier, op. cit. p.192.

سنتناول في هذا المطلب دور أجهزة الأمم المتحدة في حماية حقوق الإنسان في الجزائر. تم سنشير فقط إلى أهم المعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجزائر في إطار تعاونها العربي والإفريقي. وكعنصر أخير نتطرق إلى دور المنظمات غير الحكومية في إعمال حقوق الإنسان في الجزائر.

1- دور المنظمات الدولية الحكومية

أولاً: حقوق الإنسان في نصوص الدستور الجزائري:

كغيرها من الدساتير، خصصت الدساتير الجزائرية المتعاقبة منذ الاستقلال مكانة هامة للحقوق والحريات[1]. ونص دستور 1976 على أن " تضمن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن. كل المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات. يلغى كل تمييز قائم على أحكام مسبقة تتعلق بالجنس أو العرق أو الحرفة"[2]. وأعيد ذكر هذا المبدأ في دستور 1989[3]. وضمن دستور 1996 هذا المبدأ إذ نص على أن: "الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة. وتُكَوِنُ تراثا مشتركا بين جميع الجزائريين والجزائريات، واجبهم أن ينقلوه من جيل إلى جيل كي يحافظوا على سلامته وعدم انتهاك حرمته"[4]. كما أكدت كل الدساتير الجزائرية على ضمان المساواة بين جميع المواطنين، "فكُل المواطنين سواسية أمام القانون، ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد، أو العرق، أو الجنس، أو الرأي، أو أي شرط أو ظرف آخر، شخصي أو اجتماعي"[5].

أما فيما يخصُ الجهة المُخولة بحماية الحقوق الأساسية للإنسان والحريات الفردية والجماعية والدفاع عنها فقد أوكلها الدستور للقضاء[6].

ثانياً: التزامات الجزائر الدولية في مجال حماية حقوق الإنسان:

---

[1] عمار عباس، ونصر الدين بن طيفور، " توسيع حظوظ مشاركة المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة أو تحقيق المساواة عن طريق التمييز الايجابي"، الأكاديمية العربية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (العدد 10، جوان 2013)، ص 87.

[2] المادة (39) من دستور 1976.

[3] المادة (31) من دستور 1989.

[4] المادة (32) من دستور 1996.

[5] المادة (29) من دستور 1996.

[6] عمار عباس، ونصر الدين بن طيفور، مرجع سابق، ص87. ولمزيد من التفاصيل أنظر المادة (139) من دستور 1996.

تُعَدُ مسألة حقوق الإنسان من بين المواضيع الأساسية التي أصبحت محل اهتمام المجتمع الدولي لأنها ترتبط مباشرة بالكرامة الإنسانية، وترتبط أيضا بمبدأي المساواة والعدل. زاد هذا الاهتمام بعد صُدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948. حدد هذا الإعلان الأهداف المنشودة التي ينبغي أن تسترعي انشغال كافة الشعوب والأمم. وأصبح بمثابة المرجع الأساسي لكل المواثيق الدولية والجهوية وكذا الدساتير والتشريعات الداخلية للدول بما في ذلك الجزائر الذي كرسته في دساتيرها. وصادقت الجزائر على أهم المعاهدات الدولية والجهوية التي تهدف إلى ترقية الحقوق والحريات الفردية والجماعية[1].

قبل التطرق إلى أهم المعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجزائر في إطار الحماية الدولية لحقوق الإنسان. رأينا أنه من الضروري إبراز المكانة القانونية للمعاهدات الدولية في القانون الوطني الجزائري.

في مُعظم الأحيان تتضمن التشريعات الداخلية لمختلف الدول المبادئ التي التزمت بها دوليا، وذلك كنتيجة لانضمامها إلى الاتفاقيات الدولية. إذ تُصبح أحكام هذه الاتفاقيات جزءاً من التشريع الداخلي للدولة، بل تسمو عليه في بعض الأحيان[2]. وإذا رجعنا إلى الحالة الجزائرية، فنجد أن المُشرع الجزائري أدرج تحت مبدأ الوحدة إلغاء ازدواجية النظام القانوني الدولي والنظام القانوني الوطني. إذ نصت المادة (159) دستور 1976 على " وبعد المصادقة عليها بالشروط المنصوص عليها قانوناً، فإن المعاهدات الدولية تتمتع بقوة القانون". أما مشرعو دستور 1989 فأخذوا بمبدأ إدماج القواعد التي تمت المصادقة عليها إلى النظام القانوني الوطني، ولكن مع اختلاف تضمنته المادة (123) والتي تنص على:" المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية، حسب الشروط المنصوص عليها في الدستور تسمو على القانون"[3]. ومن هنا نخلصُ إلى أن دستور 1976 ساوى بين المعاهدات الدولية وبين القانون الوطني في القيمة القانونية، بينما دستور 1989 سَلَمَ بِسُمُوْ المعاهدات الدولية على القانون الوطني. وهذا ما نص عليه أيضا دستور 1996[4]. وجاء قرار المجلس الدستوري في 20 أوت 1989 ليؤكد على المبدأ الدستوري الذي ينص على أن المعاهدات

---

[1] الطيب بلعيز، إصلاح العدالة في الجزائر الانجاز التحدي، (الجزائر: دار القصبة للنشر، 2008)، ص ص (127-128).

[2] عمار عباس، ونصر الدين بن طيفور، مرجع سابق، ص87.

[3] سعاد بن جاب الله، "مشاركة المرأة الجزائرية في الحياة السياسية"، في : المشاركة السياسية للمرأة العربية، تحديات أمام التكريس الفعلي للمواطنة- دراسة ميدانية في أحد عشر بلداً عربيا، (تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2004)، ص ص (154-155).

[4] المادة (132) من دستور 1996.

الدولية المصادق عليها تعلو على القانون الداخلي. وينص القرار حرفيا: "تدرج كل اتفاقية، بعد التصديق عليها ومنذ نشرها، في القانون الوطني وتكتسب، تطبيقا للمادة 132 من الدستور، سلطانا يسمو على سلطان القانون، بما يسمح لكل مواطن جزائري بالاستناد إليها أمام الهيئات القضائية"[1].

بعدما تطرقنا إلى إبراز المكانة القانونية للمعاهدات الدولية بالنسبة للقانون الوطني الجزائري. فسنخصص الفقرات التالية للحديث عن أهم المعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجزائر في إطار الحماية الدولية لحقوق الإنسان. وتجدر الإشارة إلى أننا سنتطرق فقط إلى المعاهدات التي تمُسُ موضوع دراستنا، أي تلك عُنيت بحماية الحقوق المدنية والسياسية للمواطن. كما أننا سنتطرق في كل معاهدة إلى أساس الإلزام فيها، لنعرف مدى وفاء الجزائر بالتزاماتها الدولية في مجال حماية حقوق الإنسان. وفي مايلي أهم المعاهدات الدولية التي اهتمت بتطوير الحقوق المدنية والسياسية والتي صادقت الجزائر عليها:

1- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[2]:

انضمت الجزائر إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1963[3]. وضع هذا الأخير مجموعة من القواعد والأحكام التي تضمن الحريات الأساسية التي يجب على الشعوب والأمم مراعاتها والتقيد بها، من أجل الحفاظ على كرامة كل فرد في المجتمع[4]. وعن أهمية الإعلان يقول "روني كسان" Rene Cassin وهو أحد محرريه: "إنه أهم وثيقة صنعها الإنسان، ويشكل مرحلة في تاريخ الإنسانية. هو ميثاق الحريات للمقهورين وضحايا الطغيان. فالإعلان يحدد على الآلة القوية للدولة عدم تجاوزه في التعامل مع أفرادها... وهي تعلن حقوق الإفراد التي يجب حمايتها في دولة القانون"[5].

---

[1] الأمم المتحدة،(E)، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الموضوعية لعام 2000، تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، "التقارير الدورية الثانية المقدمة من الدول الأطراف عملاً بالمادتين 16 و17 من العهد، إضافة (الجزائر)"، 22 ماي 2000. الوثيقة E/1990/6/Add/26 المؤرخة في 28 جويلية 2000، ص 09.

[2] أعتُمد في 10 ديسمبر 1948.

[3] المادة 11 من دستور 1963. التي نصت على: " توافق الجمهورية على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتنضم إلى كل منظمة دولية تستجيب لمطامح الشعب الجزائري وذلك اقتناعا منها بضرورة التعاون الدولي".

[4] محمد حداد، "المشاركتية وحق المواطن في الإعلام"، مداخلة ألقيت في: الملتقى الوطني الأول حول موضوع: "مؤشرات الحكم الراشد وتطبيقاته"، في (07/06 ابريل 2011)، ص 72.

[5] محمد بوسلطان، مبادئ القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص 266.

وعلى الرغم من أن هذا الإعلان يخلو من عنصر الإلزام. إلا أن مصادقة الجزائر عليه هي تعبير عن حسن نية الجزائر في دعم التعاون الدولي في مجال حماية حقوق الإنسان. وهذه نقطة ايجابية في نظرنا تحسب للجزائر في مجال الالتزام الدولي بحماية حقوق الإنسان.

2- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية[1]:

وقعت الجزائر على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في 10 ديسمبر 1968، ولم تصادق عليه إلا بعد مرور 21 سنة من توقيعه[2]. تمت مصادقة الجزائر على العهد في 16 ماي 1989، وأُرفق التصديق ببعض الإعلانات التفسيرية على المواد:(1، 22، 23)[3]. وإذا كان تصديق الجزائر على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يُعفيها من أي التزامات دولية. فإن مصادقتها على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يُرَتِبُ عليها التزامات دولية بموجب مواد العهد. فالدول المصادقة على العهد وبعد مرور سنة من نفاد العهد عليها، تكون ملزمة بتقديم تقارير دورية عن التدابير التي اتخذتها، والتي تمثل إعمالا للحقوق المعترف بها فيه، وعن التقدم المحرز في التمتع بهذه الحقوق[4]. وفي هذا الإطار قدمت الجزائر تقريرها الأولي(CCPR/C/62/Add.1) في 05 أبريل 1991. نظرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في التقرير في دورتها السابعة والأربعين في أثناء جلساتها 1129،1128،1125 المعقودة يومي 25 و27 مارس 1992[5]. ومن الملاحظات التي أبدتها اللجنة، هو أن الحوار مع الوفد الجزائري كان بناءً بصفة خاصة، وذلك لأن الوفد سعى إلى الإجابة عن أسئلة الأعضاء بصراحة دون محاولة إخفاء الصعوبات. ولقد وجهت اللجنة الشكر إلى الجزائر من خلال ممثليها لتقريرها الجيد، الذي تم تقديمه في موعده المُحدد[6].

---

[1] أعتُمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200(د21)، المؤرخ في 16 ديسمبر 1966. تاريخ بدء النفاذ 23 مارس 1976، وفقا لإحكام المادة 39.

[2] محمد حداد، مرجع سابق، ص 72.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 20، المؤرخة في : 17 ماي 1989.

[4] المادة (40)، الفقرة (1)، من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ولمزيد من التفاصيل انظر الفقرات: 2،3،4،5 من نفس المادة.

[5] الأمم المتحدة،(CCPR)، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، "النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف عملاً بالمادة 40 من العهد، التقرير الدوري الثالث (الجزائر)"، 22 سبتمبر 2006. الوثيقة (CCPR/C/DZA/3)، الصادرة في: 07 نوفمبر 2006، ص 04.

[6] الأمم المتحدة،(CCPR)، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، "النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف عملاً بالمادة 40 من العهد، تعليقات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان". الوثيقة (CCPR/C/79/Add.1)، الصادرة في: 25 سبتمبر 1992، ص 01.

نظراً لصعوبة تحليل كل التقارير التي تقدمت بها الجزائر إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، أو إلى مجلس حقوق الإنسان فيما بعد. فسنكتفي بذكر هذه التقارير فقط وهي:

أ- التقرير الثاني الذي قدمته الجزائر في 18 ماي 1998 والذي كان من المفروض أن يقدم سنة 1995[1].

ب- التقرير الثالث الذي قدمته الجزائر في 22 سبتمبر 2006[2].

ج- في إطار العمل بقرار الجمعية العمة للأمم المتحدة رقم 251/60 المؤرخ في 15 مارس 2006، وقرار مجلس حقوق الإنسان رقم 1/5 المؤرخ في 18 جوان 2007. تقدمت الجزائر بتقريرها الأول لمجلس حقوق الإنسان[3].

وتجدر الإشارة، إلى أن الجزائر خضعت لإجراءات مجلس حقوق الإنسان. فلقد عقد الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل المنشأ بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 1/5 المؤرخ في 18 جوان 2007 دورته الأولى في الفترة الممتدة من 7 إلى 18 أبريل 2008. وأُجري الاستعراض المتعلق بالجزائر في الجلسة 11 المعقودة في 14 أبريل 2008. ترأس الوفد الجزائري وزير الشؤون الخارجية "مراد مدلسي"، واعتمد الفريق العامل هذا التقرير المتعلق بالجزائر في 16 أبريل2008. وبعد عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض(الجزائر)، جاء الحوار التفاعلي الذي أعقب تقديم التقرير الوطني. بحيث أدلى 46 وفدا ببيانات أعربوا فيها جميعاً عن تقديرهم للدور الذي اضطلعت به الجزائر في مجلس حقوق الإنسان، ولا سيما في بناء الاستعراض الشامل[4].

3- التصديق على إعلان بشأن المادة (41) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية:

---

[1] الأمم المتحدة،(CPRC)، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف عملاً بالمادة 40 من العهد، "التقارير الدورية الثانية التي كان من المفترض أن تقدمها الدول الأطراف في عام 1995، إضافة، (الجزائر)"،11مارس 1998. الوثيقة (CPR101/C/101/Add.1)، الصادرة في 18 ماي 1998.

[2] . الوثيقة (CCPR/C/DZA/3)، الصادرة في: 07 نوفمبر 2006، مرجع سابق.

[3] الأمم المتحدة،(A)، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، الدورة الأولى، جنيف 18 أبريل 2008، "تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة (15)(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 (الجزائر)". الوثيقة (A/HRC/WG.6/1/DZA/1)، الصادرة في: 20 مارس 2008.

[4] الأمم المتحدة،(A)، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، الدورة الثامنة، البند 06 من جدول الأعمال، الاستعراض الدوري الشامل، "تقرير فريق العمل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، (الجزائر)". الوثيقة(A/HRC/8/29)، الصادرة في: 28 ماي 2008، ص ص (3-5).

يقضي هذا الإعلان باختصاص لجنة حقوق الإنسان في استلام ودراسة بلاغات من دولة طرف ضد دولة طرف أخرى[1].هذا الإعلان دخل حيز النفاذ في 28 مارس 1976، وصادقت عليه الجزائر في 12 سبتمبر 1989[2].

4- البروتوكول الاختياري الأول المتعلق بالعهد الدولي الخاص الحقوق المدنية والسياسية:[3]

جاء هذا البروتوكول خاصاً بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولقد زاد هذا البروتوكول من عبء الالتزامات المفروضة عليها في العهد. فلقد أعطى هذا البروتوكول للأفراد حق رفع الشكاوى إلى لجنة حقوق الإنسان ضد بلدانهم. وهذا في حال استنفادهم لكل طرق التظلم المحلية[4].صادقت الجزائر على هذا البروتوكول في 16 ماي 1989[5].

5- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة:[6]

صادقت الجزائر على الاتفاقية في 22 جانفي 1996، وتحفظت على المواد التالية: 2، 9(الفقرة2)، 15(الفقرة4)، 16، 29(الفقرة1)[7]. وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر لم تصادق على البروتوكول الاختياري للاتفاقية[8]. ومنذ مصادقة الجزائر على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، قدمت الجزائر تقريرين إلى اللجنة التي ترصد تنفيذ الاتفاقية. وأبدت الجزائر تحفظات شاملة على المادتين 2، و16. بحيث ترى الجزائر أن أحكام قانون الأسرة الجزائري تعلُو

---

[1] لمزيد من التفاصيل عن هذا الإعلان، أنظر المادة 41 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرصد الوطني لحقوق الإنسان(الجزائر)، قائمة الصكوك الدواية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها الجزائر، (الجزائر: ONDH، ديسمبر 1998)، ص03.

[3] أُعتمد وعُرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العمة للأمم المتحدة (2200ألف(د-21)، المؤرخ في 16 ديسمبر 1966، تاريخ بدأ النفاذ 23 مارس 1976، وفقا لأحكام المادة 09.

[4] لمزيد من التفاصيل ، أُنظر المادة الأولى من البروتوكول.

[5] المرصد الوطني لحقوق الإنسان(الجزائر)، مرجع سابق، ص 04.

[6] اعتمدت في 18 ديسمبر 1979 من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة. ودخلت حيز النفاذ في 03 سبتمبر 1981.

[7] المرصد الوطني لحقوق الإنسان(الجزائر)، مرجع سابق، ص08.

[8] الأمم المتحدة،(A)، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، الدورة الأولى، جنيف 18/7 أبريل 2008، "تجميع المعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقا للفقرة (15)(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 (الجزائر)". الوثيقة (A/HRC/WG.6/1/DZA/2) الصادرة في: 28 مارس 2008. ص02.

على أحكام هذه الاتفاقية[1]. وفي إطار مسعى الجزائر الشامل للانضمام إلى جميع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وبالأخص تلك التي ترمي إلى تعزيز حقوق المرأة صادقت الجزائر في 8 مارس 2004 على اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 640(د-7). وأودعت الجزائر صك التصديق لدى الأمين للأمم المتحدة في 04 أوت 2004[2].

وفي إطار تعزيز مكانة المرأة الجزائرية في الحياة السياسية، وفي إطار الوفاء بالتزاماتها الدولية في هذا الشأن، عملت الجزائر على تطوير تشريعاتها الداخلية لتتناسب مع هذه الالتزامات. بحيث جاء التعديل الدستوري لسنة 2008 ليضيف مادة جديدة إلى الدستور التي تقوم الدولة بمقتضاها بترقية الحقوق السياسية للمرأة وذلك بتوسيع تمثيلها في المجالس المنتخبة[3]. ومواصلة لهذه الجهود، جاء القانون العضوي رقم 03/12 ليفرض نظام الحصص في تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة (المجلس الشعبي الوطني، المجالس الشعبية الولائية، المجالس الشعبية البلدية). ولفرض هذا القانون في الساحة السياسية الجزائرية، جاءت أحكام هذا القانون واضحة فيما يخص فرض نظام الكوتة في القوائم الانتخابية[4]، هذه القوائم التي ترفض بحكم المادة 2 من هذا القانون في حالة عدم احترامها نظام الكوتة الموضحة في نصوص القانون 03/12[5].

وبعدما رأينا تصديق الجزائر على أهم المواثيق الدولية في مجال حماية حقوق الإنسان. وبعدما رأينا التزام الجزائر شبه الكامل بالتزاماتها الدولية. فتجدر الإشارة إلى أن الجزائر لم تُهمل التعاون الإقليمي فيما يخص التصديق على أهم المواثيق والإقليمية التي تهدف إلى حماية حقوق الإنسان، والتي نذكر منها[6]:

1- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

---

[1] المتحدة،(A)، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة السابعة، البند(3) من جدول الأعمال، "تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية"، تقرير المُقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة، وأسبابه وعواقبه، السيدة "ياكين إيرتورك"، إضافة، البعثة التي قامت بها إلى الجزائر. الوثيقة (A/HRC/7/6/Add.2)، الصادرة في 13 فبراير 2008، ص 01.

[2] . الوثيقة (CCPR/C/DZA/3)، الصادرة في: 07 نوفمبر 2006، مرجع سابق. ص29.

[3] المادة 31 مكرر من دستور 2008. ولمزيد من التفاصيل أنظر التعديل الصادر في الجريدة الرسمية العدد 63، المؤرخة في 18 ذو القعدة عام 1429ه الموافق ليوم 16 نوفمبر2008م.

[4] المادة (2) من القانون العضوي 03/12 الخاص بتحديد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، المؤرخ في 18 صفر 1433ه الموافق ليوم 12 يناير 2012م. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد الأول، 20 صفر 1433ه الموافق ل14 يناير 2012م.

[5] المادة (5) من نفس القانون السابق.

[6] الوثيقة (A/HRC/WG.6/1/DZA/1)، الصادرة في: 20 مارس 2008، مرجع سابق، ص 07.

2- المحكمة الإفريقية لحماية حقوق الإنسان.

3- الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

4- وفي 2003 وقعت الجزائر على البروتوكول الملحق بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في إفريقيا[1].

2- دور المنظمات غير الحكومية

حدد ميثاق الأمم المتحدة في المادة (71) منه، المركز القانوني للمنظمات غير الحكومية. فبموجب هذه المادة تقوم هذه المنظمات بدور استشاري ورقابي في مجال الحماية الدولية لحقوق الإنسان[2]. وفي هذا الإطار، أشركت المجموعة الدولية بصفة مباشرة المنظمات غير الحكومية في عملية رصد وتقصي حقائق انتهاكات حقوق الإنسان من جهة، ومن جهة أخرى أعطتها الحق في تقديم الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات المرتكبة. وهذا في مجمل الاتفاقيات الدولية الملزمة في مجال حماية حقوق الإنسان التي نذكر منها[3]:

- مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، خاصة في إطار التقارير السنوية والدورية التي تقدمها الدول المصادقة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وذلك بموجب المادة (40) من العهد.

- كما تشارك هذه المنظمات غير الحكومية في أعمال مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في إطار الآليات والشكاوى والإجراءات الخاصة. كما تستطيع المنظمات غير الحكومية تقديم معلومات إلى المُفوضية وأن تعمل معها كشريك في أعمال التدريب والتثقيف وفي متابعة توصيات حقوق الإنسان أو الملاحظات الصادرة عن أصحاب ولايات الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات.

وبما أننا بصدد دراسة دور المنظمات غير الحكومية في عملية الإصلاح السياسي في الجزائر. فالجدير بالذكر الإشارة إلى دور المنظمات غير الحكومية في فترات الانتقال الديمقراطي – خاصة وأن الجزائر مرت ولازالت تمُرُ بهذه المرحلة-. نجد أن التجارب الميدانية أثبتت أن أكبر ضحايا

---

[1] . الوثيقة (A/HRC/7/6/Add.2)، الصادرة في 13 فبراير 2008، مرجع سابق، ص 07.

[2] تنص المادة (71) من ميثاق الأمم المتحدة على أن:" للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تُعنى بالمسائل الداخلة في اختصاصه. وهذه الترتيبات قد يُجريها المجلس مع هيئات أهلية وبعد التشاور مع عضو الأمم المتحدة ذي الشأن".

[3] الطاهر عباسة، "دور المنظمات غير الحكومية في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان خلال المرحلة الانتقالية"، مجلة القانون، السلطة والمجتمع، (العدد 02، 2013)، ص ص (100-101).

عملية التحول السياسي هم المدنيون. إذ تتسم هذه العملية بالفوضى التي تنعدم معها أدنى شروط الحماية للإفراد. وذلك في ظل تفكك وضعف مختلف أجهزة الدولة أو غيابها كليا. وأثناء هذه الفترات العصيبة من تاريخ الدول والشعوب تلعب المنظمات غير الحكومية دوراً أساسياً في رصد وتقصي الحقائق وكشفها بشتى الوسائل للرأي العام العالمي، وذلك عن طريق تسريب الوثائق والأشرطة عبر قنوات محترفة لرفع الغبن والظلم عن الشعوب المضطهدة[1].

كانت هذه إشارة مختصرة منا عن دور المنظمات غير الحكومية ومركزها القانوني. وبعد هذه الإشارة سنقوم بتتبع دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان في الجزائر.

مارست المنظمات غير الحكومية ضغوطا كبيرة على النظام السياسي في الجزائر. وذلك في الفترة التي أعقبت إلغاء المسار الانتخابي إلى غاية بداية الانفراج النسبي للأزمة الجزائرية. تعرضت الجزائر إلى انتقادات شديدة وقوية وُجهت لها من طرف منظمات غير الحكومية تتمتع بمصداقية عالية، ولها صوت مسموع في المجال الدولي لحقوق الإنسان وأوساط الرأي العام العالمي. نذكر منها: منظمة العفو الدولية، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مرصد مراقبة حقوق الإنسان. أصدرت هذه المنظمات مُجتَمِعَةً كتابا مشتركا أسمته "الكتاب الأسود للجزائر". أبرزت فيه ما عَايَنَتْهُ من بشاعة الممارسات التي أدت إلى انتهاك حقوق الإنسان مُحَمِلةً في ذلك المسؤولية للدوائر الحكومية الرسمية والجماعات المسلحة[2].

بالإضافة إلى الضغوط الإعلامية والتحسيسية التي مارستها هذه المنظمات، تقدمت الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان برفع توصية للاتحاد الأوروبي تُطالبه فيها بإدراج مسألة حقوق الإنسان في المفاوضات الجزائرية الأوروبية في إطار الشراكة الاورومتوسطية. وعلى إثر هذه التوصية قام البرلمان الأوروبي باستنكار الانتهاكات التي وصفها بالخطيرة، وطالب اللجنة الأوروبية بإيقاف المفاوضات الاقتصادية واشترط استئنافها بتحسين الأوضاع الإنسانية في الجزائر. كما طالبت الفيدرالية بلجنة تحقيق أممية بعدما أثارت الكثير من التساؤلات حول وضع الجزائر ومن هو المستفيد منه؟ ولماذا السكوت الدولي على حالة التردي التي تعيشها الجزائر؟. ولكن الجزائر رفضت هذا الطلب واعتبرته تدخلاً سافراً في شؤونها الداخلية[3].

مع الانفراج النسبي للأزمة الجزائرية في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، كانت الجزائر سباقة في المبادرة لدعوة العديد من المنظمات غير الحكومية لزيارة

---

[1] المرجع السابق، ص 103.

[2] محمد بوضياف، "مستقبل النظام السياسي الجزائري"، مرجع سابق، ص 175.

[3] المرجع السابق، ص 176.

الجزائر[1]. إذ شهدت الجزائر خلال سنة 2001 مرور أقوى المنظمات الدولية غير الحكومية لدراسة وضعية حقوق الإنسان فيها بناءً على طلب رئيس الجمهورية السيد "عبد العزيز بوتفليقة". وجاءت دعوة الجزائر لهذه المنظمات لكي تقوم هذه الأخيرة بإعداد تقاريرها حول وضعية حقوق الإنسان في الجزائر ومساعدتها لإيجاد وسيلة نظيفة لمحاربة الإرهاب. وضمن هذا الإطار كان لمنظمتي العفو الدولية وكذا اللجنة الدولية للصليب الأحمر حضوراً قوياً ودوراً ريادياً في معالجة قضايا حقوق الإنسان ضمن إطار معالجة أزمتي الديمقراطية والحريات في الجزائر. وهذا بهدف توسيع ثقافة حقوق الإنسان وترقيتها. والسهر على مدى التزام الجزائر واحترامها للمعاهدات الدولية التي صادقت عيها في إطار الحماية الدولية لحقوق الإنسان[2].

وفي إطار مساعي رئيس الجمهورية الرامية لِلَمِ شمل الجزائريين ومصالحتهم، هذه المساعي التي أُطرت في مشروع "الوئام المدني"، ومشروع المصالحة الوطنية". أبدت العديد من المنظمات غير الحكومية تخوفها من أن تحرم المصالحة الوطنية عائلات ضحايا المأساة الوطنية من حقهم في الوصول إلى الحقيقة والعدالة والتعويضات اللازمة لذلك. وفي بيانها المشترك، أعلنت منظمة العفو الدولية، وأمنسيتي أنترناشيونال، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، واللجنة الدولية لحقوق الإنسان على: "إن العفو الشامل سيُبقي على ملفات الماضي معلقة، وسيجعلُ مسألة حقوق الإنسان مهددة في المستقبل، خاصة بإبعاده العدالة والقضاء من المساهمة في التسوية والعودة إلى الاستقرار...". كما أشادت هذه المنظمات في بيانها باعتراف السلطات الرسمية بمسؤولياتها عن اختفاء 6000 شخص، وطالبت الجزائر بمراعاة التزاماتها الدولية لحقوق الإنسان وهي تُسرعُ لحل أزمتها الداخلية[3].

على الرغم من الدور الذي لعبته المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية الناشطة في مجال الحماية الدولية لحقوق الإنسان. وعلى الرغم أيضا من التعاون الكبير الذي أبدته الجزائر في هذا المجال، وذلك بتصديقها تقريبا على جميع الصكوك الدولية المهتمة بحماية حقوق الإنسان والتزامها بها. إلا أن سجل حقوق الإنسان في الجزائر لا يزال متأخراً عن ركب الدول المتطورة. فإبقاء الجزائر على حالة الطوارئ إلى غاية سنة 2011 أدى إلى تضييق الكثير من الحريات، وانتهاكها في بعض الأحيان تحت ذريعة مكافحة الإرهاب. ولا يمكننا تحميل مسؤولية هذا التأخر للدوائر الحكومية فقط، بل تتحمل المؤسسات الوطنية الناشطة في هذا المجال الجزء الأكبر منه، هذا

---

[1] الطيب بلعيز، مرجع سابق، ص130.

[2] نورة يحياوي، حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي والقانون الداخلي، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2004)، ص 71.

[3] محمد بوضياف،" مستقبل النظام السياسي الجزائري" مرجع سابق، ص 236. (بتصرف).

لضُعف أدائها الذي يرجع بالدرجة الأولى إلى عدم استقلاليتها عن السلطة خاصة بما يتعلق بالدعم المالي. وهناك طرف ثالث يتحمل مسؤولية تردي حقوق الإنسان في الجزائر، وهو المواطن الجزائري في حد ذاته، لأنه يجهل حقوقه الأساسية، وللأسف نجد هذا في أوساط الطبقة المتعلمة في الجزائر. ونرى أن تَحَسُن وضعية حقوق الإنسان في الجزائر مرهون بنشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع الجزائري ككُل.

المبحث الثالث: ثورات الربيع العربي ومستقبل الإصلاحات السياسية في الجزائر

بعدما تطرقنا في المبحث الثاني من هذا الفصل إلى شكلين من أشكال تأثير العوامل الخارجية على مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر، وهما المشروطية السياسية والضغوط الدولية. تطلبت تغطية الموضوع تخصيص هذا المبحث الأخير للتطرق إلى الشكل الثالث وهو تأثير التجارب الناجحة أو كما يسميه "صامويل هندكتون" بكرة الثلج. سيتم التطرق في هذا المبحث إلى حدث جديد وهو ما أضحى يسمى بثورات الربيع العربي. إذ سنرصد تأثير هذه الموجة من الاحتجاجات التي مست بعض الدول العربية على الجزائر. يتضمن هذا المبحث مطلبين، نتطرق في الأول منها إلى وصول موجة الاحتجاجات إلى الجزائر وإلى الطريقة التي تعاملت بها السلطات الجزائرية مع الاحتجاجات الشعبية الجديدة. وفي الجزء الثاني من هذا المطلب سنشير إلى تأثير هذه الاحتجاجات على المشهد السياسي في الجزائر وذلك بالتطرق إلى أهم الإصلاحات التي باشرها النظام السياسي الجزائري.

أما المطلب الثاني، فهو دو خاصية استشرافية. سنحاول في هذا المطلب استشراف مستقبل الإصلاحات السياسية في الجزائر. نبدأ هذا المطلب بالتطرق إلى أول المواعيد الانتخابية التي جاءت بعد جملة من الإصلاحات التي باشرها النظام، وهي الانتخابات التشريعية. هذه الانتخابات التي أعطت للنظام السياسي فرصة التأكيد على مصداقيته في مباشرة عملية الانتقال الديمقراطي في البلاد. تكمن أهمية هذه الانتخابات في أنها سوف تفرز برلماناً جديداً ستوكل له مهمة مواصلة الإصلاحات السياسية وبالخصوص التعديل الدستوري المُقبل. نتناول في هذا المطلب جزئيتين: الأولى: الانتخابات التشريعية في الجزائر كأُولى الخطوات نحو تجسيد الإصلاحات السياسية. والثانية: أثر نتائج الانتخابات التشريعية على مستقبل الإصلاحات السياسية في الجزائر.

المطلب الأول: ثورات الربيع العربي وتأثيرها على المشهد السياسي في الجزائر

أولاً: الجزائر و الثورات العربية

برزت مسألة الاحتقان الاجتماعي في الجزائر بعد أن بلغت الثورة في تونس أوجها. في شهر جانفي، جذبت أعمال الشغب انتباه كل الوسائل الإعلامية الوطنية والعالمية. هذه الوسائل التي كانت حافزا لبداية الربيع العربي في الجزائر[1].

مع بداية جانفي 2011، شهدت الجزائر موجة من الاحتجاجات طالت عشرين ولاية من أصل 48، بما فيها الجزائر العاصمة و ثاني أكبر المدن الجزائرية وهران. وعلى الرغم من أن الاحتجاجات هي ظاهرة متكررة في الجزائر إلا أنها كانت ذات طبيعة محدودة وغالبا ما يسيطر عليها النظام. أما الاحتجاجات التي انفجرت مع بداية سنة 2011، فهي احتجاجات عفوية وغير محددة تماما كتلك التي حدثت سنة 1988. قضت الجزائر أربعة أيام من المواجهات العنيفة التي اشتبك فيها عدد من الشباب الغاضب مع قوات الأمن في مشهد من العنف يذكر العديد بأحداث أكتوبر 1988، وقد تباينت مطالب المحتجين من المطالبة بفرص للعمل، إلى المزيد من الحريات و تحسين مستوى المعيشة، إلى المطالبة باستمرار الدولة في دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية، وأيضا الحد من الفساد و الرشوة المتفشية في البلاد. أول الاحتجاجات التي تم رصدها كانت في باب الوادي، وهو حي شعبي في العاصمة الجزائر، حيث يعيش أكثر من 100000 شخص في مساحة لا تزيد عن نصف ميل مربع، وهو الأمر الذي سهل خروج المتظاهرين عن السيطرة و انتقالهم إلى مناطق أخرى حيث ألحقوا أضرارا كبيرة بالمحلات التجارية و المؤسسات و الأبنية الحكومية و الممتلكات العمومية، و في 10 جانفي 2011 وبعد استتباب الأمن و الهدوء من جديد كانت الحصيلة المعلنة لهذه الأحداث، هي وفاة 5 أشخاص، وإصدار مذكرات ضبط وإحضار بحق 800 شخص، و اعتقال 1100 شخص.[2]

خِبْرَةُ الجزائر بظاهرة الاحتجاجات الاجتماعية طوال العقود الماضية، جعلت الحكومة تستجيب بطريقة سريعة لاحتجاجات 2011. أعلنت الحكومة تخفيضا في أسعار الزيت والسكر – المادتان ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر– على الرغم من أنها تمتلك حجة غلائهما في الأسواق العالمية. هذه الاستجابة السريعة مكنت السلطات الجزائرية من إدارة وامتصاص الغضب الشعبي والتعاطي مع الأوضاع الداخلية الصعبة والمعقدة بطرق تختلف عما كان سابقا[3]. فالملاحظ في هذه التجربة، هو أن قوات الأمن قللت من استخدامها للعنف اتجاه المدنيين. فبالمقارنة مع أحداث أكتوبر

[1] Louisa Dris-Aït Hamadouche, " Algeria in The Face of The Arab Spring: Diffuse Pressure and Sustained Resilience ", Mediterranean Politics/Maghreb, (2012), p. 161.

[2] Andrea Dessi, " Algeria at The Crossroads, Between Continuity and Change", Instituto Affari Internazionali (IAI), Working Papers, (11/28 September, 2011), p.p 4-5.

[3] عصام بن الشيخ، "مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر مبادرة تاريخية للتغيير أم استمرار لاحتكار السلطة للصواب؟"، (قطر: الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جويلية 2011)، ص02.

1988، كانت الحصيلة هي 500 قتيل في أقل من أسبوعين، وفي أحداث الربيع الأسود سنة 2001، كانت الحصيلة هي 90 قتيل و 5000 جريح من المدنيين.[1]

كما أن أحداث 2011 لم تتخذ طابعا سياسيا صريحا، فالعوامل الاقتصادية والاجتماعية كانت هي الشرارة المُحركة لمثل هذه الأحداث، من دون أن يعني ذلك أن المحتجين لا يربطون المستويات الاقتصادية والاجتماعية بالمستويات السياسية. فالعوامل السياسية في هذه الاحتجاجات أو في التي قبلها، كانت بمثابة الحدث لا الاتجاه [2]. وهذا ما يُظهرهُ تأكيد المحتجون على المطالب ذات الطابع الاجتماعي و الاقتصادي و لم يرفعوا أية شعارات مناوئة للنظام أو مطالبة برحيله[3].

غير أن الوضع تغير مع تشكيل مجموعة من أحزاب المعارضة و مؤسسات المجتمع المدني و النقابات المستقلة وجمعيات حقوق الإنسان لجبهة موحدة عرفت ب "التعاضدية الوطنية للتغيير والديمقراطية" Coordination pour le Cchangement et la Démocratie National، التي تأسست في 21 جانفي 2011، في محاولة منها لمحاكاة حركات الاحتجاج في تونس ومصر. قامت التنسيقية بصياغة محددة لمجموعة من المطالب، و التي تتضمن ديمقراطية أكبر وعدالة اجتماعية ، إنهاء حالة الطوارئ و إطلاق سراح المعتقلين من المحتجين و المتظاهرين، وأيضا فتح فرص أفضل للشغل، بالإضافة إلى تعديل القانون المتعلق بحرية الإعلام. نجحت التنسيقية في تنظيم أول مظاهرة لها في الجزائر العاصمة في 12 فبراير 2011، ولكن تم فض الاحتجاج من قبل السلطات التي نشرت حوالي 30000 عون شرطة في أنحاء المدينة. وإضافة إلى ذلك لم يحظى الاحتجاج بدعم كبير. سرعان ما استسلمت المجموعة للحزبية الداخلية مسببة انقسام الحركة إلى معسكرين متعارضين ما زاد بالتالي من تقويض جاذبيتها الوطنية[4]. ولقد أعادت التعاضدية الكرة حوالي ثمانية مرات في الأشهر اللاحقة، إلا أنها لم تتمكن من حشد الجماهير. كما أن الشرطة واصلت ملاحقتها لأعضاء التنظيم. ويعتبر التباين الكبير الذي ميز أعضاء هذا التيار السبب الرئيسي في إضعاف قدرته على الاتصال بالقاعدة الشعبية. وانتهى هذا التباين بانقسام الحركة إلى تيارين في 22 فبراير مما رسخ صورة سلبية لدى الجماهير، إذ لم تتمكن هذه التشكيلة من أن تقدم نفسها كبديل جدي و موحد للصفوف الوطنية[5].

---

[1] Andrea Dessi, op. cit. p. 05.

[2] عبد الناصر جابي، " الحركات الاحتجاجية في الجزائر (يناير 2011)"، (قطر: الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2011)، ص 12.

[3] Andrea Dessi, op. cit. p. 05.

[4] Andrea Dessi, " Algeria Cosmetic Change or Actual Reform? ", Actuelles de L´ IFRI, (09 July, 2012), p. 03.

[5] I bid.p.06.

وبعد أن تراجعت الأحداث في الجزائر في إطار انتفاضة جانفي 2011. يُرجع الكثير من الأساتذة والمحللين والمهتمين بالشأن الجزائري، عدم انتشار وتواصل الاحتجاجات إلى ما عاشته الجزائر من لا استقرار أمني في التسعينيات من القرن العشرين. هذه الهزة الأمنية التي أدخلت الجزائر في مأساة وطنية راح ضحيتها 200000 شخص، دون ذكر الخسائر المادية. وفي محاولة لاستباق أي تعارض بين السلطة و المجتمع في الجزائر، ما فتئ المسؤولون الجزائريون من الترويج بأن الجزائر قد سبق و اختبرت "ربيعها الثائر"، و ذلك من خلال الأحداث التي مرت بها البلاد سنة 1988.[1]

ثانياً: تأثير ثورات الربيع العربي على المشهد السياسي في الجزائر

مع أحداث الربيع العربي الضغوط الخارجية والداخلية كانت متعددة، أعطت إشارات قوية للسلطات الجزائرية للعودة إلى المسار الديمقراطي[2]. فإلى جانب الامتيازات الاقتصادية الواسعة النطاق التي أقرتها الحكومة الجزائرية في أعقاب الربيع العربي. كشفت الحكومة النقاب عن سلسلة من الإصلاحات السياسية الرامية إلى استعادة ثقة الشعب في العملية السياسية. ولقد شرعت في ذلك في أوائل فيفري 2011 في محاولة لاستباق أول احتجاج لتجمع CNCD المزمع عقده في 12 فيفري بالجزائر العاصمة، حيث أعلنت الحكومة عن تعليق العمل بقوانين الطوارئ في البلاد، والتي سرت منذ توقيف الجيش لمسار الإصلاح الديمقراطي في عام 1992. وأعقب الإعلان، الموافقة على سلسلة من القوانين المناهضة للإرهاب والتي "وضعت كل الأجهزة الأمنية والشرطة تحت سلطة الجيش" و بالتالي تم تجريد الحكومة من الرقابة على العديد، إن لم نقُل كل، القضايا ذات الصلة بالأمن. وعلاوة على ذلك، لم يتم إلغاء القيود المفروضة على الحريات المدنية رغم رفع حالة الطوارئ، ومن أمثلة ذلك، قانون عام 2001 الذي يحظر التجمعات العامة في العاصمة (قانون 91-19)، والمرسوم الصادر سنة 1991 القاضي بموافقة الحكومة مسبقا على أي تجمع عام في جميع أنحاء البلاد[3].

وإلى غاية منتصف أبريل 2011، وقبل مرور أربعة أشهر على اندلاع الربيع العربي، أدلى رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" بأول خطاب تلفزيوني موجه إلى الأمة وذلك في 15 أبريل 2011 وعد فيه رسميا بسلسلة من الإصلاحات الدستورية الرامية إلى "تعزيز الديمقراطية" في البلاد. ومن بين الوعود، سن تشريعات جديدة تحكم إنشاء الأحزاب السياسية، قوانين إعلام أكثر حرية وزيادة صلاحيات البرلمان والوزير الأول[4]. كانت الاستجابة السريعة للرئيس في خطاب

[1] Andrea Dessi, " Algeria at The Crossroads, Between Continuity and Change" , op. cit. p.03.
[2] Mohamed Bousoltane, op. cit, p. 56.
[3] Andrea Dessi, " Algeria Cosmetic Change or Actual Reform?", op. cit. p.06.
[4] I bid. p. 06.

مبادرة الإصلاح اعترافا رسمياً بشطب "أطروحة الجزائر استثناء". واعترافاً رئاسيا بأنَّ خروج الجزائريين إلى الشارع كان بداية لمشروع يهدف بالأساس إلى إطلاق الحريات وبناء الصرح الديمقراطي لتحقيق التغيير السلمي في البلاد[1].

بعد أن تم إلغاء حالة الطوارئ في البلاد في 24 فبراير 2011. وبعد الخطاب الشهير لرئيس الجمهورية في 15 أبريل من نفس السنة، والذي قدم فيه رئيس الجمهورية وعوداً للمُضي قُدما في إصلاحات جديدة. جاء التجسيد الفعلي لهذه الوعود، وكانت أول خطوة تشكيل رئيس الجمهورية لهيئة مشاورات سياسية تتولى مباشرة الحوار مع القوى السياسية الجزائرية حول مقترحات الإصلاح. أُسندت رئاسة هذه اللجنة إلى السيد "عبد القادر بن صالح" رئيس مجلس الأمة، وعُين له مساعدين اثنين هما المستشاران في رئاسة الجمهورية "محمد علي بوغازي" والجنرال المتقاعد "محمد تواتي". أجرت الهيئة سلسلة لقاءات مع القوى السياسية وفعاليات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية. تمت هذه المشاورات في الفترة المحددة لها والممتدة من 21 ماي إلى 21 جوان 2011. جرى خلال هذه اللقاءات مناقشة مراجعة الدستور وثمانية محاور مطروحة لمراجعة قوانين عضوية موجودة أو صياغة نصوص قانونية جديدة. وتمثلت هذه المحاور في مايلي: قانون الأحزاب والجمعيات، قانون الانتخابات، مشاركة المرأة في الحياة السياسية، حالات التنافي مع العهدة البرلمانية، صلاحيات المؤسسات الدستورية، وقانون الإعلام. كما تمحور النقاش أيضا، حول قضايا أخرى: نوع النظام الأنسب البرلماني أو الرئاسي بدلاً عن النظام شبه الرئاسي السائد، عدد العهدات الرئاسية، مدة العهدة الواحدة، والإبقاء عن مجلس الأمة من عدمه. بعد هذه النقاشات خلصت اللجنة إلى إعداد تقرير من 76 صفحة مرفق بملحق في 32 صفحة. تم رقع التقرير إلى رئيس الجمهورية وهو بدوره سيتولى وضع رزنامة للإصلاحات، تبدأ بإصلاح القوانين العضوية وتنتهي بإعلان الرئيس تنصيب لجنة مخصصة تتولى صياغة دستور جديد.[2]

بعد المشاورات التي أجرتها هيئة "عبد القادر بن صالح"، وبعدما رفعت تقريرها لرئيس الجمهورية.

وُضعت مشاريع القوانين على مكتب البرلمان لمناقشتها والمصادقة عليها. شهدت جلسات البرلمان في دورته الخريفية بتاريخ الرابع من سبتمبر 2011، والمخصصة لمناقشة مشاريع قوانين الإصلاحات، سجالاً حاداً بين مؤيد ومعارض لإصلاحات الرئيس. تضمنت هذه المشاريع: مشروع

[1] عصام بن الشيخ، مرجع سابق، ص 03.

[2] المرجع السابق، ص 07.

الجزائر من عدمه-. وبالإضافة إلى اللجنة الأولى، جاء القانون العضوي الجديد بلجنة أخرى وهي "اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات". تتكون هذه اللجنة من ممثلي الأحزاب السياسية ومن بعض الشخصيات الوطنية، بالإضافة إلى ممثلي المترشحين الأحرار. يرى الأستاذ "محمد بوسلطان" أن من خلال تركيبة هذه اللجنة يمكنها أن تضمن استقلاليتها[1].

إضافة إلى تفعيل آليات الرقابة لضمان شفافية العملية الانتخابية. أُرفق القانون العضوي 01/12 بنص قانون أقره البرلمان يقضي بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية ليرفع بذلك عدد النواب في المجلس الشعبي الوطني من 389 مقعدا إلى 462 مقعدا. وجاءت هذه الزيادة في عدد النواب لتعكس التزايد في الحجم الديموغرافي لسكان الجزائر، ولتحسين التمثيل السياسي[2].

ثانياً: تعديل القانون العضوي الخاص بالأحزاب السياسية:

من بين ايجابيات هذا القانون العضوي الجديد، هو إعطائه مرونة أكبر في الإجراءات المعتمدة لاعتماد الأحزاب السياسية الجديدة. ساهم هذا القانون أيضا في رفع يد الإدارة بما في ذلك وزارة الداخلية على عملية اعتماد الأحزاب السياسية. كما ساهم هذا القانون في خلق فضاء جديد للمنافسة السياسية[3]. وفي ظل هذا القانون بلغ عدد الأحزاب التي رخصت لها الحكومة لإقامة مؤتمراتها التأسيسية خلال الشهرين الأولين من عام 2012 نحو 18 حزباً[4].

ثالثاً: فرض الكوتا النسوية:

يندرج تعزيز مكانة المرأة في المجتمع والسياسة، في إطار ما نص عليه التعديل الدستوري الأخير (التعديل الدستوري 2008). تعمل الدولة بمقتضى المادة 31 مكرر من دستور 2008 على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة. نص قانون الانتخابات المعدل على فرض تمثيل المرأة في القوائم الانتخابية. يجب أن تحوي كل قائمة ترشح للانتخابات التشريعية امرأة واحدة على الأقل في الدائرة الانتخابية التي يصل عدد المقاعد فيها الأربعة. وأن لا يقل عدد المرشحات في القائمة الواحدة عن ثلث المقاعد في الدوائر التي تضم خمسة مقاعد أو أكثر، وتزداد هذه النسبة إلى النصف على الأقل لمقاعد الجالية الجزائرية في الخارج. ينتظر من هذا الإصلاح، بروز الصوت النسوي ووجهة النظر النسوية على المستوى السياسي إزاء العديد من القضايا التي تخص المرأة بوجه عام[5].

---

[1] Mohamed Bousoltane, op. cit, p.p 56-57.

[2] عبد القادر عبد العالي، " الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر"، مرجع سابق، ص 04.

[3] Mohamed Bousoltane, op. cit, p. 56.

[4] عبد القادر عبد العالي، " الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر"، مرجع سابق، ص 02.

[5] المرجع السابق، ص 05.

كانت هذه أهم التعديلات التي صادق عليها البرلمان بالإضافة إلى القانون العضوي المتعلق بالجمعيات، والقانون العضوي المتعلق بحالات التنافي مع العهدة البرلمانية, قي انتظار مناقشة قانون الإعلام الجديد وصدوره.

يرى بعض السياسيين والمحللين، أن مشاريع القوانين التي أصدرها النظام الجزائري، لا يمكن اعتبارها تغييرا حقيقيا. بل لا تعدو هذه القوانين أن تكون مجرد عملية استبدال قوانين بأخرى. فالجزائر في نظر هؤلاء لا تُعاني نقصاً في القوانين، بل مُشكلتها تكمن في مدى التزام النظام بالقوانين الموجودة. ولا يمكن أن تتمتع أية إصلاحات سياسية بالمصداقية، إذا اقتصرت فقط على إصدار بعض النصوص القانونية من دون أن يكون لها بعد سياسي واضح. فالإصلاحات الحقيقية تتضمن آليات للتغيير الشامل لنظام الحكم. أما الإصلاحات التي يرافقها تغيير في القوانين فقط، أبانت عن محدوديتها في تحقيق التغير الحقيقي، والتجارب السابقة أحسن دليل عن ذلك في نظر هؤلاء[1].

وفي الأخير، وفي إطار الثورات العربية، يمكننا القول أن النظام السياسي في الجزائر كسب الرهان، واستطاع من خلال الإصلاحات التي باشرها أن يوجه رسالتين:[2]

الأولى: إلى الخارج ومفادها أن الجزائر لن تحيد عن نهج الإصلاح السياسي. وقد باركت العواصم الغربية هذه الخطوة، على اعتبار أنها تؤيد الحفاظ على الوضع القائم في الجزائر بما يضمن مصالحها.

الثانية: إلى الرأي العام الجزائري ومفادها أن الدولة لن تدخر جهداً في إصلاح النظام وإرساء دولة القانون ومحاربة الفساد.

المطلب الثاني: مستقبل الإصلاحات السياسية في الجزائر

بعدما رأينا كيف أثرت ثورات الربيع العربي على المشهد السياسي في الجزائر. وهذا ما دفع بالنظام السياسي إلى إجراء جملة من الإصلاحات السياسية والتي كنا ذكرناها سابقا. أردنا في هذا المطلب الأخير استشراف مستقبل الإصلاحات السياسية في الجزائر على ضوء الإصلاحات السابقة الذكر وعلى ضوء انتخابات البرلمانية التي أجريت في 10 ماي 2012.

أولاً: الانتخابات التشريعية في الجزائر كأُولى الخطوات نحو تجسيد الإصلاحات السياسية:

اعتبر الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" أن الانتخابات المُزمع إجراؤُها في 10 ماي 2012 بأنها اختبار للمصداقية في البلاد.[3] ولإنجاح هذا الموعد الانتخابي اتبع النظام الجزائري خطابا سياسيا

---

[1] فتحي لعروسي، مرجع سابق، ص ص 16-17.

[2] المرجع السابق، ص 22.

[3] Andrea Dessi, " Algeria Cosmetic Change or Actual Reform?", op. cit. p.01.

حاول من خلاله الإثبات بأن الانتخابات البرلمانية (ماي 2012) ستكون مثالاً عن الديمقراطية في المشاركة، وهذا تماشياً مع ما جرى في التجربتين التونسية والمصرية.[1]

قامت الجزائر بدعوة مراقبين للانتخابات من الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، منظمة التعاون الإسلامي، جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى بعض ممثلي المنظمات الدولية غير الحكومية. قُدر عدد المراقبين ب 500 مراقب أجنبي. فاجأت الجزائر الكثير من الملاحظين بدعوتها لمراقبين دوليين لمراقبة الانتخابات. فهذا الفعل كانت الجزائر ترفض القيام به في الماضي[2]. سعى النظام الجزائري من خلال هذه الخطوة إلى تحقيق درجة من الشرعية السياسية وهذا نظراً للخطوات المحتشمة التي باشرها في إطار الإصلاحات السياسية التي قام بها[3].

وفي ظل الأجواء التي سبقت الانتخابات، برز على الساحة السياسية خطابان نُوقشا وكان هدفهما جلب اهتمام الرأي العام. فالخطاب الأول دُعم ببيانات الاقتراع السابقة. توقع أصحاب هذا الخطاب أن نسبة إقبال الناخبين على التصويت ستكون نسبة محرجة تتراوح ما بين 25 إلى35 %. وهذه النسب تُقارب المعدل السابق للانتخابات التشريعية ففي سنة 1997 وصلت النسبة إلى 65 % لتنخفض سنة 2002 إلى 46% لتصل إلى 35% في انتخابات سنة 2007. أرجع هذا الخطاب إمكانية تراجع نسبة المشاركة إلى التوعك السياسي الذي يعيشه المجتمع الجزائري بكل مكوناته. وفي ظل هذا التوجه، سعى النظام لجلب الأصوات مُشدداً على موضوع المشاركة الانتخابية كواجب وطني. قام النظام بتصوير الانتخابات المقبلة على أنها خُطوة أُولى في عملية الانتقال في البلاد، وعلى أنها بمثابة صمام الأمان أمام انجراف البلاد في ثورة دامية. أما الخطاب الثاني، فركز على "الموجة الخضراء" المُرتقبة والتي ستضع الأحزاب الإسلامية في الصدارة. ولهذا تشجعت الأحزاب الإسلامية الجزائرية بما شهدته من الانتصارات التي حققها الإسلاميون في تونس ومصر والمغرب[4].

جاءت نتائج الانتخابات التشريعية في الجزائر، مُفاجئة لغالبية الأطراف والمعنيين، بل وحتى للعديد من مراكز البحوث واستطلاعات الرأي[5]. نفت نتائج الانتخابات وألغت بشكل مباشر كلا الخطابين اللذان سبقت الإشارة إليهما. فنسبة إقبال الناخبين العالية وإن كان مُشكك فيها بلغت 43.14%، هذه النسبة أبطلت توقعات الاتجاه الأول. وجاء أداء تكتل "الجزائر الخضراء" منخفضاً على غير المتوقع، إذ تحصل التكتل على 47 مقعداً من أصل 462 مقعداً، وكانت هذه النتيجة

---

[1] John .P. Entelis, " Silent Complicity the International Community and Algeria's Democratic Façade", Policy Brief, Project on Meddle East Democracy (P.O.M.E.D), (June, 28, 2012), p. 02.

[2] Andrea Dessi, " Algeria Cosmetic Change or Actual Reform?", op. cit. p.10.

[3] John .P. Entelis, op. cit. p 02.

[4] I bid. p.p. 02-03.

[5] منير مباركية، "الانتخابات التشريعية في الجزائر 10 ماي 2012 قراءة في التوقعات والنتائج والتداعيات"، (قطر: الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2012)، ص 06.

الضعيفة مبطلةً لتوقعات الخطاب الثاني. وجاء فوز الحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطني) بأغلبية الأصوات، وما ينتج عنه من إبقاء على النظام الحاكم بعينه. فهذه النتائج في حد ذاتها كانت مُفاجئة وغير متوقعة، وذلك في ظل السياق الداخلي والخارجي الذي جرت فيه الانتخابات والذي كان يدفعُ بقوة نحو التغيير[1].

أفرزت نتائج الانتخابات التشريعية في الجزائر ردود فعل وطنية ودولية. ومهما كانت ردود فعل الجبهة السياسية الوطنية على اختلاف مشاربها الفكرية وممارساتها السياسية، هذه الجبهة التي خسرت الرهان الانتخابي في الجزائر، وبررت خسارتها بالتزوير والغش اللذان شابا العملية الانتخابية. فإننا لن نتطرق إلى هذه الردود على اعتبار أن دراستنا تركز على دور العوامل الخارجية في عملية الإصلاح السياسي في الجزائر ، ومن هذا المنطلق سنكتفي بذكر ردود الفعل الدولية فقط.

مع صُدور نتائج الانتخابات رَحَبَ المُراقبون الدوليون بنتائج الانتخابات التشريعية. اتفقت جميع بعثات المُراقبين من الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، على الإشادة "بالأجواء الهادئة" التي تمت فيها الانتخابات التشريعية، وبالخطوات الايجابية نحو الإصلاحات الديمقراطية وبالتمثيل الواسع للمرأة[2]. ولقد صرَّح "جوزيف اقناسيو سلفرانكا" José Ignacio Salafranca رئيس بعثة المراقبة للاتحاد الأوروبي في الجزائر قائلا: " هذه الانتخابات تُعدُ الخطوة الأُولى على طريق تحقيق الإصلاحات، والتي من شأنها تعزيز العملية الديمقراطية وحقوق الإنسان في البلاد"[3].

أما عن المواقف الدولية، ففي الوقت الذي سلطت فيه الولايات المتحدة الأمريكية الضوء على العدد المُرتفع للنساء المنتخبات باعتبارها خُطوة مرحب بها في تَقَدُمْ الجزائر نحو الإصلاح الديمقراطي. – تُجدر الإشارة إلى أن عدد النساء في البرلمان ارتفع بنسبة 7.7% عن النسبة التي كانت في البرلمان السابق–. اتخذ الاتحاد الأوروبي موقفاً أكثر حذراً مُشيراً إلى أن هذه الخطوة سوف تحتاج إلى أن تكون مدعومة بمراجعة الدستور وذلك لتعميق الممارسة الديمقراطية في البلاد[4].

ثانياً: أثر نتائج الانتخابات التشريعية على مستقبل الإصلاحات السياسية في الجزائر

1– نتائج الانتخابات التشريعية تغيير هادئ أم استمرار للنظام القائم؟

---

[1] منير مباركية، مرجع سابق، ص 14.

[2] وحدة تحليل السياسات بالمركز العربي للأبحاث وتحليل السياسيات، "الانتخابات التشريعية في الجزائر"،(قطر: الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 31 ماي 2012)، ص 06.

[3] John .P. Entelis, op. cit. p 04.

[4] Andrea Dessi, " Algeria Cosmetic Change or Actual Reform?", op. cit. p.10.

عمل النظام السياسي في الجزائر على إظهار أن الحل المناسب للحالة الجزائرية هو انتهاج طريق الإصلاح والتغيير السلمي عبر الحوار. وهذا خلافا لنهج الثورة الشعبية الذي اعتمد في عدة دول عربية أخرى. بدل النظام جهوداً كبيرة من أجل إرساء هذا الاعتقاد في عقول الجزائريين. فبدأت جهوده هذه في مباشرة خطوات إصلاحية مست بعض القوانين العضوية– كما أشرنا سابقا–، وانتهت بإجراء الانتخابات التشريعية في 10 ماي 2012 التي أعادت الجزائر إلى المسار الانتخابي مجدداً. لكن نتائج هذه الانتخابات، جاءت لتضع نهج الإصلاحات على المحك[1].

وهنا يحقُ لنا التساؤل: هل نتائج الانتخابات جاءت لتحافظ على الأمر الواقع؟ وبالتالي نكون أمام استمرار النظام القائم. أم يمكن للبرلمان الجديد أن يدفع باتجاه التغيير؟ وهنا نكون بصدد الحديث عن دستور جديد أكثر ديمقراطية. هذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال تحليل نتائج الانتخابات التشريعية.

بعد فوز حزبا السلطة في الانتخابات التشريعية. إذ تحصلت جبهة التحرير الوطني على 208 مقعداً في البرلمان الجديد، وهو ما يُعادل 45% من المقاعد في البرلمان[2]. وبعد أن فاز حليفه التجمع الوطني الديمقراطي ب 70 مقعداً، أي ما يُعادل 15.15% من المقاعد في البرلمان. وبالتالي تحصل الحزبين على ما يُقارب 60% من المقاعد البرلمان الجديد[3]. بعد القراءة الأولية لهذه النتائج يتضحُ بأنها جاءت لتُكرس الوضع القائم. فرأى الحزبان الفائزان والسلطة ولجان المراقبة الدولية في نتائج الانتخابات، دعماً للاستقرار والاستمرارية ولمسار التقويم والإصلاح[4]. نظرت الحكومة لنتائج الانتخابات على أنها تفويض شعبي لإتمام حكمها. وعملت الجرائد المُؤيدة للنظام على تقديم هذه النتائج على أنها عنصر داعم ومؤيد للاستقرار على عكس فوضى الربيع العربي[5].

على حسب التصريحات التي أدلى بها وزير الداخلية الجزائري "دحو ولد قابلية" في الندوة الصحفية التي أعلن فيها النتائج الأولية للانتخابات. والذي أظهر فيها تمسك الشعب الجزائري بحالة الأمان والاستقرار الذي فقدها لفترة لا تقل عن 10 سنوات. وأضاف الوزير قائلا :" الناخب الجزائري صوت في بداية لتسعينيات القرن الماضي تصويت "عقاب" جاء لصالح الإسلاميين واليوم صوت تصويت "ملاذ" لصالح جبهة التحرير الوطني"[6].

---

[1] منير مباركية، مرجع سابق، ص 28.

[2] Andrea Dessi, " Algeria Cosmetic Change or Actual Reform?", op. cit. p.11.

[3] John .P. Entelis, op. cit. p 03.

[4] منير مباركية، مرجع سابق، ص 28. (بتصرف).

[5] John .P. Entelis, op. cit. p 03.

[6] منير مباركية، مرجع سابق، ص 16. (بتصرف).

من البداية وللوهلة الأولى، يتضحُ أن نتائج الانتخابات جاءت لتحافظ على الوضع القائم. حتى وإن كان هذا التحليل يحتمل بعض الصواب، إلا أنه لا يمكننا بأي حال من الأحوال أن ننكر تخوف الجزائريين من الفوضى والعنف اللذان عاشهما لقرابة عقدين من الزمن. فوزير الداخلية كان مصيباً لما قال أن الشعب الجزائري صوت لجبهة التحرير لأنها كانت ملاذه الوحيد. وهذا لا يعني أيضا أن الشعب الجزائري يثق في جبهة التحرير الوطني مع العلم أنه شعب براغماتي. فإلى أن يظهر بديل جيد عن جبهة التحرير الوطني –من غير الإسلاميين– فإن الشعب الجزائري سيُغير توجهه اتجاه (FLN) فلا ننسى أن الشعب الجزائري يعشقُ التغيير أيضاُ.

2– مستقبل تعديل الدستور في ظل نتائج الانتخابات التشريعية

في إطار الوعود التي قدمها رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" بتعديل الدستور. تأسست لجنة تعديل الدستور بتاريخ 08 أبريل 2013. يرأسُ هذه اللجنة الأستاذ "عزوز كردون". تكمن مهمة هذه اللجنة على حسب ما صرح به الوزير الأول "عبد المالك سلال"، في دراسة الاقتراحات المتضمنة في المسودة الأولية، وإبداء رأيها في محتواها وبنائها الفكري، ومن تم تقديم مقترحاتها لإثراء المسودة[1].

السؤال الذي يطرحُ نفسه: من الجِهَة التي ستقوم بتعديل الدستور في ظل الظروف الجديد التي أفرزتها نتائج الانتخابات التشريعية؟ البرلمان المُشَكَكِ في شرعيته؟ أم السلطة التنفيذية؟

أعطى الدستور الجزائري صلاحية تعديل الدستور إلى رئيس الجمهورية والبرلمان. فيمكن لرئيس الجمهورية أن يُبادر بتعديل الدستور، وعليه أن يَعرِضَ هذا التعديل على المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة بنفس الصيغة وحسب الشروط نفسها التي تطبق على النص التشريعي. يُعرض التعديل على استفتاء الشعب خلال الخمسين(50) يوماً الموالية لإقراره. يُصدرُ رئيس الجمهورية التعديل الدستوري الذي صادق عليه الشعب[2]. كما يُمكن لثلاثة أرباع(4/3) من أعضاء غرفتي البرلمان المجتمعتين معاً. أن يُبادروا باقتراح تعديل الدستور على رئيس الجمهورية الذي يُمكنه عرضهُ على الاستفتاء الشعبي ويُصدره في حالة الموافقة عليه[3].

كان هذا هو الأساس القانوني الذي وضعه الدستور فيما يخص التعديلات الدستورية. إلا أن المتتبع للتعديلات الدستورية في الجزائر يجد أنها كلها كانت بمبادرة من رئيس الجمهورية. فهل التعديل الدستوري المرتقب سيُحدثُ الاستثناء؟

---

[1] فتحي بولعراس، "مشروع تعديل الدستور الجزائري: السياق، المواقف والاحتمالات الممكنة"، (قطر: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 26 ماي 2013)، ص 02.

[2] المادة(174) من دستور(2008) للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

[3] المادة(177) من دستور (2008) للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

فيما يتعلق بالمؤسسة الدستورية التي ستواصل مسيرة الإصلاح والتي ستشرف على تعديل الدستور خاصة، نجد أن نسبة العزوف العالية التي ميزت نتائج الانتخابات التشريعية فلقد وصل عدد المُصَوِتُونْ إلى 9.339.026 صوت، وهو عدد قليل إذا ما قارناه مع عدد المُسجلون والذي بلغ عددهم 21.645.841. وبالخصوص إذا رجعنا إلى العدد الكبير للأصوات الملغاة والذي وصل إلى 1.704.047 صوت. كل هذه المُعطيات الانتخابية أدت إلى سحب الشرعية والتمثيلية عن البرلمان المنتخب. وهو الأمر الذي من شأنه ألا يُعطي لهذا البرلمان الأحقية في تعميق الإصلاحات السياسية التي باشرتها الجزائر، لا سيما تعديل الدستور[1]. يقول الأستاذ "محمد بوسلطان" فيما يخص ضعف السلطة التشريعية في الجزائر: " ...يجب أن نذكر بأن المتفق حوله هو أن الإنقاص من شأن السلطة التشريعية أمر تطلبته الظروف المختلفة التي مرت بها الدولة الجزائرية. لكن الوقت قد حان لخلق بعض التوازنات داخل المؤسسات الدستورية وفيما بينها الوسيلة الأمثل لتمثيل سيادة الشعب على أحسن وجه"[2].

في ظل ضُعف البرلمان الحالي، فالسلطة التنفيذية ستكون هي المشرفة والمبادرة بالتعديلات والإصلاحات المرتقبة كما كان عليه الحال سابقاً. ولما نكون بصدد الحديث عن السلطة التنفيذية فنحن نقصد هنا مباشرة مؤسسة الرئاسة ممثلة في رئيس الجمهورية. كما قد يكون من الضروري اللجوء إلى استفتاء الشعب حول التعديلات الدستورية المقبلة، حتى تحظى بالشرعية التي لن تُتاح لها مع البرلمان الذي أقرته الانتخابات الأخيرة[3].

3- تعديل الدستور...توقعات...

من بين التوقعات الجديدة التي سيأتي بها التعديل الدستوري، هي إعادة تحديد مدة الرئاسة بعهدتين، هذا التعديل الذي هو محل إعادة نظر في ضوء الانتخابات الرئاسية المُقبلة والمقرر إجراؤها في عام 2014. ومن المتوقع أيضا أن يُصبح تعيين الوزير الأول من صلاحيات البرلمان وليس من صلاحيات السلطة التنفيذية، كما كان الحال قبل سنة 2008[4].

في حين ركزت Andrea Dessi على تحديد العهدات الرئاسية وطريقة تعيين رئيس الوزراء. يرى الأستاذ "محمد بوسلطان" أن على التعديل الدستوري المقبل إحداث توازنات جديدة

---

[1] منير مباركية، مرجع سابق، ص 29. (بتصرف).

[2] محمد بوسلطان، " نظام الغرفتين في التجربة البرلمانية الجزائرية"، مداخلة ألقيت في ملتقى "الإصلاحات السياسية في الجزائر"، تحت شعار: "تعزيز الديمقراطية وترسيخ الحكم الراشد"، (الجزائر العاصمة: المجلس الشعبي الوطني، 11-12 جوان 2013)، ص 13.

[3] منير مباركية، مرجع سابق، ص 29. (بتصرف).

[4] Andrea Dessi, " Algeria Cosmetic Change or Actual Reform?", op. cit. p.07.

داخل المؤسسات الدستورية. وعليه فيرى الأستاذ "بوسلطان" على أن أي تعديل دستوري مقبل عليه أن يأخذ بعين الاعتبار ضمان سيادة البرلمان خصوصا فيما يتعلق ب:[1]

– عدم إخضاع النظام الداخلي للغرفتين للتعديل من طرف المجلس الدستوري، بل البحث عن طريقة اتفاقية للتعامل مع هذا الموضوع.

– تأطير عملية التشريع بأوامر.

– التخفيف من مشاركة الحكومة في عمل اللجان المتخصصة للمجلس المجلس الشعبي الوطني ومناقشة المشاريع قدر الإمكان في الجلسات العامة.

– يمكن أن تبتكر الجزائر نظاما آخر للتمثيل واختيار الممثلين في مجلس الأمة.

– تحرير اللجنة المتساوية الأعضاء بين الغرفتين يجعلها تنعقد بحكم القانون أو بطلب من أحد رئيسي الغرفتين أو أية طريقة أخرى تجعلها تساهم في تحسين الأداء التشريعي.

ويرى الأستاذ "بوسلطان" أن إدخال المعارضة داخل المؤسسات الدستورية المختلفة ولكن بشكل لا يؤدي إلى الانسداد. هذا التنوع سوف يحسن من أداء هذه المؤسسات على مختلف الأصعدة، ويعطي للنص القانوني مصداقية أكثر. وبهذه الطريقة يمكننا ضمان نفاذية أفضل للقوانين[2].

وفي الأخير، نقول أنه يجب على مشروع التعديل الدستوري الحالي أن يُكرس العودة إلى توازن السلطات. كما أن وظيفة الدستور والمواد التي يتضمنها هي إقامة نظام يسمح بتداول السلطة بين النخب السياسية، وتكريس استقلالية القضاء. فالغاية من بناء الدستور لا تكمن في إيجاد حلول لمشاكل آنية كتمديد العهدات، بل في التوصل إلى نسق سياسي وقانوني لا يزول بزوال الرؤساء[3].

---

[1] محمد بوسلطان، " نظام الغرفتين في التجربة البرلمانية الجزائرية"، مرجع سابق، ص 13.

[2] المرجع السابق، ص 14.

[3] فتحي بولعراس، "مشروع تعديل الدستور الجزائري: السياق، المواقف والاحتمالات الممكنة"، مرجع سابق، ص 07.

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة مسألة تأثير العوامل الخارجية في عملية الإصلاح السياسي في الجزائر. وكان الهدف منها معرفة طبيعة الدور الذي لعبته العوامل الخارجية في هذه العملية عبر كل المراحل التي مرت بها وذلك في الفترة الممتدة من 1988 إلى غاية 2012. وبعد استعراضنا لأهم الأفكار المتعلقة بهذا الموضوع والتي جاءت مفصلة في الفصل الثاني من الدراسة. توصلنا إلى نتيجة مفادها أنّ العوامل الخارجية أعاقت مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر أكثر مما دفعت باتجاهه وكانت مُبرراتنا في ذلك النتائج التي توصلنا إليها وهي كالتالي:

1- رأينا في المبحث الأول من الفصل الثاني، أنّ عملية الانفتاح الديمقراطي في الجزائر سنة 1989 كانت حقاً تجربة ديمقراطية حقيقية أفضت إلى انتخابات حُرة ونزيهة كشفت نتائجها عن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ. فهذه التجربة كانت ستُفضي إلى التغيير لو كتب لها أن تستمر. ولكن

للأسف تم إجهاضها على إثر تدخل الجيش ليُوقف المسار الانتخابي سنة 1992. وإذا رجعنا إلى موضوعنا، فكان من الفروض على فواعل المجتمع الدولي أن تدفع الجيش والنخبة السياسية الحاكمة في الجزائر آنذاك للعودة إلى المسار الانتخابي والامتثال للشرعية الشعبية التي اختارت الجبهة الإسلامية للإنقاذ. إلاّ أننّا رأينا العكس تماماً، فالدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا آنذاك غلبّت لغة المصالح على ترسيخ الديمقراطية في الجزائر، وذلك لتخوفها من قيام دولة إسلامية جنباً إلى جنب مع أوروبا. وهذا ما يعني أن المصالح الاقتصادية الأوروبية أصبحت مُهددة في الجزائر. بالإضافة إلى تخوف أوروبا من تدفقات الهجرة. كما رأينا أيضا الموقف الأمريكي الداعم للجيش ولو كان دعماً حذراً وموقفاً متردداً، إلى أنه في الأخير دعم موقف الجيش، وذلك على إثر موقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ المعارض لحرب الخليج الثانية. ورأينا أيضا موقف بعض الدول العربية والإسلامية التي دعمت الجيش وذلك خوفاً من أنّ وصول "الفيس" إلى الحكم في الجزائر سيحرك الحركات الإسلامية في هذه البلدان وهذا ما سيشكل تهديداً لنُظُم حكمها. كان هذه أُولى نتائجنا، أما الثانية فهي:

2- وإذا رجعنا إلى دور المؤسسات المالية، فنجد أن هذه المؤسسات في الفترة المُمتدة من سنة 1994 إلى غاية 2003 قد ساهمت في تحطيم الركائز الفرعية التي تقوم عليها الديمقراطية. فهي قد ساهمت في تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وذلك كنتيجة لتطبيق سياسية التكييف الهيكلي التي أفضت إلى إغلاق المؤسسات الاقتصادية، وارتفاع نسب البطالة. وكان لهذه الأسباب مُجتمعة دوراً كبيراً في تراجع نسبة المشاركة السياسية للمواطن الجزائري في الانتخابات.

وإذا رجعنا أيضا إلى دور الاتحاد الأوروبي ودور الولايات المتحدة الأمريكية. نجد أنّ مقولة Hugh Robert فيما يخص دور الاتحاد الأوروبي في الجزائر تحتمل الكثير من الصواب. فالجزائر حقيقة تمثل الحالة التي تُظهر فشل الاتحاد الأوروبي في دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في الخارج. فالاتحاد الأوروبي فشل إلى حد الآن في الضغط على الجزائر لتنفيذ أهم المبادئ المُتفق عليها في إطار اتفاقية الشراكة، والتي نذكر منها التوجه نحو الديمقراطية وتحسين وضعيته حقوق الإنسان. وبدلاً من ذلك نجد أنّ الاتحاد ركز على قضايا الأمن والطاقة والهجرة في علاقاته مع الجزائر.

وإذا رجعنا إلى دور الولايات المتحدة الأمريكية نجدها دائما تجمعُ بين المتناقضين المبادئ المُعلنة والمصالح المخفية. وهذا هو حالها مع الجزائر، بحيث ركزت الولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى على قضايا التعاون الاقتصادي والأمني خاصة في مجال مكافحة الإرهاب، خاصة بعد

أحداث 11 سبتمبر 2001. بحيث أصبحت الجزائر شريكا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب.

فنجد أن كل من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية حرصوا على الحفاظ على الوضع القائم في الجزائر لخدمة مصالحهم الاقتصادية وضمان ما يسمى بالأمن الإقليمي والعالمي خاصة في مجال مكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي. ولكن هذا لا يجعلنا ننفي وجود بعض التنازلات التي قدمها الرئيس "بوتفليقة" في مجال الانفتاح السياسي وضمان الحريات الأساسية، لكن هذه التنازلات أفضت إلى ما يسميه الأستاذ "محمد بوسلطان" بالديكتاتورية الدستورية لا إلى الديمقراطية التشاركية.

وعن دور المنظمات الدولية المهتمة بحماية حقوق الإنسان، فنجدها الحلقة الأضعف في الضغوط المُمارسة على الجزائر. فعلى الرغم من الالتزامات التي أبدتها الجزائر في تعاونها مع هذه المنظمات، إلاّ أنّ سجل حقوق الإنسان ما زالت تشُوبه الكثير من النقائص يجبُ تدارُكها.

3- وعن تأثير ثورات الربيع العربي على المشهد السياسي في الجزائر. نجد أن الضغوط التي صاحبت هذه الثورات لم تُفضي إلى تغيير سياسي حقيقي نحو الديمقراطية. فالنظام السياسي في الجزائر استطاع أن يتعامل بايجابية مع هذه الضغوط، وذلك بتقديمه بعض التنازلات التي أفضت إلى إصلاحات تجميلية تهدف للحفاظ على بقاء النظام وضمان استمراريته . ولا يوجد دليل أكبر من نتائج الانتخابات التشريعية التي أُجريت في 10 ماي 2012 التي كرست بقاء النظام.

وتُجدرُ الإشارة إلى نقطة مهمة تتعلق بدراستنا وهي أن الجزائر لا تزال ترفض أي تدخل في شؤونها الداخلية. وهي تقوم بمقاطعة كل شكل من أشكال التعاون الإقليمي والدولي إذا ما تعارضت هذه الأخيرة مع قناعاتها. ويمكننا اعتبار الجزائر الدولة الوحيدة في شمال إفريقيا التي مازالت تتمسك بمبدأ عدم تدخل أي طرف في شؤونها الداخلية سواءً كان دولة أو منظمة حكومية أو غير حكومية أو حتى وسيلة إعلام. وهذا في رأينا سبب آخر جعل القوى الدولية الغربية والمنظمات الدولية تفشل في دفع الجزائر باتجاه التغيير.

وبعد عرضنا لهذه النتائج المُتعلقة بالدراسة، توصلنا إلى نتيجة أخرى مفادها أن كل الإصلاحات السياسية والدستورية التي باشرها النظام السياسي الجزائري من 1989 إلى غاية 2012، كانت منحة من السلطان، أي أنها لم تأتي بعد مشاورات بين السلطة والمعارضة. ويمكننا إدخال هذه الإصلاحات في إطار ما يسمى في العلوم السياسية " بإستراتيجيات البقاء "، أي كل تلك الإصلاحات كان الهدف منها إعادة إنتاج النظام وضمان استمراريته.

وفي آخر هذه الدراسة، نخلُصُ إلى أن النظام السياسي في الجزائر في الوقت الراهن ليس بالنظام الديمقراطي الكامل، أي أن المُعطيات السياسية والاقتصادية الحالية مازالت دون مستوى الديمقراطية. كما أنه ليس نظاماً تسلطياً أو استبدادياً محضاً. وأحسنُ وصف ينطبقُ عليه هو وصفه بالنظام الديمقراطي المحدود أو النظام شبه التسلطي أو بالنظام الذي يجمع بين الدستورية والدكتاتورية.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية:

1- الكتب:

1- التنير سمير، الانقلاب الشعبي في الوطن العربي، بيروت: دار الفارابي،.2011

2- السويدي سند جمال وآخرون، التحولات الدولية الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007.

3- السيد ياسين وآخرون، مرصد الإصلاح العربي، الإشكاليات والمؤشرات، القاهرة: هلا للنشر والتوزيع، 2009.

4- العايد عبد الله حسن، انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية، الأردن: عمان، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2009.

5- الكواري خليفة علي، منسقا ومحرراً، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري 2009.

6- المخادمي رزيق عبد القادر، النظام الدولي الجديد الثابت...والمتغير، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ديسمبر 2003.

7- الوالي حزام خميس، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، سلسلة أطروحات الدكتوراه (44)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

8- بخوش مصطفى، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.

9- بلعزيز الطيب، إصلاح العدالة في الجزائر الانجاز التحدي، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2008.

10- بوسلطان محمد، مبادئ القانون الدولي العام، الجزء 2، الجزائر: وهران، دار الغرب للنشر والتوزيع.

11- حرب الغزالي أسامة، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت: دار المعرفة، 1987.

12- عبد الله فؤاد ثناء ، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

13- غورباتشوف.س. ميخائيل، بيريسترويكا: نظرات جديدة على بلادنا والعالم، ترجمة: العربي سي لحسن، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، 1988.

14- لكريني إدريس، التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11سبتمبر من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق، مراكش: المطبعة والوراقية الوطنية، 2005.

15- معراف إسماعيل، الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية(مع التركيز على قضايا الإصلاح والتحول الديمقراطي)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2009.

16- هانتجتون صامويل، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993.

17- يحياوي نورة، حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي والقانون الداخلي، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.

18- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرصد الوطني لحقوق الإنسان(الجزائر)، قائمة الصكوك الدواية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها الجزائر، الجزائر: ONDH، ديسمبر 1998

2- المقالات:

19- أبو هاني علي، "سيادة الدولة في النظام الدولي الجديد"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد السادس، مارس 2012.

20- أفاية نور الدين، " القوى الاجتماعية للثورة "، في: عبد الإله بلقزيز ويوسف الصواني محرران، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خارطة طريق، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان، جويلية 2012.

21- الجابري عابد محمد،"إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، في: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط2، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2002.

22- الخثلان بن محمد صالح، "السياق الدولي للإصلاح السياسي في الوطن العربي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، صيف 2008.

23- الربضي مسعود، والزعبي محمد،"سياسات التكيف الهيكلي وأثرها على التنمية السياسية في الدول العربية دراسة حالات : مصر-اليمن- الجزائر-المغرب في الفترة 1989-2003"، مجلة إتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 05، العدد02، 2008.

24- الصديقي سعيد، "هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة؟"، في: سمير أمين وآخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، سلسلة كتب المستقبل العربي(38)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2004.
25- الفيلالي فاطمة الزهراء،" الجزائر وقضايا الأمن في المتوسط: الواقع والآفاق"، مجلة شؤون الأوسط، لم يُذكر العدد وتاريخ النشر.
26- الكواري خليفة علي، " مفهوم الديمقراطية المعاصرة "، في: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط2، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2002.
27- الميلي محمد، "الجزائر إلى أين"، مجلة المستقبل العربي، العدد 271، سبتمبر 2001.
28- النقيب حسن خلدون، " محنة الدستور العربي، العلمانية والأصولية وأزمة الحرية "، مجلة المستقبل العربي، العدد 184، جويلية 1994.
29- الوالي كاظم عبد الجليل، ، "جدلية العولمة بين الاختيار والرفض "، في: أحمد ثابت وآخرون، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، ط2، سلسلة كتب المستقبل العربي(24)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2004.
30- بلعور مصطفى، "حزب جبهة التحرير الوطني ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 04، 2006.
31- بلقزيز عبد الإله، "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: المعوقات والممكنات"، في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط2، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2002.
32- / ، "الإصلاح السياسي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد304، جوان 2004.
33- بن الشيخ عصام، "مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر مبادرة تاريخية للتغيير أم استمرار لاحتكار السلطة للصواب؟"، قطر: الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جويلية 2011.
34- بن جاب الله سعاد، "مشاركة المرأة الجزائرية في الحياة السياسية"، في : المشاركة السياسية للمرأة العربية، تحديات أمام التكريس الفعلي للمواطنة- دراسة ميدانية في أحد عشر بلداً عربيا، تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2004.
35- بن صغير مراد، "أهداف العولمة وأثرها على حقوق الإنسان والسلام العالمي"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 05، جويلية 2011.
36- بنيني أحمد، "الإشراف القضائي على الانتخابات النيابية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر"، دفاتر السياسة والقانون، العدد الثامن، جانفي 2013.

37- بوسلطان محمد، " الرقابة على الانتخابات والحاكمية "، في: الحكم الراشد الرقابة والمسؤولية، جامعة وهران: مخبر القانون، المجتمع والسلطة، 2013.
38- / ، وبوسماحة نصر الدين، "المساعدات الإنسانية حقوق معتوقة"، مجلة الراشدية، السنة الأولى، العدد 02، جوان 2010.
39- بوضياف محمد، "النظام السياسي الجزائري في ظل خيار المصالحة الوطنية: التطورات والمشاهد المحتملة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 29، شتاء 2011.
40- بومدين محمد، "الآثار الايجابية والسلبية للعولمة على حقوق الإنسان"، مجلة الحقيقة، العدد الأول، أكتوبر 2002.
41- جابي عبد الناصر، " الحركات الاحتجاجية في الجزائر (يناير 2011)"، قطر: الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2011.
42- جحيش يوسف، "إشكالية القطيعة الإبستمولوجية للإسلام السياسي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في العالم العربي –الإسلامي"، المجلة الجزائرية للسياسية العامة، العدد 01، سبتمبر 2011.
43- جندلي عبد الناصر، "النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغيير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة"، مجلة المفكر، العدد الخامس، لم تذكر السنة.
44- حسنين توفيق إبراهيم، "العوامل الخارجية وتأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 349، مارس 2008.
45- خربوش صفي الدين، ، "التحول نحو الديمقراطية في الوطن العربي"، الدليل الالكتروني للقانون العربي، 23 مارس 1998.
46- زعباط عبد الحميد، " الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على اقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، لم تذكر السنة.
47- زيادة رضوان، "الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 334، ديسمبر 2006.
48- زياني صالح، "السياسة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني الطموح"، المجلة الجزائرية السياسيات العامة، العدد 01، سبتمبر 2011.
49- سايح بوزيد، " سبل تعزيز المساءلة لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.
50- سمينة عزيزة، "الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة"، مجلة الباحث، العدد 09، 2011.

51- سويقات أحمد، "التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004 "، مجلة الباحث، العدد 04، 2006.
52- شرتوني مي،"التوازن الجيوبوليتيكي الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وتأثيراته على السلام والأمن في العالم العربي"، في: تحديات العالم العربي في ظل النظام الدولي الجديد، ط2، أعمال المؤتمر الدولي الأول، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، باريس: 25 جانفي 1993.
53- شليح توفيق مالك، "المواطنة كأساس دولي لترسيخ فكرة الديمقراطية لقيام المجتمع المدني"، مجلة التدوين، العدد الرابع، ديسمبر 2012.
54- طوبال نعيمة، "واقع التحولات السياسية لجزائر التسعينيات"، مجلة دراسات اجتماعية، العدد 03، جانفي 2010.
55- طيبي عيسى، "التعديلات الدستورية في الجزائر بين ظرفية الأزمات وواقع المتطلبات"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، العدد 02، جوان 2011.
56- عباس عمار، وبن طيفور نصر الدين، " توسيع حظوظ مشاركة المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة أو تحقيق المساواة عن طريق التمييز الايجابي"، الأكاديمية العربية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 10، جوان 2013.
57- عباسة الطاهر، "المجتمع المدني والحكم الراشد"، في: محمد بوسلطان، الحكم الراشد الرقابة والمسؤولية، جامعة وهران: مخبر القانون، المجتمع والسلطة، 2013.
58- / ، "دور المنظمات غير الحكومية في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان خلال المرحلة الانتقالية"، مجلة القانون، السلطة والمجتمع، العدد 02، 2013.
59- عبد العالي عبد القادر،" الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر"، قطر: الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2012.
60- عبد ربه ياسر، "الإصلاح الديمقراطي في فلسطين والعالم العربي ضغوط خارجية أم استجابة داخلية؟" في: جمال سند السويدي وآخرون، التحولات الدولية الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007.
61- عبيد هناء، ، " أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر"، في: أحمد منيسي محرراً، أزمة التحول الديمقراطي في المغرب العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004.
62- عوض محسن، "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي والفعل الثوري(2001-2011)"، مجلة المستقبل العربي، العدد 388، جوان 2011.

63- غليون برهان، "إشكالية الإصلاح في العالم العربي"، في: جمال سند السويدي وآخرون، التحولات الدولية الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007.
64- غويلو.أ.تش.فيلب،"حقوق الإنسان والديمقراطية وعملية السلام متعددة الأبعاد التي تقوم بها الأمم المتحدة"، في: موتمر سلرز، النظام العالمي الجديد، حدود السيادة، حقوق الإنسان، تقرير مصاير الشعوب، ترجمة: صادق إبراهيم عودة، الأردن: عمان، دار الفارس للنشر والتوزيع، 2001.
65- فاصلة عبد اللطيف، " مؤشر الانتخابات وإرساء الحكم الراشد في الجزائر"، في: محمد بوسلطان، الحكم الراشد الرقابة والمسؤولية، جامعة وهران: مخبر القانون، المجتمع والسلطة، 2013.
66- فالح عبد الجبار، "أثر الاندماج الاجتماعي- حضورا وغيابا- في عملية الثورة ونتائجها"، في: عبد الإله بلقزيز ويوسف الصواني محرران، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خارطة طريق، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان، جويلية 2012.
67- كوديل مكور روبرت،"حقوق الإنسان وتقرير المصير"، في: موتمر سلرز، النظام العالمي الجديد، حدود السيادة، حقوق الإنسان، تقرير مصاير الشعوب، ترجمة: صادق إبراهيم عودة، الأردن: عمان، دار الفارس للنشر والتوزيع، 2001.
68- لعروسي عصام محمد، "الحراك السياسي العربي: هل هو بداية لعقد اجتماعي جديد؟"، مجلة المستقبل العربي، العدد 393، نوفمبر 2011.
69- لعروسي فتحي، "الإصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 35، صيف 2012.
70- / ، "مشروع تعديل الدستور الجزائري: السياق، المواقف والاحتمالات الممكنة"، قطر: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 26 ماي 2013.
71- لكريني إدريس،"التدخل في الممارسات الدولية: بين الحظر القانوني والواقع الدولي المتغير"، في: سمير أمين وآخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، سلسلة كتب المستقبل العربي(38)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2004.
72- ليمام حليم محمد، "ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب والآثار والإصلاح"، مجلة المستقبل العربي، العدد 391، سبتمبر 2011.

73- مباركية منير، "الانتخابات التشريعية في الجزائر 10 ماي 2012 قراءة في التوقعات والنتائج والتداعيات"، قطر: الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2012.
74- مجاهدي كمال، "الترويج الدولي للديمقراطية في المجال العربي: حدوده وتناقضاته"، مجلة المستقبل العربي، العدد 390، أوت 2011.
75- مساعيد فاطمة، " التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة "، مجلة دفاتر السياسية والقانون، عدد خاص أبريل 2011.
76- منصور إبراهيم محمد، "العولمة ومستقبل الدولة القطرية في الوطن العربي"، في: أحمد ثابت وآخرون، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، ط2، سلسلة كتب المستقبل العربي(24)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2004.
77- منيسي أحمد، " الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في الوطن العربي"، مجلة حقوق الإنسان، الإصدار التاسع، مارس 2004، عدد خاص "الطريق نحو الديمقراطية".
78- نجم مفيد، ، "النظام الدولي الجديد: الإمكانات وغياب الإستراتيجية والمعايير"، مجلة الفكر السياسي، لم يذكر العدد والسنة.
79- نواري أحلام، " تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع، جانفي 2011.
80- يوسف بسام، وديفيز إرك، "تفسير الحكم الأوتقراطي في العراق، النفط والصراعات من منظور تاريخي واجتماعي-سياسي"، في إبراهيم البدوي وسمير المقدسي، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 2011.

3-- الملتقيات والندوات العلمية:

81- المغيري زاهي محمد، "الديمقراطية والإصلاح السياسي، مراجعة عامة للأدبيات"، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي: نحو رؤية عربية"، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية والمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر بطرابلس.
82- بوسلطان محمد، "الديمقراطية والحاكمية تنافس أو تكامل؟"، مداخلة ألقيت في: الملتقى الوطني الأول حول موضوع: "مؤشرات الحكم الراشد وتطبيقاته"، في 07/06 ابريل 2001.
83- / ، " نظام الغرفتين في التجربة البرلمانية الجزائرية"، مداخلة ألقيت في ملتقى "الإصلاحات السياسية في الجزائر"، تحت شعار: "تعزيز الديمقراطية وترسيخ الحكم الراشد"، الجزائر العاصمة: المجلس الشعبي الوطني، 11-12 جوان 2013.
84- بوسماحة نصر الدين، "القواعد النموذجية وإرساء الحكم الراشد"، مداخلة ألقيت في: الملتقى الوطني الأول حول موضوع: "مؤشرات الحكم الراشد وتطبيقاتها"، 7/6 افريل 2011.

85- حداد محمد،"المشاركتية وحق المواطن في الإعلام"، مداخلة ألقيت في: الملتقى الوطني الأول حول موضوع: "مؤشرات الحكم الراشد وتطبيقاته"، في 07/06 ابريل 2011.
86- شربال عبد القادر، " دولة القانون والديمقراطية في الجزائر"، مداخلة ألقيت في: الملتقى الوطني الأول حول موضوع: "مؤشرات الحكم الراشد وتطبيقاته"، في 07/06 ابريل 2011.
87- عبد الباقي عيسى،"وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي في الدول العربية إشكالية الدور وآليات التعزيز"، مداخلة ألقيت في: المؤتمر الأول لمستقبل الإعلام في مصر، القاهرة، 29 ديسمبر، 2012.
88- عبد القادر عبد العالي، "الأحزاب السياسية والتنمية السياسية"، مداخلة ألقيت في: الملتقى الوطني:"التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية: واقع وتحديات"، جامعة الشلف، 16 /17 ديسمبر 2008.
89- عبد اللطيف عادل"المجتمع المدني ودوره في الإصلاح"، مداخلة ألقيت في أعمال الندوة الإقليمية حول: " المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح"، تحرير ممدوح سالم، الإسكندرية: 22/21 جوان 2004.
90- عنصر العياشي، "التعددية السياسية في الجزائر: الواقع والآفاق"، ورقة مقدمة للندوة التي نظمتها جامعة آل البيت والمعهد الدبلوماسي الأردني حول: "الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية"، المملكة الأردنية الهاشمية: 18-19 ماي 1999.
91- / ، "التجربة الديمقراطية في الجزائر: اللعبة والرهانات"، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي حول: "تعثر التحولات الديمقراطية في الوطن العربي"، تنظيم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومؤسسة الأهرام، ومنظمة حقوق الإنسان الفلسطينية "مواطن"، القاهرة: 29 فبراير- 03 مارس 1996.
92- مالكي توفيق، "دور الحكم الديمقراطي الصالح في تعزيز التنمية وحماية حقوق الإنسان"، مداخلة ألقيت في: الملتقى الوطني الأول حول موضوع: "مؤشرات الحكم الراشد وتطبيقاتها"، 7/6 ابريل 2011.
93- موسى محمد ريم،"الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي"، مؤتمر فلادفيا السابع عشر، - ثقافة التغيير-، جامعة فلادفيا، كلية الآداب والفنون .

4- الوثائق الرسمية:

94- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1963.
95- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1976.
96- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1989.
97- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، 17 ماي 1989.

98- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996.
99- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2008.
100- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 01/12 المؤرخ في 18 صفر1433ه الموافق ل12 يناير2012م، المتعلق بنظام الانتخابات. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد الأول، 20 صفر 1433ه الموافق ل14 يناير 2012م.
101- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي 03/12 الخاص بتحديد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، المؤرخ في 18 صفر 1433ه الموافق ليوم 12 يناير 2012م. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد الأول، 20 صفر 1433ه الموافق ل14 يناير 2012م.

5- التقارير:

102- الأمم المتحدة،(CCPR)، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، "النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف عملاً بالمادة 40 من العهد، تعليقات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان". الوثيقة (CCPR/C/79/Add.1)، الصادرة في: 25 سبتمبر 1992.
103- الأمم المتحدة،(CPRC)، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف عملاً بالمادة 40 من العهد، "التقارير الدورية الثانية التي كان من المفترض أن تقدمها الدول الأطراف في عام 1995، إضافة، (الجزائر)"،11 مارس 1998. الوثيقة (CPR101/C/101/Add.1)، الصادرة في 18 ماي 1998.
104- الأمم المتحدة،(E)، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الموضوعية لعام 2000، تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، "التقارير الدورية الثانية المقدمة من الدول الأطراف عملاً بالمادتين 16 و17 من العهد، إضافة (الجزائر)"، 22 ماي 2000. الوثيقة E/1990/6/Add/26 المؤرخة في 28 جويلية 2000.
105- الأمم المتحدة،(CCPR)، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، "النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف عملاً بالمادة 40 من العهد، التقرير الدوري الثالث (الجزائر)"، 22 سبتمبر 2006. الوثيقة (CCPR/C/DZA/3)، الصادرة في: 07 نوفمبر 2006.
106- المتحدة،(A)، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة السابعة، البند(3) من جدول الأعمال، "تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية"، تقرير المُقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة، وأسبابه

وعواقبه، السيدة "ياكين إيرتورك"، إضافة، البعثة التي قامت بها إلى الجزائر. الوثيقة (A/HRC/7/6/Add.2)، الصادرة في 13 فبراير 2008.
107- الأمم المتحدة،(A)، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، الدورة الأولى، جنيف 18 أبريل 2008، "تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة (15)(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5(الجزائر)". الوثيقة (A/HRC/WG.6/1/DZA/1)، الصادرة في: 20 مارس 2008.
108- الأمم المتحدة،(A)، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، الدورة الأولى، جنيف 18/7 أبريل 2008، "تجميع المعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقا للفقرة (15)(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 (الجزائر)". الوثيقة (A/HRC/WG.6/1/DZA/2) الصادرة في: 28 مارس 2008.
109- الأمم المتحدة،(A)، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، الدورة الثامنة، البند 06 من جدول الأعمال، الاستعراض الدوري الشامل، "تقرير فريق العمل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، (الجزائر)". الوثيقة(A/HRC/8/29)، الصادرة في: 28 ماي 2008.
110- تقرير التنمية الإنسانية العربية، "تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2009.

6- المذكرات الجامعية:

111- الخلايا حمد سلمان هشام، " أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية(1999-2012)"، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، ماي 2012.
112- المهري عبد العزيز، "التحولات السياسية في النظام الدولي وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليج واستقرارها خلال الفترة (1990-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، (2009-2010).
113- بن عطا الله خالد، ، "متغير الأزمة والتحولات السياسية في إفريقيا(كينيا والنيجر وجنوب إفريقيا نماذجاً)"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: نظم سياسية مقارنة، جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية (2005-2006).
114- بوريب خديجة، "دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في تفعيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية والرشادة، قسنطينة، جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية،(2010-2011).

115- بوضياف محمد، "مستقبل النظام السياسي الجزائري"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية 2008.

116- رزيق نفيسة، "عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (2009/2008).

117- سمحة محمد مصطفى عمر، "العولمة الثقافية والثقافة السياسية العربية برامج الإصلاح الديمقراطي والثقافة السياسية التشاركية في الوطن العربي"، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، فلسطين: نابلس، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2005.

118- طعيبة أحمد، "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر 1988-1994 "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دورة 1997.

119- كاتب أحمد، ، "خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (2002/2001).

120- لوصيف السعيد، "واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات دولية والدراسات الإستراتيجية، الجزائر: جامعة الحاج لخضر، باتنة، (2009-2010).

7- المواقع الالكترونية:

121- محمد تركي سلامة، "الإصلاح السياسي: دراسة نظرية"، (الأردن: جامعة اليرموك)، موجود على الرابط التالي: http□//www.dahsha.com/old/viewarticle□php pid=30976 .

122- أمحند برقوق، "الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط"، نقلا عن موقع الأستاذ برقوق:

http://berkouk-mhand.yolasite.com.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

1-BOOKS:

123 - Bekeniche Otmane, Le Partenariat Euro-Mediterraneen les enjeux, tome 02, Algérie: Alger, Office des Publication Universitaire, 2011.

124 - Furig Henner The Arab Authoritarian Regime Between Reform and Persistence ,British: Cambridge Scholars Publishing, 2007.

2- Articles:

125 - Akacem Mohammed, "The Role Of External Actors In Algeria´s Transition", The Journal Of North African Studies, volume 09 ,number 02, SUMMER 2004.

.

126- Bousoltane Mohamed, "La difficile Transition Démocratique En Algérie", Sous la direction de: Seige Regourd, Said Hamdouni, Les Régimes Arabes Dans La Tourmente: «REVOLUTION», Communications et Réactions Internationales, Paris: Publisud édition.

127 - Cavatorta Francesco , " The Failed Liberalization Of Algeria and The International Context: A legacy Of Stable Authoritarianism", The Journal Of North African Studies, volume7 , number 4, WINTER 2002.

128 - / , "Constructing an Open Model Of Transition: The Case Of North Africa", The Journal Of North African Studies, volume 9, number 3, AUTUMN 2004.

129 - Dessi Andrea," Algeria at The Crossroads, Between Continuity and Change", Instituto Affari Internazionali (IAI), Working Papers, 11/28 September, 2011.

130- / , " Algeria Cosmetic Change or Actual Reform? ", Actuelles de L´ IFRI, 09 July, 2012.

131 - Volpi Fréderic , "Algeria´s Pseudo-democratic Politics: Lessons For Democratization in The Middle East", Journal Democratization, Vol 13, N° 03, 06 December, 2009.

132- Fride kausch Kristina, Fride Youngs Richard , "Algeria: Democratic Transition Case Study", Working Papers, CDDRL project on International Variables and Democratic Transitions, Number 84, August 2008.

133− Gonzalez Menendez Irene, "Arab Reform What The Role For The UE?", Egmont Papers 8, ACADEMIA PRESS: Thursday, May 19, 2005.

134 - Hawtbone Amy, " Political Reform In The Arab World: A new Farment", CARNENGIE PAPERS, Democracy and Rule of Law Project, Number 52, October, 2004.

135- Sandra Lavenex, Schimmelfennig Frank " EU democracy promotion in the neighborhood: from Leverage to governance?", Journal Democratization, volume 18, number 04, July 2011.

136 - Schilbach- Morisse Melanie, " Promoting Democracy in Algeria and Tunisia? Some Hard Choices For the EU" , European Foreign Affairs Review, volume 15, 2010.

137 - Zoubir. H. Yahia, "The Algerian Political Crisis Origins and Prospect For The Future Of Democracy" , The Journal Of North African Studies, volume 03 , number 01, SPRING 1998.

138- / , "The Resurgence Of Algeria´s Foreign Policy In The Twenty_ First Century", The Journal Of North African Studies, volume09 , number 02, SUMMER 2004.

139 - / ," The United states and Algeria: The Cautious Road to Partnership", The Maghreb Center Journal, Issue 1, Spring/Summer 2010.

140 - / , Benabdallah-Gambier Karima, " The United States and The North African Imbroglio: Balancing Interests in Algeria, Morocco, and the Western Sahara", Mediterranean Politics, Vol 10, Number 02, July, 1, 2005.

3- Officials documents:

141- European Neighborhood and Partnership Instrument " ALGERIA"Strategy Paper

(2007-2013).

4- Reports:

142 - Darbouche Hakim, " Algeria's Failed Transitions to a Sustainable polity Coming to Yet Another Crossroads", MEDRO Technical Report, number 08, Octobre, 2011.

5- Treaties:

143 - Maastricht Treaty, 07/02/ 1992.
144 - Accord Euro-Mediterraneen Etablissant une Association entre la République Algérienne Démocratique et Populaire d'une part, et, la Communauté Européenne et ses états membres, d'autre part, Entrée en vigueur Septembre 2005.

الفهرَّس

مقدمة:.....04

الفصل الأول:المدخل النظري لدراسة موضوع الاصلاحات السياسية وعلاقته بالتحولات الدولية.....07

المبحث الأول: ماهية الإصلاح السياسي.....08

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح السياسي.....08

المطلب الثاني: معوقات الإصلاح السياسي.....13

أولاً: المعوقات الداخلية:.....13

أ- المعوقات السياسية:.....13

1- ضعف الإرادة السياسية:.....13

2- أزمة الشرعية:.....14

أ- الشرعية العصبوية:.....14

ب- الشرعية الدينية:.....14

ج- الشرعية الوطنية:.....15

3- ضعف التعددية الحزبية:.....15

4- ضعف مؤسسات المجتمع المدني:.....15

ب- المعوقات الاقتصادية:.....16

ج- المعوقات الاجتماعية والثقافية:.....17

ثانيا: المعوقات الخارجية:.....18

المطلب الثالث: مرتكزات الإصلاح السياسي:.....19

1- ترشيد وعقلنة السلطة السياسية:.....19

2- الدستور الديمقراطي:.....20

3- الانتخابات الديمقراطية:.....21

4- مؤسسات الحكم الديمقراطي:.....21

أ- المؤسسة القضائية:.....22

ب- المؤسسة التشريعية:.....22

ج- الأحزاب السياسية:.....23

د- المجتمع المدني:.....24

ه- المؤسسات الإعلامية:.....24

5- الشفافية وتعزيز قيم المساءلة:.....25

6- ضمان الحريات العامة للمواطنين وتوسيعها:.....26

7- تحديث الاقتصاد:.....26

المبحث الثاني: تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة وما تلاها من تغيرات دولية:...27

المطلب الأول: مضامين ومدلولات تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة.....27

1- التحولات الجيو-سياسية:.....28

2- التحولات الاقتصادية:.....30

3- التحولات القيمية:.....32

المطلب الثاني: أحداث 11 سبتمبر وتداعياتها الدولية.....34

المطلب الثالث: تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية.....38

المبحث الثالث: الإصلاح السياسي في سياقه الدولي الجديد.....42

المطلب الأول: الضغوط الدولية.....43

1- مسار هلسنكي أو مايسمى(Helsinki Final Act):.....44

2- دور الولايات المتحدة الأمريكية:.....45

3- الضغوط الدولية في إطار منظمة الأمم المتحدة:.....47

4- الضغوط الدولية في إطار منظمات المجتمع المدني العالمي:.....48

5- الضغوط الإعلامية:.....49

المطلب الثاني: المشروطية السياسية.....50

3- المشروطية السياسية في السياسة الخارجية الأوروبية:.....51

2- دور المؤسسات المالية العالمية:.....53

3- المشروطية السياسية ومتطلبات الانضمام إلى المؤسسات الدولية:.....53

المطلب الثالث: تأثير التجارب الناجحة(Democratisation Effect).....54

الفصل الثاني: أثر التحولات الدولية والإقليمية على مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر.....58

المبحث الأول: توقيف المسار الانتخابي سنة 1992 والمواقف الدولية من الجزائر.....59

المطلب الأول: الانفتاح الديمقراطي في الجزائر سنة 1989 وتوقيف المسار الانتخابي.....59

أولاً: مرحلة الانفتاح الديمقراطي:(1992/1988):.....59

ثانيا: توقيف المسار الانتخابي: (1995/1992):.....63

المطلب الثاني: مواقف الدول الغربية من توقيف المسار الانتخابي في الجزائر سنة 1992....65

أولاً: الموقف الفرنسي:.....66

ثانيا: الموقف الاسباني:.....68

ثالثا: الموقف الأمريكي:.....68

المطلب الثالث: مواقف بعض الدول العربية والإسلامية من توقيف المسار الانتخابي في الجزائر سنة 1992 71

أولاً: الموقف التونسي:.....71

ثانيا: الموقف المغربي:.....72

ثالثا: الموقف الليبي:.....72

رابعاً: الموقف المصري:.....72

خامساً: الموقف السوداني:.....72

سادسا:الموقف الإيراني:.....72

المبحث الثاني: المشروطية السياسية والضغوط الدولية على الجزائر في إطار مباشرة الإصلاحات السياسية.....74

المطلب الأول: دور المؤسسات المالية العالمية.....75

أولاً: الظروف الاقتصادية التي أدت بالجزائر للجوء إلى صندوق النقد الدولي.....75

ثانيا:أثر سياسات التكييف الهيكلي على واقع الحياة السياسية في الجزائر:.....77

المطلب الثاني: دور القوى الغربية الفاعلة في المجتمع الدولي.....78

أولاً: دور الاتحاد الأوروبي في عملية الإصلاح السياسي في الجزائر.....78

1- سياسات الاتحاد الأوروبي في المتوسط: مكانيزمات للتغيير.....78

2- الشراكة الأوروجزائرية وأثرها على عملية الإصلاح السياسي في الجزائر.....81

ثانيا: دور الولايات المتحدة الأمريكية في عملية الإصلاح السياسي في الجزائر:.....84

1- قبل أحداث 11 سبتمبر 2001:.....84

2- بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:.....87

المطلب الثالث: دور المنظمات الدولية المهتمة بحماية حقوق الإنسان.....88

1- دور المنظمات الدولية الحكومية.....89

أولاً: حقوق الإنسان في نصوص الدستور الجزائري:.....89

ثانيا: التزامات الجزائر الدولية في مجال حماية حقوق الإنسان:.....89

2- دور المنظمات غير الحكومية:.....95

المبحث الثالث: ثورات الربيع العربي ومستقبل الإصلاحات السياسية في الجزائر.....99

المطلب الأول: ثورات الربيع العربي وتأثيرها على المشهد السياسي في الجزائر.....99

أولاً: الجزائر والثورات العربية:.....99

ثانيا: تأثير ثورات الربيع العربي على المشهد السياسي في الجزائر:.....101

المطلب الثاني:مستقبل الإصلاحات السياسية في الجزائر.....106

أولاً: الانتخابات التشريعية في الجزائر كأُولى الخطوات نحو تجسيد الإصلاحات السياسية... 106

ثانيا: أثر نتائج الانتخابات التشريعية على مستقبل الإصلاحات السياسية في الجزائر.....108

1- نتائج الانتخابات التشريعية تغيير هادئ أم استمرار للنظام القائم؟.....108

2- مستقبل تعديل الدستور في ظل نتائج الانتخابات التشريعية.....109

3- تعديل الدستور....توقعات:.....111

الخاتمة:.....113

قائمة المراجع:.....116

الملخص

تناولت الدراسة التي بين ايدينا موضوع الاصلاحات السياسية في الجزائر عبر كل المراحل التي مرت بها هده العملية من 1988 الى غاية 2012 ، ركزنا فيها على دور العوامل الخارجية في عملية الاصلاح السياسي في الجزائر. هدفت الدراسة الى تبيان طبيعة الدور الدي لعبته العوامل الخارجية من حكومات ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية، بالإضافة الى دور المؤسسات المالية العالمية.

كما رصدت الدراسة تأثير ثورات الربيع العربي على المشهد السياسي في الجزائر.

وبعد التطرق الى المواقف الدولية من توقيف المسار الانتخابي في الجزائر سنة 1992، دهبنا الى رصد دور المؤسسات المالية العالمية خاصة صندوق النقد الدولي في اطار برنامج التكييف الهيكلي. كما تطرقنا ايضا الى دور كل من الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية باعتبارهما قوتين دوليتين تعملان للترويج للديمقراطية في العالم. كما رصدت الدراسة دور المنظمات الدولية المهتمة بحماية حقوق الانسان الحكومية منها وغير الحكومية.

وفي الاخير تطرقنا الى اهم الاصلاحات السياسية في الجزائر التي جاءت في اطار ثورات الربيع العربي وهي اصلاحات 2012.

توصلت الدراسة الى نتيجة مفادها، ان العوامل الخارجية اعاقت مسار الاصلاحات السياسية في الجزائر أكثر مما دفعت باتجاهه.

الكلمات المفتاحية:

الجزائر؛ الإصلاحات السياسية؛ الديمقراطية؛ العوامل الخارجية؛ ثورات الربيع العربي؛ حقوق الإنسان؛ الانتخابات؛ المنظمات الدولية؛ الاتحاد الأوروبي؛ الولايات المتحدة الأمريكية.

نوقشت يوم 20 ماس 2014